محمّد الصحبي البعزاوي

من قضايا التّفكير اللّغوي العربي

قراءة لسانية في نماذج تركيبية ودلاليّة

2021

محمّد الصّحبي البعزاوي

من قضايا التّفكير اللّغوي العربي:

قراءة لسانية في نماذج تركيبية ودلاليّة

2021

العنوان: من قضايا التّفكير اللّغوي العربي: قراءة لسانية في نماذج تركيبية ودلاليّة.

المؤلف: محمّد الصّحبي البعزاوي

الطبعة الأولى: 2021

المطبعة: BHF Print

الهاتف: 35 10 25 20

البريد الإلكتروني:bhfedition@yahoo.fr

الترقيم الدولي: ISBN 978-9938-819-32-8

جميع الحقوق محفوظة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية برقّادة - القيروان

من قضايا التّفكيـر اللّغـوي العربـي:

قـراءة لسانيـة في نمـاذج تركيبيـة ودلاليّة.

تمّ إنجاز هذا العمل المحكّم بدعم وتمويل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مخبر بحث: "تجديد مناهج البحث والبيداغوجيا في الإنسانيات"

كلية الآداب والعلوم الإنسانية . جامعة القيروان

2021

إهـداء:

إلى زوجتي وولديّ... وإلى الذين وضعوا للجامعة التونسية أسّها وورّثونا كيفية المحافظة على حرمتها حتى تكون عامرة دوما بأهلها، إليهم جميعا دون أن أستثني منهم أحدا، أخلص الشّكر والعرفان.

م.ص. البعزاوي

تصديـر:

" إنّي رأيت أنّه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلاّ قال في غده: لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجملَ. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استعلاء النّقص على جملة البشر".

العماد الأصفهاني

تقديـــم:

يسعى هذا المصنّف إلى تقديم عدد من المسائل الإعرابية الدلاليّة التي أعددناها في مناسبات مختلفة وناقشنا أهمّ قضاياها بالعودة إلى عدد من النّظريات اللّسانية التي انخرطت، على تنوّع إشكالياتها، في علاقة حوار مع النّحو العربي وأصبحت عاملا أساسيا متحكّما في قراءته وتأويل ما أشكل منه. ومع أنّ تلك المسائل تبدو متباينة في موضوعاتها، فإنّ التصوّر النّظري الذي انطلقنا منه في التّعامل معها يوضّح ما بينها من ترابط وتماسك. وأهمّ ما في هذا التصوّر طموحنا إلى المساهمة في وصف عدد من القضايا التركيبية الدّلالية وصفا كافيا يمكّن من بناء "نحو" يعبّر عن ملكة مستعملي العربية ويكون ذا كفاية معرفية يمكن استثمارها في وصف العربية. وهو أمر متوقّف، في رأينا، على مجاوزة النّحو في قواعده الصّوتية والصرفية والتركيبية الدّلالية أي في معناه الضيّق إلى ما قد يحدث بينه وبين باقي الأنحاء من تقاطعات يمكن الاستفادة منها في مزيد التعمّق في فهم العربية ووصفها وصفا أوفى.

ولم يغب عنّا في هذا العمل التركيز على الجانب الاصطلاحي لما للمصطلح من دور في وصف الوحدات وفي التعرّف على المتصوّرات وعلى السياقات المعبّرة عنه. وقد أدّى ذلك إلى تأصيل جهاز مصطلحي عربي قادر، في رأينا، على وصف القضايا التي يمكن أن تتناولها اللّسانيات العامة بالوصف والتحليل. وقد دعانا هذا الاختيار في عديد المناسبات إلى التصرّف في بعض المصطلحات حتى تكون أكثر ملاءمة لمقتضيات الجهاز الكلّي الواصف. فالمقاربة التي اعتمدناها في التّعامل مع المصطلح أملت علينا مجاوزة الجهاز المتصوّري الخاصّ بالعربية، على اعتبار أنّ نجاعة مصطلح مّا مشروطة دوما بما يلعبه من دور وصفي سواء تعلّق الأمر بالعربية أو بغيرها من الألسنة الطّبيعية.

ومع أنّ هذه الاختيارات تقتضي الاشتغال بالأدوات الواصفة والموضوعات الموصوفة في نفس الوقت، فقد رأينا من خلال مختلف فصول الكتاب أن نلمّ بهذين المدخلين لما لهما من دور في مزيد فهم خصائص العربية وفي دفعنا نحو اتّخاذ الاحتياطات النّظرية والمنهجية الكافية لتحقيق وصف ملائم لها. وقد كان للمقاربات اللّسانية التي أفدنا منها في التّعامل مع مختلف القضايا التي أثرناها في المصنّف أثر بالغ في تعميق فهمنا لتلك الخصائص. فكان العمل بمختلف فصوله حصيلة تأليف بين الإضافات المعرفية اللّسانية ومكتسبات النحو العربي.

بالإضافة إلى الخلفية النّظرية اللّسانية الموجّهة لهذا المصنّف، أدخلنا في تعاملنا مع بعض المصطلحات النّحوية بعض المفاهيم المنطقية في الوصف اللّغوي بناء على قراءة بعض المناطقة العرب مصطلح "كلمة" في العربيّة. وكان من استتباعات هذا الإجراء محاولة الوقوف على مظاهر من التّعامل بين نسقين تفسيريين مختلفين وفتح مسالك جديدة في البحث اللّساني من شأنها أن تدعم التوجّهات التي يطمح أصحابها إلى إعادة قراءة التّراث النّحوي وبلورة تصوّر جديد له. ويمكن أن نعتبر مصطلحات من قبيل "موضوع" و"محمول" و"قضية" من آثار المنطق في المباحث اللّسانية وهي من مظاهر التطوّر الحاصل في البحث اللّساني. وبقطع النّظر عن قيمة هذه المصطلحات التي تعود جذورها إلى المنطق الأرسطي، فإنّ استثمارها في التمييز بين مصطلحي (كلمة / فعل)، وهو موضوع المبحث الثالث من الكتاب، قد مكّننا من الوقوف على شدّة اتّصال المباحث المنطقية بالمباحث اللّسانية ومن تعميق الخلفية النّظرية اللّسانية بخلفية منطقية قد تساعد على مزيد استيعاب ظواهر جديدة في الوصف اللّساني.

المهم في هذا أنّ الاتّجاهات اللّسانية التي شكّلت خلفية نظريّة لهذا المصنّف ووجّهت فرضياته قد مثّلت غنما معرفيا هامّا مكّننا من فهم خصائص العربية فهما أفضل وأتاح لنا إمكانية تحقيق وصف دقيق للقضايا التي أثرناها في علاقة بـ"الأسماء" و"الأفعال". فقد حاولنا انطلاقا من تلك الخلفية التي تأخذ بعين الاعتبار أهمّ الفرضيات المؤسّسة للاتّجاه البنيوي والفرضيات الموجّهة للمدرسة التوليدية فضلا عن منطلقات العرفانيين التي تنبني على الاستفادة من علم النّفس ومنجزاته، إعادة النّظر في ما تطرحه بعض "الأسماء" و"الأفعال" من قضايا ووصف سلوكها التركيبي الدّلالي في سياق التعرّف على القوانين المسيّرة لاستعمالها. ولم نكن نطمح بهذا التوجّه إلى المفاضلة بين النّظريات اللّسانية وتغليب نظرية على أخرى بقدر ما كنّا نطمح إلى تحقيق وصف لساني مستوفى للظّواهر المدروسة يمكّننا من الانخراط في الفكر اللّساني الحديث ويبرّر في الوقت ذاته ما يتمتّع به النّحو العربي باعتباره برنامجا حاملا لأبنية معجمية وإعرابية وصرفية تختزن تجربة دلالية جماعية، من قدرة على التحاور مع الأنحاء الأخرى.

وقد يكون من المفيد التنبيه في مقدّمة هذا المصنّف إلى كون المباحث التي اهتممنا بها قد مثّلت بدورها مجالا مناسبا للتذكير ببعض المعطيات التي تدلّ على اتّجاهنا في فهم اللّسانيات وفي تفهّم النّحو العربي باعتباره برنامجا مبنيا على تجريد تصوّرات مستعملي العربية. فنحن نؤكّد من خلال مظاهر التّفاعل غير المباشر بين اللّسانيات الحديثة والأنحاء التقليدية أنّ اللّسانيات الحديثة ليست سوى امتداد لِلِسانيات قديمة وأنّ العبرة في هذا الباب بالجهاز التّفسيري الذي يساهم في الكشف عن مظاهر تناسق التفكير النّحوي أو

اللّساني وبما يمكن أن تحقّقه الأدوات الواصفة من نتائج وصفية عندما يتعلّق الأمر بوصف وحدات لسان مّا.

ولم نلتزم في عرضنا لمختلف المباحث المكوّنة للمصنّف من النّاحية المنهجية على الأقلّ، بتاريخ كتابتها بل اخترنا تبويبها بحسب موضوعاتها منطلقين من "الاسم" وما يثيره من قضايا تتّصل بماهيته وبعلاماته وبالسّمات الدّلالية التي مكّنته في الاسمية دون أن نغفل عن الجهاز المصطلحي الذي اعتمده النّحاة في وصف هذا القسم الكلامي وتمييزه من باقي الأقسام. وقد كان هذا المبحث مناسبة لعرض عدد من المصطلحات الواصفة من قبيل "الماهية" و"العلامة" و"القيد" و"الذات" و"المتمكّن" و"الأمكن" و"المبهم" و"التخصيص" و"التوضيح" و"الفائدة" و"النّاقص" و"الملتبس" و"التّام" وغيرها من المصطلحات التي شكّلت أدوات الوصف اللّساني وكوّنت اللّغة الواصفة التي تمتاز نظريا على الأقلّ بالدقّة وبالخلوّ من اللّبس.

وقد دعانا البحث في ماهية "الاسم" وعلاماته وفي خصائصه الإعرابية المقترنة بالسمة الدّلالية [± منصرف] إلى تقليب النّظر في مجموعة "الذي وأخواتها" باعتبارها صنفا من الأسماء المبهمة التي لا تدلّ بنفسها على معناها. وقد مثّلت هذه الخاصّية مدخلا للبحث في مظاهر تقييدها وتخصيصها ورفع الإبهام عنها. وجعلنا منها مناسبة لتعميق النّظر في "الإبهام" باعتباره سمة دلالية لـ"المستغني من الوحدات" و"غير المستغني منها" وظاهرة عامّة تتجاوز نظام العربيّة إلى باقي أنظمة الألسنة الطّبيعية الممكنة. وكان من أوكد أهدافنا في هذا المبحث اعتماد "الموصولات الاسمية" بما تطرحه من قضايا في علاقة بـ"المطابقة بين الموصول ونائبه" وبـ"مراتب الموصولات في الإبهام" وبـ"الإحالة"

وبـ"حذف العائد"...، مدخلا في التعرّف على هندسة النّحو العربي وما تنبني عليه من آليات لوصف وحدات اللّسان وتفسير سلوكها الإعرابي الدّلالي.

وخصّصنا المبحث الثّالث للكشف عن مظاهر من التّعامل بين المنطق والنّحو وفي اعتبارنا أنّ النّحو ظاهرة طبيعية سابقة للصّناعة المنطقيّة وأنّ التفريق بين الصّناعتين في الجهاز المصطلحي وفي التصوّرات العامّة والمنطلقات النّظرية لا يعني نفي ما قد يحدث بين العلوم من اتّصال ترجمه المناطقة أنفسهم بعبارة "التناسب" حين أقرّوا بكون هذه الصّناعة وهم يعنون بها "علم المنطق": "تناسب صناعة النّحو" (الفارابي، إحصاء العلوم / 46).

وقد أمكننا التعرّف في هذا المصنّف أيضا على تفكير النّحاة في الصّيغ الفعليّة، فنظرنا في صيغ الثّلاثي المجرّد في العربية بالبحث في مظاهر انتظامها ووصفها باعتبارها صنفا من أصناف الصّيغ التي عدّها النّحاة بحكم ما تتميّز به من سمات دلالية أوائل صيغية. ودقّقنا النّظر في ما تتميّز به [فَعَلَ] من سمات دلالية تسمح لها بأن تكون بعبارة النّحاة "أُمّا للباب". وقد أدّى ذلك إلى مراجعة ما يوجد بين الصّيغ المذكورة من مراتب وإلى البحث عن الإطار اللّساني النّظري المناسب لذلك. فكانت الاستفادة من بعض المبادئ اللّسانية الهامّة من قبيل مبدأ "التّراتبية العرفانية" (hiérarchie cognitive) الذي ينبني بدوره على فكرة تفاوت الوحدات المنتمية إلى نفس المقولة في مدى تمثيلها لها. وقد رأينا في هذا السّياق أيضا الاستفادة من مبدأ التوجيه (Principe de direction) الذي استعمله يالمسلاف في تفسير نظام الحالات الإعرابية، ومن المصطلحات المتّصلة به في التّعامل مع صيغ الثلاثي المجرّد وإعادة وصفها على نحو يوضّح خصائصها ويبرز ما يوجد بينها من مراتب.

وتوجّنا المصنّف بمبحث خامس اهتممنا فيه بصيغة [أَفْعَلَ] في نظام العربيّة. وحاولنا الاستدلال على ما تتميّز به تلك الصّيغة من خصائص تركيبيّة ودلاليّة تسمح بتحديد المقولات المجرّدة المندمجة فيها وتمكّن من تحديد الطّبقة التي أرجعها إليها النّحاة دون أن نغفل عمّا يمكن أن يحدث بينها وبين بعض الصّيغ المتّصلة بها من تقاطعات قد تفتح مسالك جديدة في البحث وتدعم التوجّه اللّساني الذي يطمح أصحابه إلى إعادة قراءة التّراث النّحوي وبلورة تصوّر له يكون حصيلة معارف دقيقة بالمبادئ العامّة والمصادرات الأساسية وبأصول النّحو التي هي : "أدلّة النّحو التي تفرّعت عنها فروعه وأصوله" (ابن الأنباري، لمع الأدلّة، 27).

والجدير بالذّكر في هذا السياق أنّ المباحث البانية لمضمون المصنّف تختزل عددا من القضايا التي اهتمّ بها النّحاة وتعاملوا معها بما توفّر لديهم من أدوات لم يكونوا في غنى عنها في وصف تلك القضايا وتفسير كيفية اشتغالها. ولذلك اخترنا عبارة "**من قضايا التفكير اللّغوي العربي: قراءة لسانية في نماذج تركيبية ودلاليّة**" عنوانا للمصنّف وعملنا على إعادة النّظر في تلك القضايا لإلقاء بعض الضّوء على العربية في واقعها النّظري والإجرائي في جوانب تخصّ نحوها وصرفها ومعجمها وطبيعة جهازها الاصطلاحي الواصف. وقد مثّلت مختلف تلك المباحث أجوبة عن أسئلة كثيرا ما كانت تلحّ علينا في مسارنا العلمي وفي دروسنا وتعاودنا كلّما تعلّق الأمر بمناقشة أطروحة في علاقة بالموضوع أو تعلّق الأمر بتقييم كتاب أو مقال في الاختصاص. وإذا كنّا على وعي بكون الأجوبة التي قدّمناها قد لا تكون في منتهى الدقّة اللّسانية في التّعامل مع الأسئلة البانية لمضامين المصنّف، فإنّ المباحث التي أثرناها قد كان

لها عميق الأثر في توضيح قيمة الطّروحات النّحوية وفي التأكيد على أهميّة هذه المرحلة في التأريخ للّسانيات.

.. ..

ونودّ أن نتقدّم بعد الفراغ من هذا العمل بأسمى عبارات الشّكر والتقدير للأستاذ الصّديق **عبد الفتاح براهم** فقد وجد هذا البحث منه كلّ عناية إذ قرأ مختلف فصوله وكان لملاحظاته صدى فيها. ونتوجّه بالشّكر إلى الأستاذ الصّديق **حمادي المسعودي** المشرف على مخبر بحث "تجديد مناهج البحث والبيداغوجيا في الإنسانيات" لحرصه على إخراج هذا البحث ونشره تعميما للفائدة وإيمانا منه بكون تصنيف المؤسّسات الأكاديمية لا يكون إلاّ بما ينشره المنتسبون إليها من بحوث ودراسات. ونتقدّم إلى السيّد **وفي البعزاوي** تقني أوّل في الإعلامية بكليّة الآداب والعلوم الإنسانية برقّادة بخالص الشكر والتقدير لمساهمته البيّنة في إعداد العمل للنّشر وجعله على النحو الذي هو عليه.

القيروان في 31/ 12/ 2020.

ـــ من قضايا الاسم في العربية: ظاهرتا "التمكّن" و"الإبهام".

❖ **المبحث الأوّل: مراتب الاسم في الإعراب:**

بحث في الألفاظ المستعملة في وصف الوحدات المتمكّنة الخفيفة نحويا.

❖ **المبحث الثّاني: مراتب الاسم في الإبهام:**

الموصولات الاسمية ومظاهر من كفاية النظرية النحوية العربية الوصفية والتفسيرية.

المبحث الأوّل:

مراتب "الاسم" في الإعراب:

بحث في الألفاظ المستعملة في وصف الوحدات المتمكّنة الخفيفة نحويا

تمهيـد:

نسعى من خلال هذا البحث إلى المساهمة في تفهّم "الاسم" في نظام العربيّة وبيان ما يتميّز به من خصائص إعرابية دلاليّة بدا لنا أنّ عددا من البحوث اللّسانيّة التي اهتمّت بها لم تعالجها على النّحو الذي يسمح بالاطمئنان إلى النّتائج التي تمّ التوصّل إليها في هذا الباب ولا بالاطمئنان إلى كيفيّة تعامل أصحابها مع آراء النّحاة وتأويل ما قدّموه بخصوصها. والملخّص في هذا أنّه انطلاقا من الألفاظ[1] التي أطلقها النحاة في مواضع مختلفة من مصنفاتهم وهم يصفون "الاسم" سواء تعلّق الأمر بحدّه أو بتدقيق سماته الإعرابية أو بتفهّم مراتبه على أساس القيمة الصّرفية (± منصرف) التي تفضي بدورها إلى قيم خلافية فرعية تتضح في موضعها من البحث، يمكننا تتبّع جهاز مصطلحي متكامل يترجم وعيهم بأهميّة "الأدوات الواصفة" وبالدّور الذي أسندوه لها في تفسير "أوجه الاسم في الإعراب" وتحديد ما يوجد بينها من صلات.

[1] . يذكر في هذا السياق أنّنا استعملنا " الألفاظ" في معنى "العلامات" و"الألفاظ" هي العبارة التي استعملها الزجاجي في التفريق بين الحدّ الدّال على حقيقة الشيء و"الألفاظ" التي هي من لوازم الشيء المحدود (ينظر في هذا السياق، الإيضاح في علل النحو، ص 46 وما بعدها).

ولم تكن نيتنا في هذا الباب الاستدلال على وعي النّحاة بالألفاظ المستعملة في النحو، فذلك تحصيل حاصل، بل الاستدلال على مدى تناسق الجهاز الذي استعملوه في وصفهم "الاسم" خاصّة أنّه قد شاع في الكثير من الدّراسات اللّسانية التاريخية وفي عدد من الدّراسات اللّسانية السّائدة اليوم الإقرار بعجز الأنحاء التقليدية عن استيعاب مفاهيم الوصف والتحليل، والحال أنّ اختلاف الأنساق كثيرا ما يؤدّي بعبارة الشريف إلى: "استيعاب المعطيات بطرق مختلفة" (2007/ 47)[1].

المهمّ في هذا الباب أنّ تتبّع "الألفاظ" المساهمة في تخصيص "الاسم" وتدقيق ماهيته تمثّل، في رأينا، مدخلا هامّا للبحث في مظاهر كفاية النّحو الوصفية سواء بتتبّع تلك الألفاظ وتفهّم كيفية انتظامها أو بتقليب النّظر في القضايا المترتّبة عليها. ولذلك فنحن ننبّه في مقدّمة هذا البحث إلى أنّنا نروم من خلاله تحقيق غرضين أساسيين على الأقلّ:

أوّلا . العودة إلى الألفاظ المستعملة في وصف الاسم في الإعراب وهي علامات خصّ بها النحاة "الأسماء" وعدّوها من اللّوازم التي مكّنته في

[1] ينظر في هذا الباب على سبيل الذّكر دون الحصر،
- H. Fleisch, Traité de Philologie Arabe, Dar el-Machreq- Beyrouth, Liban, 1990.
- Georges Bohas, Quelques aspects de l'argumentation et de l'explication chez les grammairiens arabes, in Etudes de linguistique Arabes, LEIDEN- E.J.BRILL-BELGIUM, 1981.
- Georges Bohas et J.Patrick Guillaume, Etudes des théories des Grammairiens Arabes, Damas, 1984.
- KAREL. PETRÁČEK, Le système de l'arabe dans une perspective diachronique, in Etudes de linguistique Arabes, LEIDEN- E.J.BRILL-BELGIUM, 1981.

"الاسمية"، بهدف تتبّع كيفية اشتغال أدوات النسق الذي صاغوه في الوصف والتفسير.

ثانيا. العودة إلى الألفاظ المستعملة في وصف الاسم لبيان ما تتميّز به الصّناعة النّحوية من خصائص يمكن استثمارها في بيان وجاهة تعامل غير مباشر بين التراث النحوي العربي والتصوّرات اللّسانية الحديثة.

فنحن نعتقد على خلاف الكثير من الدّراسات الشّائعة المتّصلة بأقسام الكلام عموما وبالاسم على وجه الخصوص، ضرورة العودة إلى الجهاز الواصف في تصنيف الأسماء ومحاولة تفهم مكوّناته انطلاقا من وعي نظري مفاده أنّ الإلمام بالأدوات الواصفة مرحلة لا غنى عنها في الإلمام بالموضوعات الموصوفة. وهو السياق الذي اعتبر بموجبه بعض اللّسانيين السيطرة على أدوات الوصف مرحلة ضرورية متقدّمة معرفيا على البحث في تلك الموضوعات[1]. وهو ما انعكس بوضوح في الدّراسات اللّسانية التي عمل أصحابها، وهم يبحثون عن

[1] . ينظر في هذا الباب:

– Maria Térésa Cabré, La Terminologie: théorie, méthode et applications, Ottawa, Les Presses de l'Université d'Ottawa,1998,p. 72.

— Robert Vézina, Xavier Darras, Jean Bédart et Micheline Lapointe–Giguère: La définition terminologique: réflexions, propositions et conventions, Office québécois de la langue française 2009.

وقد يكون من المفيد التنبيه في هذا السياق إلى أنّ مطلب السيطرة على الأدوات الواصفة مبدأ من مبادئ اللّسانيات وهو من مبادئ العلوم المجاورة لها وإن كانت تلك الأدوات في عدد من العلوم كالفلسفة وعلم النّفس، من مكوّنات الموضوع ولم تكن منفصلة عنه. وهو ما أكّده لايبنيز (Leibniz) حين جعل فهم موضوع مّا متوقفا على فهم مكوّنات ذاك الموضوع بما تمثّله تلك المكوّنات/ الأشياء من خصوصيات. يقول في هذا الخصوص:

"Si rien ne peut être compris en soi, rien du tout ne sera jamais compris, car ce qui ne peut être compris qu'à travers autre chose ne sera compris que dans la mesure où cette autre chose pourra être comprise, et ainsi de suite; ainsi, nous pourrons dire que nous n'aurons compris une chose quelconque qu'après l'avoir disséquée en parties qui peuvent être comprises en elles-mêmes" (G.W. Leibniz, 1903, p. 430 ; in Anna Wierzbicka, La quête des primitifs sémantiques)

قائمة المتصوّرات الأوّلية التي تمكّنهم من مجاوزة المشاكل الوصفية المترتّبة على الانطلاق من الوحدات المعجمية في الوصف، على استبدال البحث في تعريف الوحدات المعجمية وتدقيق حدودها بالبحث في نظام "الأوائل الدّلالية" (sémantiques primitifs) باعتباره نظامَ دلالات صالح لوصف الوحدات المعجمية على نحو يجنّبهم ما تثيره تعريفاتها من مشاكل[1].

فرضية هذا البحث الأساسية أنّ سمات الاسم النحوية، مهما كان نوعها، لا تنبني على تقابل صارم يفضي وجود أحد طرفي السّمة الدّلالية إلى انعدام الآخر. والحاصل من هذه الفرضية، وإن كان معارضا للطّرح اللّساني السّائد بخصوص كيفية تمثّل السمات الدّلالية الذي يمكن خزله في القيمة التقابلية (موجب/ سالب)، أنّ الألفاظ التي استعملها النّحاة في وصف الاسم تختزل ما يوجد بين طرفي السمة من مراتب وأنّ التعامل معها يبرز ما يتميّز به الجهاز النّحوي الواصف من قدرة على استيعاب خصائص الوحدات اللّسانية، ويمكّن الباحث من إعادة النّظر في السّمات الدّلالية من حيث مادّتها وصور انتظامها.

أمّا **الفرضية الثانية** فتتمثّل في كون السمة الدلالية (± منصرف) ليست سمة صرفية خالصة وإنّما هي، بحكم تواتر استعمالها قديما وحديثا باعتبارها جزءا من الأجزاء المساهمة في جعل الاسم حقيقة لغوية، سمة صرفية إعرابية تختزل مقولة عليا تتردّد بين مستويين من مستويات النّظام اللّساني وقد تفيض عنهما لتتحكّم في"الاسم" في مستويات أخرى من النّظام.

---

[1] آنظر بخصوص الملاحظة أعلاه على سبيل الذكر لا الحصر:

- Arkadiusz Koselak, Les primitifs sémantiques dans la langue Leur place et leur fonction, Institut de Linguistique Française, Paris, 2010.
- Anna Wierzbicka, La quête des primitifs sémantiques, Langue française, n°98, 1993.

وهو ما يؤكّد أهميّة السّمات في المباحث اللّسانية سواء في تكوين الوحدات وتصنيفها أو في دراسة المقولات المتحكّمة في أبنية الألسن الطبيعية الممكنة.

المهمّ في هذا الباب، أنّه انطلاقا من تقليب النّظر في مدى تواجه مكوّنات السمات دلاليا يمكن إعادة النّظر في خصائص الوحدات اللّسانية ووصفها على نحو يسمح بالتعرّف على جهود النحاة واللّسانيين التصنيفية وبتعميق النّظر في عدد من المجالات المتّصلة بها كالترجمة الآلية وتعليمية الألسن والمعالجة الآلية للألسن الطبيعية. غير أنّنا لا نسعى في هذا البحث إلى بيان وجوه الاستفادة من سمات الاسم الدّلالية في الترجمة أو في المعالجة الآلية للعربية، فذلك يحتاج إلى مباحث مستقلّة قد تتعدّى جهود الباحث بمفرده، وإنّما إلى تتبّع جهود النّحاة العرب القدامى في وصف الاسم وتعميق النّظر في الألفاظ التي استعملوها في ذلك حتى نتمكّن من بلورة تصوّر واضح لجهازهم الوصفي يمكن استثماره في التعرّف على ما تتميّز به الصّناعة النّحوية من خصائص وفي التعرّف على مدى إلمامهم بالسّمات المحدّدة للوحدات المعجمية وما قد يحدث بينها من تفاعلات ضمن المستوى اللّساني الواحد أو بين مستويات اللّسان المختلفة .

1. في الألفاظ الجارية في حدّ الاسم والوحدات المتّصلة به:

نسعى بهذا العنصر إلى العودة إلى الألفاظ المستعملة في حدّ "الاسم" دون أن نغفل عن الألفاظ المستعملة في حدّ "الفعل" و"الحرف" رغم انخراطنا في مبحث "الاسم" وفي الألفاظ الجارية في وصفه لكون النحاة قد تعاملوا مع "الاسم" في علاقة بباقي أقسام الكلام ولم يتعاملوا معه باعتباره قسما مستقلاّ عنها. وقد تجلّت فلسفتهم في التعامل مع تلك الأقسام في الكيفية التي استخرجوا بها السمات الدلالية (Traits Sémantiques) المحددة لكلّ واحد

منها. فقد حاولوا التعرّف على سمات الاسم الدّلالية بالنّظر إلى ما يتميّز به الفعل والحرف من سمات. ولم يشذّوا عن القاعدة في استنباطهم سمات الفعل والحرف، فارتبط مبحث أقسام الكلام عندهم، وعند غيرهم من اللّسانيين المحدثين أيضا، بالسمات لما تلعبه من دور في تركّب تلك الأقسام وفي تفسير سلوكها الدّلالي. وبدت الصّلة بين الألفاظ المستعملة في الوصف وسمات الوحدات الموصوفة وثيقة لكونهما يساهمان معا في تعيين تلك الوحدات وتحديد بطاقاتها الوصفية.

وقد رأينا لتحقيق الغرض من المقال، أن نتوسّع في بعض الألفاظ الجارية في الحدّ والخصائص قصد تعميق النّظر في "الاسم" بتفهّم الألفاظ الجارية في حدّه والألفاظ المستعملة في بيان مراتبه في الإعراب ونحن على وعي بما يوجد بين ألفاظ النحاة وألفاظ المناطقة في وصف وحدات اللّسان والتمييز بينها من فروق رغم تشديد الفارابي على ما يوجد بين الصّناعتين من "تناسب"[1].

1.1. "ماهية الشّيء" و"علاماته"وتوقّف حقيقة المحدود على "الضّروري" دون "اللاّزم":

المهمّ في ما تقدّم أنّ النحاة قد استعملوا ألفاظا في حدّ الاسم والفعل والحرف وهم على وعي بأهميّة الحدّ في التعرّف على ماهية الشيء وبأهميّة الأدوات النحوية المبيّنة له. وذهبوا في سياق حديثهم عن شروط الحدّ وعن الكيفية التي تُدرك بها الأشياء في ذاتها إلى استعمال ألفاظ دالّة على الجهاز المصطلحي الواصف من قبيل"الماهية" و"العلامة" و"الخصوص" و"العموم" و"القيد" و"المقوّم"... وميّزوا بين "**الماهية**" و"**العلامة**" على اعتبار أنّ العلامة تدلّ بدورها على وجود ذاك الشيء لكونها: "تختصّ به وتلازمه" (ابن يعيش، ش م، ج24/1). وقد حملهم الاتّصال الدّلالي بين ما تفيده العلامة وما يفيده الحدّ

[1]. ينظر بخصوص الملاحظة أعلاه، (الفارابي، إحصاء العلوم/ 46).

في علاقة بالشّيء المحدود (الماهية)، إلى ضرورة التفريق بين "**دلالة العلامة**" و"**دلالة الحدّ**". فوصفوا دلالة العلامة بـ"الخصوص" فيما وصفوا دلالة الحدّ بـ"العموم" بما أنّ الحدّ يُشترط فيه: "الاطّراد والانعكاس (...) والعلامة يشترط فيها الاطّراد دون الانعكاس" (م.ن)[1].

وقد أفضى تمييزهم بين "العلامة" و"الحدّ"، رغم اقتران حديثهم عن العلامات بحديثهم عن الحدّ في المواضع المتّصلة بتعريف تلك الأقسام، إلى التّنصيص على أنّ "العلامة" لا تكون إلاّ بـ"الأمور اللاّزمة" وأنّ "الحدّ" لا يكون إلاّ بما هو "ضروري". فجعلوا حقيقة المحدود متوقّفة على "الضروري" دون "اللاّزم" لكون "اللاّزم" خصيصة مبيّنة للمحدود غالبة عليه مطّردة فيه وليست منعكسة، في حين يتميّز "الضروري" كما تدلّ على ذلك تسميته بالاطّراد والانعكاس. فـ"الألف واللاّم" في الاسم و"السين" و"سوف" في الفعل من علامات المحدود وهي من لوازم العنصر المختصّة به، أمّا "حدثية الفعل" و"معنى الاسم الإفرادي" و"غيرية الحرف "فهي مِن العناصر الضّرورية التي لا يمكن فهم حقيقة المحدود من دونها. ولذلك عدّها ابن يعيش من "**مقوّمات**" المحدود: "توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه" (ش.م، 4/7)، ووصفها بكونها

---

[1]. يقول ابن يعيش في السياق أعلاه: "والحدّ يشترط فيه الاطراد والانعكاس نحو قولك كلّ ما دلّ على معنى مفرد فهو اسم وما لم يدلّ على ذلك فليس باسم. والعلامة يشترط فيها الاطّراد دون الانعكاس نحو قولك كلّ ما دخل عليه الألف واللاّم فهو اسم فهذا مطّرد في كلّ ما تدخله هذه الأداة ولا ينعكس. فيقال كلّ ما لم تدخله الألف واللاّم فليس باسم لأنّ المضمرات أسماء ولا تدخلها الألف واللاّم وكذلك غالب الأعلام والمبهمات وكثير من الأسماء نحو أين وكيف ومن، لا تدخل الألف واللاّم شيئا من ذلك وهي مع ذلك أسماء" (ش.م، 1/ 24. يمكن التوسّع في الاطراد والانعكاس أيضا بالعودة إلى الرّضي الأستراباذي، ش.ك،1/38).

"داخلية" على اعتبار أنّ "**اللّوازم**" كما يتّضح من تميزه بين "الفعل" و"المصدر" في الدّلالة على الزّمان "خارجية"[1].

2.1. لفظ "قيد" من مظاهر احتياط النحاة في الحدّ:

لقد اقتضت المقارنة بين "أقسام الكلام" استعمال بعض الألفاظ لبيان ما قد يحدث بينها من فروق دلالية، من قبيل إجراء النحاة لفظ **"قيد"** للتفريق بين "الفعل" و"المصدر" الجاري مجراه في العمل[2]. فقد اعتبروا لفظ "محصّل" الذي وصفوا به الزّمان في الفعل "قيدا" باعدوا به بين "الفعل" و"المصدر" لكون "المصدر" يدلّ هو أيضا، على حدث ممكن الوقوع في الزمان ولكون المقتضى لعمله موجودا سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال[3]. وهو ما لم يخالفهم فيه المناطقة حين وصفوا "الكلمة"، وهم

---

[1]. ينظر بخصوص هذه الملاحظة (ابن يعيش، ش.م، ج2/7).

[2]. يذكر في هذا السياق أنّ ابن يعيش قد قاس عمل المصدر وحاجته إلى ما بعده على عمل الفعل وما يقتضيه من معمولات على النحو التالي:

* إذا كان الفعل غير متعد كان المصدر غير متعد، فكما تقول [قام زيد] ولا تجاوز الفاعل كذلك تقول: [أعجبني قيام زيد].

* وإذا كان الفعل متعديا إلى مفعول واحد تعدّى مصدره إلى واحد، تقول: [أعجبني ضرب زيد عمْرا].

* وإذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين تعدّى مصدره إلى مفعولين نحو: [أعطيت زيدا درهما] و[أعجبني إعطاء زيد عمرا درهما].

* وإذا كان الفعل يتعدى بحرف جرّ تعدّى مصدره بحرف جر نحو قولك: [مررت بزيد] و[أعجبني مرورك بزيد] (شرح المفصل، 59/6-60).

[3]. نشير في السّياق أعلاه إلى أنّ درجة قرب "المصدر" من "الفعل" من حيث سلوكه التركيبي الدّلالي هي التي حدت ببعض اللّسانيين إلى التساؤل عن عدم إدراجه ضمن الأفعال

يعنون بها الفعل، بكونها لفظا مفردا: "دالاّ على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصّل بأحد الأزمنة الثلاثة التي هي الماضي أو الحاضر أو المستقبل" (ابن رشد، تلخيص العبارة، 61)[1]. غير أنّ ألفاظ " قيد" و"محصّل" و"ما جرى مجرى" التي استعملها النحاة في الفصل بين مفهومي (فعل/ مصدر)، لم تكن الألفاظ التي استعملها المناطقة في وصف وحدات اللّسان والتمييز بينها. ويبدو أنّ المتأخّرين من النحاة (بداية من ق 4هـ) قد كانوا على وعي بما يوجد بين الصناعتين من تباين سواء في الألفاظ المستعملة في الوصف أو في المنطلقات التي كان يصدر عنها أهل كلّ صناعة في التعامل مع أقسام الكلام. ولذلك كثيرا ما كانوا ينصّصون على ذاك التباين ويبرّرونه بالنّظر إلى ما يوجد بين "أوضاع النحو" و"أوضاع المنطق" من فروق. وهو ما انعكس بوضوح في تأكيد الزجاجي، في معرض حديثه عن المقاييس المعتمدة في الحدّ، على ما هو داخل في مقاييس النّحو وأوضاعه وعلى ما هو خارج عنها[2].

المهمّ في هذا أنّ اللّجوء إلى "القيد" من المظاهر الدّالة على احتياط النّحاة في "الحدّ" حتى يكون مساويا للمحدود متناسبا معه. ولذلك أقرّوا في تخصيصهم حدّ "الفعل" لفظ "محصّل" واعتبروا "الزّمان" في "الفعل" بموجب ذلك "داخليا" فيما اعتبروه في "المصدر" خارجيا "بما أنّ حقيقته يمكن أن تعقل من دون زمان. وقد أضافوا إلى "المحصّل" قيد "الإعراب" في التفريق بين المفهومين واعتبروا "الفعل" بالنّظر إلى هذا القيد محمولا في الإعراب على

المصرفة. واعتبر البعض الآخر أنّ عدم إدراجه ضمنها: "مناف لمنطق الأشياء في الكون" (الشريف،2007، 50).

[1]— Le verbe est ce qui ajoute à sa propre signification celle du temps: aucune de ses parties ne signifie rien prise séparément (Aristote, De l'interprétation,92).

[2]. ينظر في السياق أعلاه (الزجاجي، الإيضاح في علل النحو،48).

"الاسم". فجعلوا من القيود التي احتاطوا بها للتفريق بين الأقسام موضوع نقاش كثيرا ما تجاوزوه إلى "الحدّ" في ذاته. وهو ما انعكس بوضوح في تعليق الزجّاجي على حدّ بعض النحويين الاسم بكونه:" صوتا موضوعا دالّا باتفاق على معنى غير مقرون بزمان" (الإيضاح في علل النحو، 48)، واعتباره إيّاه غير متناسب مع الاسم، وإن كان المراد منه الدّليل على الحصر، لانعدام القيد "في نفسه" الذي يميّز الاسم من الحرف، لأنّ من الحروف: "ما يدلّ على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو إنّ ولكنّ وما أشبه ذلك" (م.ن). وهي الدّلالة التي عناها الرّضي الأستراباذي، وهو يميّز بين الأسماء الدّالة على المعاني والأسماء الدّالة على الأعيان، حين اعتبر أنّ: "الأغلب في معنى الحرف أن يكون معنى الأسماء الدّالة على المعاني دون الأعيان" (ش. ك، 1/ 34).

3.1. الشّروط الضّامنة لمناسبة الحدّ للمحدود والألفاظ المتّصلة بها:

يتّضح ممّا تقدّم أنّ لاختلاف الحدود ولتباين خصائص الأشياء المحدودة، أثرا واضحا في وضع بعض الألفاظ المستعملة في النّحو وفي وضع **شروط للحدّ** تجعله مساويا للمحدود في المعنى. ومع أنّ تلك الشّروط تختزل عددا من المبادئ العامّة التي تجاوز الحدود النّحوية إلى غيرها من الحدود، وهو ما يدلّ على أنّ مسألة الحدّ لم تكن مسألة نحوية خالصة وإنّما هي من المسائل التي تتقاطع في شأنها العلوم والمعارف وتتباين[1]، فإنّ النّحاة قد صاغوا

[1]. يذكر في هذا السياق أنّ من الفلاسفة والرّياضيين من لا يعتدّ بالحدّ ومنهم من يعتبر الحدّ مظهرا من مظاهر المساس بماهية الشيء المحدود. ولذلك يدعو بعضهم إلى ضرورة تجنّب الحدّ في التعامل مع المفاهيم لأنّ حدّها لا يساعد على التعرّف عليها بقدر ما يزيدها بعبارة ديكارت غموضا واشتكالا:

منها شبه منوال زوّدوه بعدد من المفاهيم النّظرية من قبيل "الاطّراد" و"الانعكاس" و"جواز الاختلاف" و"عدم التّناقض/التنافر"...، واحتكموا إليه في التّمييز بين ضروب الحدّ التي وضعوها لكلّ قسم من أقسام الكلام.

وبقطع النّظر عن مدى كليّة الشّروط الضّامنة لسلامة الحدّ، فقد اشترط النّحاة أن يكون الحدّ "جامعا مانعا" وهو ما عبّروا عنه، كما بيّنا في فقرات سابقة، بمفهومي "الاطّراد" و"الانعكاس". فقد ذكر الزجّاجي في معرض مناقشته اختلاف النحاة في حدّ الاسم ووصفه إيّاه بما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيّز الفاعل والمفعول به، ذاك الشرط بقوله: "(و)هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتّة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم" (الإيضاح في علل النحو،48). ولم يشذّ الرّضي عن التقيّد بهذا الشّرط الذي يكون الحدّ بموجبه مساويا للمحدود في المعنى، فوصف "الاطّراد" في تعليقه على اطّراد الحدّ بقوله: "والمراد بالاطّراد أن تضيف لفظ كلّ إلى الحدّ فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره" (الأستراباذي، ش. ك،38/1).

المهمّ في هذا السّياق أنّ النّحاة قد اهتمّوا بمدى مناسبة الحدّ للمحدود فبرّروا جواز الاختلاف في الحدّ شريطة: "ألاّ يُختلف فيه اختلاف تضاد وتنافر لأنّ ذلك يدعو إلى فساد المحدود" (الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، 46). واستعملوا في السّياق نفسه، ألفاظ "جنس" و"فصل ذاتي" و" قيد" و"مقوّم"... للحكم على تلك المناسبة كما يتّضح من قول ابن يعيش، في سياق اعتراضه

"En outre il y a bien des choses que nous rendons plus obscures en voulant les définir, parce que, comme elles sont très simples et très claires, nous ne pouvons mieux les connaître ni les percevoir que par elles-mêmes. Bien plus, il faut mettre au nombre des principales erreurs qui se puissent commettre dans les sciences, l'erreur de ceux qui veulent définir ce qui doit seulement être conçu, et qui ne peuvent pas distinguer les choses claires des choses obscures, ni discerner ce qui, pour être connu, exige et mérite d'être défini de ce qui peut très bien être connu par soi-même" (R. Descartes, 1953, p. 899).

على حدّ الزمخشري الفعل باستعماله لفظا من ألفاظ العموم وهو يعني بذلك "ما" في "ما دلّ" التي توصف بالبعد والإبهام[1]،(فـ): "الحدّ ينبغي أن يؤتى فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذّاتي" (ش م، ج7/ص3). ودعا إلى ضرورة الابتعاد عن المجاز في الحدّ بما أنّ الغرض من الحدّ: "إثبات حقيقة الشّيء" (م ن). وقد مثّلت تلك الشروط مجتمعة مقاييس كثيرا ما كان النحاة يُضطرّون إليها بعبارة الرضّي لـ: "مراقبة سلامة الحدّ" (ش.ك ،38/1).

بناء على ما تقدّم نؤكّد خلافا للدّراسات التي انكبّ أصحابها على الأشياء الموصوفة على حساب الأدوات الواصفة لها، على أهميّة الألفاظ المستعملة في الوصف ونقرّ بصعوبة التعامل مع تلك الأشياء في انعدام وعي صريح أو ضمني بما تطرحه تلك الألفاظ من إشكاليات. فنحن لا ننكر أهميّة الأشياء في التعرّف على النّظام النّحوي وما ينبني عليه من خصائص، إلاّ أنّنا لا نرى كيف يمكن للألفاظ المستعملة في النحو والمتّصلة بتلك الأشياء أن تُستخدم باعتبارها أدوات واصفة دون الإلمام بمبرّرات وجودها وبما قد يحدث بينها من صلات. فلا يمكن لأيّ باحث، مهما كانت درجة رسوخه في البحث، أن ينكر أهميّة اللّغة الواصفة في المعارف عامّة وفي المباحث اللّسانية على وجه الخصوص. بدون هذا المقتضى لا يمكن فهم التطوّرات الحاصلة في المباحث اللّسانية في علاقة بالمصطلحات باعتبارها ألفاظا واصفة تلعب دورا أساسيا في الاستدلال على تماسك تلك المباحث وانتظامها.

ضمن هذا السياق يمكننا تفهّم الجهاز المصطلحي الواصف الذي وضعه النّحاة في تعاملهم مع الأشياء سواء من حيث "**ماهياتها**" أو من حيث

[1]. يذكر في هذا السياق أنّ الزمخشري قد عرّف الفعل بقوله: "الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان" (ش. م، ج4/7)

"**العلامات**" المختصّة بها. فالبحث في الأدوات الواصفة، يستلزم بالضّرورة الخوض في قضايا تمسّ، من قريب أو من بعيد، العلاقات الدّلالية التي تنتظم وفقها لما لها من أثر في تحديد الأشياء الموصوفة وفي فهم التوجّهات اللّسانية التي اتّخذ أصحابها من الأدوات الواصفة منطلقا للنّظر في الأشياء الموصوفة[1]. والحاصل من هذا التوجّه أنّ النحاة العرب قد اشتغلوا بالموضوعات الموصوفة دون أن يهملوا الأدوات الواصفة لها. فقد تمكّنوا بالأدوات التي صاغوها في شكل ثنائيات من قبيل (ماهية/ علامة)، (مطّرد/ منعكس)، (مقوّم/ لازم)، (عامّ/ خاصّ)، (داخلي/ خارجي)...، من وضع شبه منوال مكّنهم من التحكّم في الأشياء الموصوفة ومن تحديد سماتها الدّلالية سواء كانت جزءا من الأجزاء المكوّنة لها أو سمة معبّرة عن المقولة المنشئة للوحدة المعجمية كما سيتّضح من السّمة (± منصرف) المعبّرة عن مقولة الاسمية باعتبارها مقولة من المقولات التصنيفية المسيطرة على الاسم قسما كلاميا.

[1]. نشير في هذا السياق إلى أنّ المصطلح باعتباره أداة واصفة، هو اختزال لتصوّر ذهني مجرّد صادر عن توجّهات نظريّة محدّدة وله دور أساسي في فهم تلك التوجّهات ودفع ما قد يتّصل بها من غموض. ولذلك فإنّ الاهتمام بالمصطلح لا يقلّ قيمة عن الاهتمام بالتوجّهات اللّسانية التي أحدثته. بل إنّ الانطلاق من المصطلح قد يكون، في نظر عدد من المهتمّين بالمصطلحات اللّسانية، مدخلا مناسبا لفهم تلك التوجّهات وتحقيق أكبر قدر من التجانس بينها. يمكن العودة بخصوص أهميّة المصطلح ووظيفته إلى:

M.Teresa Cabré Castellvi, Theories of Terminology ,Their description, prescription and explanation pp163-170.

2 ـ (± منصرف) من سمات تمكين قسم الاسم في "الاسمية" رغم جريان صفات الأفعال في الأسماء:

نسعى من خلال هذا العنصر كما يدلّ على ذلك عنوانه، إلى العودة إلى سمة من سمات الاسم الدّلالية هي سمة (± منصرف) قصد النّظر فيما تتميّز به من دور في تصنيف الاسم وبيان مراتبه في الإعراب. ويستلزم النّظر في هذا المبحث التنبيه إلى أنّ السّمة المذكورة سمة خارجية وهي من لوازم الاسم وليست من مقوّماته لأنّ الاسم إذا كان: "وحده مفردا من غير ضميمة إليه لم يستحقّ الإعراب" (ابن يعيش، ش.م،49/1). ولذلك عرّف النحاة المعرب بـ: "ما كان فيه إعراب أو قابلا للإعراب" (م.ن). ووازوا بينه وبين "المبني"[1] حين استعملوا عبارة "ما اختلف آخره" في مقابل "ما لا يختلف آخره" للدّلالة على لزومه: "طريقة واحدة من سكون أو حركة" (م.ن)[2].

المهمّ في هذا أنّ سمة (± منصرف) الواسمة للاسم المعرب هي بمثابة الجزء الذي لا يُحتاج إليه إلاّ متى تركّب الاسم مع غيره لأنّ ذلك مدعاة إلى معرفة الفرق بين المعاني، ولو كان الكلام شرجا واحدا كما يقول ابن جني: "لاستهم أحدهما من صاحبه" (الخصائص،1/ 35). بمقتضى هذا التصوّر بدا

---

[1]. يعرّف ابن جنّي **المبني** بقوله: "وهو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة (...) وكأنّه لما سموه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغيّر الإعراب سمّي بناء، من حيث كان البناء لازما موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره" (الخصائص،37/1).

[2]. يذكر في هذا السياق أنّ أعلام مدرسة جنيف Geneva school قد ميّزوا بين الوحدات اللّسانية على أساس خصائصها الإعرابية والتغييرات الطّارئة عليها وقد انحصرت تلك الخصائص عندهم بين التصريف وعدمه "déclinable vs indéclinable" فكان هذا المقياس محدّدا لطبيعة الوحدة اللّسانية وللأشكال التي يمكن أن تكون عليها (ينظر لمزيد التوسّع في هذه الخاصّية، البعزاوي، الصّيغ الصرفية بين النّحو واللّسانيات،68).

لنا أنّ السّمة الدّلالية (± منصرف) سمة خارجية قابلة للانعدام، خاصّة أنّ المعرب ممّا يقوم بنفسه من غير إعراب[1]. فهي ليست من قبيل السمة الدلالية (± مذكّر) المعبّرة عن مقولة الجنس، فتلك سمة داخلية ضرورية في الاسم ملازمة له في مختلف أحواله. ولذلك ارتبط اهتمامهم بالأقسام الكلامية بالسّمات الدلالية المتّصلة بها وارتبط اهتمامهم بالسمات بالمقولات النحوية على اعتبار أنّ السّمة أمارة على أثر المقولة في القسم الكلامي.

وبما أنّ (± منصرف) سمة واسمة للمعرب معبّرة عن مقولة الإعراب فقد عقد النحاة الصّلة بين "المعرب" و"الإعراب" وعدّوا "المعرب" مشتقّا من "الإعراب" رغم كون "المعرب" ممّا: "يقوم بنفسه من غير إعراب" (م.ن، 49/1). وبقطع النّظر عمّا يوجد بين المفهومين من تماسّ دلالي، فقد ميّز النحاة بين صنفين من الأسماء المعربة بالنّظر إلى درجة قرب كلّ صنف منهما من الاسمية باعتبارها مقولة مجرّدة متحكّمة في قسم الأسماء تحكّم مقولة الفعلية في الأفعال وتحكّم الحرفية في الحروف. وهذا التصوّر المنبني على ثنائية (قرب /بعد)[2] التي اعتمدها سيبويه ومن جاء بعده من النحويين في التمييز بين مراتب

---

[1]. استعرنا صفة "خارجية" وصفة "داخلية" المعبّرتين عن موقع السّمة من الاسم من الشّريف في الموضع الذي ذكر فيه الأسباب المانعة من اعتبار المقولة سمة في اللّفظ. وقد فرّق في هذا الإطار بين عمل السّمة وعمل المقولة واعتبر الجنس مقولة داخلية في الاسم في حين اعتبر مقولة العدد مقولة خارجية فيه. يمكن التوسّع في الفكرة بالعودة إلى (الشريف،2002، 69/1).

[2]. نذكّر في هذا السياق بأنّ "بلانيد" (Planude) و"وندت" (Wundt) و"هيلمسلاف" (Hjelmslev) قد استعملوا ثنائية (قرب/ بعد) (rapprochement, éloignement) وأضافوا إليها عبارة (نقطة الاستراحة) (point de repos) في إطار اهتمامهم بمبدأ "التوجيه" (Principe de Direction) الذي اعتمدوه في التفريق بين الحالات الإعرابية وما تعبّر عنه من وظائف. وقد اعتبروا بموجب هذا المبدأ "الجرّ" حالة دالّة على "البعد" فيما دلّت حالة

الاسم في الإعراب، يجعل الأسماء متفاوتة في مدى تمكّنها من الاسمية، بل إنّ استعمالهم ألفاظا من قبيل (متمكّن/ غير متمكّن)[1] وألفاظا من قبيل (متمكّن/ أمكن)[2]، دليل على وعيهم بما يوجد بين الأسماء من مراتب. فالأمكن عندهم أشبه بالطّراز في الإعراب لقبوله حروف الإعراب التي تجيء: "للأسماء المتمكّنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون" (سيبويه، الكتاب، 1/ 13). غير أنّ الجزم وهو من حروف الإعراب التي هي الرفع والجرّ والنصب والجزم لا يلحق الأسماء لـ: "تمكّنها وللحاق التنوين بها" (م.ن،1/ 14). ولذلك عدّ ابن يعيش الجزم في الأفعال: "نظير الجرّ في الأسماء" (ش. م،1 / 58) فحمل "الفعل المضارع" على "الاسم" في الإعراب على اعتبار أنّ أصل الإعراب لـ: "الأسماء دون الأفعال والأفعال محمولة في الإعراب على الأسماء" (م.ن، 49/1).

المهم في هذا أنّ ألفاظا من قبيل (متمكن/ غير متمكن) (أشد تمكنا / أقل تمكنا) (متمكن/ أمكن) ... تدلّ على أنّ الاسمية لم تكن عندهم نقطة التقاء مختلف مكوّنات القسم بقدر ما هي مقولة متحكّمة في تلك المكوّنات مهما

"النّصب" عندهم على "القرب" وعبّروا بمفهوم (Datif) عن "الحالة المائلة" (Hjelmslev، 1972، 39).

[1]. من بين الألفاظ التي استعملها سيبويه للتفريق بين صنفي المعرب (متمكّن / غير متمكّن) وقد بيّن انطلاقا من التّواجه الحاصل بين السمتين إمكان جريان المتمكّن مجرى غير المتمكّن كما في قوله: "وأمّا المتمكّن الذي جعل بمنزلة غير المتمكّن في موضع فقولك: ابدأ بهذا أوّلُ ويا حكمُ" (الكتاب، 1/ 16).

[2]. في مقابل (متمكّن/ غير متمكّن) استعمل أبو علي الفارسي والجرجاني في التفريق بين صنفي الاسم المعرب ألفاظا من قبيل (متمكّن/ أمكن) كما في قول الجرجاني: "وصاحب الكتاب يسمي هذا النوع **الأمكن** (يعني به ما يدخله التنوين مع الحركات الثلاث) و**الأمكن** بمنزلة قولك: الأفضل والأقوى" (المقتصد،113/1). و**المتمكّن** ما: "كان فيه لفظ الجرّ كلفظ النّصب" (م.ن).

كانت مرتبة المكوّن المنتمي للقسم ومهما كانت درجة قربه من المكوّن الطّراز المعبّر عن المقولة أو بعده عنه. من هذا المنطلق يكوّن "المعرب" صنفا كلاميا تتردّد وحداته بين الاسمية والاسمية ـ الفعلية لجريان صفات الأفعال في الأسماء و: "قرب الصّفات من الأفعال" (سيبويه،193/3) كما سيتّضح في العنصر الموالي.

1.2 "المنصرف" و"غير المنصرف" وسم دلالي لصنفين من الأسماء المعربة متفاوتين قربا وبعدا من الاسمية:

نذكّر في هذا السياق بأنّ النحاة قد استعملوا في تصنيفهم أقسام الكلام وإرجاعها إلى مقولات بعينها ألفاظا عديدة اختزلوها في مجموعة من الثنائيات من قبيل الألفاظ التي أطلقوها على المعرب من الأسماء لبيان درجة تمكّنه من "الاسمية" كـ(المنصرف/ غير المنصرف) و(المتمكّن/ غير المتمكّن) أو"الأمكن" الذي يعبّر به الفارسي عن الأسماء غير الصفات البعيدة عن الأفعال[1] في مقابل الصفات التي لا تنصرف في معرفة ولا نكرة كما يقول سيبويه لأنّها: "أقرب إلى الأفعال" (الكتاب،3/ 194). فهي ممنوعة بحكم مشابهتها الفعل، من "التنوين" الذي يكون عندهم من: "علامات التمكّن ولا يكون في الفعل" (الجرجاني، المقتصد،113/1) وإن كان الرّضي قد قصد به أكثر من فائدة كما في قوله: "(و)التنوين للتمكّن والتنكير معا، فربّ حرف يفيد فائدتين كالألف والواو في "مسلمان" ومسلمون" فنقول: التنوين في "رجلٌ" يفيد التنكير أيضا" (الأستراباذي، شرح الكافية،1/ 40).

[1]. ينظر بخصوص الملاحظة المذكورة، (الفارسي ضمن الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 113/1).

المهمّ في هذا أنّ لفظي (منصرف/ غير منصرف) يعبّران عن صنفين من المعرب وصفوا الأوّل منهما بـ"المتمكّن" واستعمل سيبويه عبارات من قبيل "أشدّ تمكّنا" في مقابل الصنف الثاني الذي يكون عنده "أقلّ تمكّنا" لمشابهته الفعل، فيما استعمل الفارسي لفظ "الأمكن" لكونه أدخل في "الاسمية" من"المتمكّن" الذي استعمله في معنى "غير المنصرف"[1]. ووصفوا الصّنف الثّاني منهما باستعمال ألفاظ عديلة لألفاظ الصّنف الأوّل من قبيل "غير المتمكّن" و"الأقلّ تمكّنا" و"الممنوع من الجرّ والتنوين" وجمعوا تحت هذا الصّنف الصفات القريبة من الأفعال أو ما عبّر عنه سيبويه بـ"جريان صفات الأفعال في الأسماء" (الكتاب، 23/1) للتأكيد على ما يوجد بينها من تشابه استثقلوا بموجبه التنوين في تلك الصفات: "كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل" (م.ن،3/ 193).

والملاحظ فيما سبق أنّ بحثهم في "المعرب" بحسب درجة قرب وحداته من "الاسمية" وبعدها عنها وانشغالهم بالبحث عن اللّفظ المناسب في وصف ضروبه، قد كان وراء تعدّد الألفاظ الواصفة. بل إنّ الحاجة الماسّة إلى مزيد التعمّق في الفروق الدّلالية بين "المنصرف" و"غير المنصرف" قد حملهم على استعمال عبارات مصطلحية واصفة من قبيل "**أشدّ تمكّنا**" و"**أقلّ تمكّنا**" وهي عبارات تؤكّد مراتب الاسم المعرب وتعبّر عن سلّميته. فليس "المعرب" نقطة تتقاطع فيها الأسماء المنضوية تحته وإنّما هو حيّز تسترسل فيه العناصر بحسب

[1]. يذكر في هذا السياق أنّ ابن يعيش قد استعمل لفظ "الأمكن" خلافا لما استعمله به الفارسي. فقد قصد به "غير المنصرف". فالأمكن على: "زنة أفعل التي للتفضيل أي هو أتمّ تمكّنا من غيره لم يعرض فيه شبه الحرف فيخرجه إلى البناء ولم يشابه الفعل فينقص تمكّنه ويمتنع منه بعض حركات الإعراب وهو الجرّ ويمتنع منه التنوين الذي هو من خصائص الأسماء" (ش.م، 57/1).

قربها من المكوّن الطّرازي (Prototypique) ضمن قسم "الأسماء" وبعدها عنه. فـ"الأمكن" أقرب من "المتمكّن" إلى "الاسمية" ولذلك مثّل له الجرجاني بعبارتي "أقوى" و"أفضل". وعدّه لِلَحاق التنوين به أشدّ من "المتمكّن" في صنفه[1]. و"المتمكّن" أبعد عنده من "الأمكن" عن "الاسمية" وهو في مقابل ذلك، أقرب إلى "الفعلية" لامتناعه من الجرّ والتنوين. فجميع ما يُترك صرفه في هذا السياق: "مضارع به الفعل" (سيبويه، الكتاب، 3/ 193).

يبدو ممّا تقدّم أنّ النّحاة قد اشتغلوا بالمقولات النحوية وبالسمات المعبّرة عنها في تعاملهم مع أقسام الكلام. وقد تمكّنوا انطلاقا من السّمات الدّلالية المعبّرة عن الأقسام من رسم ملامح القسم وتحديد المقولات النحوية المتحكّمة فيه. وعملوا على تصنيف وحدات كلّ قسم من تلك الأقسام بالنّظر إلى درجة قربها من المكوّن الطّرازي وبعدها عنه. ولذلك أكثروا من المقارنة بين الأضرب المنضوية تحت كل قسم، واستعملوا صيغة (أَفْعَلَ) في تحديد مراتب الوحدات في علاقة بالمكوّن المقيس عليه. وهو ما أدّى إلى التوسّع في الألفاظ الواصفة باستعمال عبارات من قبيل **"أكثر تمكّنا"** أو **"أشدّ تمكّنا"** في مقابل **"أقلّ تمكّنا"** أو **"أقرب"** في مقابل **"أبعد"** في وصفهم مراتب الاسم في الإعراب[2].

---

[1]. ينظر بخصوص الملاحظة أعلاه (الجرجاني، المقتصد، 1/ 113).

[2]. يذكر في هذا السياق بأنّ النحاة قد وازوا بين "مراتب الاسم في الإعراب" و"مراتب الاسم في الإبهام"، فتحدّثوا عن الأسماء المبهمة التي لا تستبدّ عندهم بمعنى لتوقّف معناها على صلتها التي توضّحها وتكشف معناها. وهي التي توصف عندهم بـ"الأسماء غير المتحصّلة" لشدّة احتياجها إلى غيرها في رفع إبهامها. وقد ميّزوا، في هذا الباب، بين الاسم المبهم والاسم الموغل في الإبهام باستعمالهم عبارات اصطلاحية من قبيل "مبهم"، **"أشدّ إبهاما" و"أقلّ إبهاما "** (ابن يعيش، شرح المفصل، 7/2). وبيّنوا أنّ الموغل في الإبهام مهيّأ أكثر من المبهم ليكون في مواضع اسميّة مختلفة (يمكن التوسّع في هذه المسألة بالعودة إلى البعزاوي: وسم المبهمات في العربية، مجلّة موارد، عدد 17/ 2012).

والملخّص فيما تقدّم أنّ "غير المتمكّن" من الأسماء المعربة قد بعد عن "المتمكّن" في"الاسمية" لتطفّله بعبارة الرّضي: "على الفعل فيما هو من خواصّ الفعل. وليس ذلك لمطلق المشابهة بينهما" (شرح الكافية، 1/ 104). ولذلك امتنع من التمكّن الأصلي ووقع كما يقول عاشور: "في فضاء النّقصان الحادث في الفروع كالأفعال والحروف" (ظاهرة الاسم في التفكير النّحوي، 275). فهو، بناء على هذا التصوّر، في مرتبة بين "المتمكّن" الموغل في "الاسمية" و"المبني" الذي: "لا يزول من مكان إلى غيره" (ابن جنّي، الخصائص،1/ 37). وقد راعى النحاة مختلف هذه الخصائص فجعلوا "المعرب" عديلا "للمبني" فيما جعلوا "المنصرف عديلا لـ"غير المنصرف" وألحقوا سمة (± منصرف) الدّلالية بـ"المعرب" ووزّعوا "المبني" الذي لا يزول من مكان إلى غيره إلى "مبني ثابت البناء" و"مبنيّ عرضيّ البناء". فوضعوا بذلك هندسة دلالية للاسم تأخذ بعين الاعتبار تردّده بين "الإعراب" و"البناء" دون أن تهمل انصرافه عن "المنصرف" إلى "غير المنصرف" تطفّلا على الفعل كما سيتّضح في الفقرة الموالية من البحث.

2 . 2 . جريان المنصرف مجرى غير المنصرف وبعض مظاهر تطفّل الأسماء على الأفعال:

بناء على ما تقدّم لاحظ النحاة انصراف عدد من الأسماء المتمكّنة في "الاسمية" عن مرتبتها إلى مرتبة الأسماء غير المتمكّنة الموصوفة بضعفها في الإعراب بسبب قربها من الأفعال وتطفّلها عليها. فجميع ما يُترك صرفه بعبارة سيبويه: "مضارع به الفعل" (الكتاب، 1/ 23). وقد وصف النّحاة تلك المضارعة بامتناع الأسماء المذكورة من "الجرّ والتنوين"، فصُيِّرَ "المتمكّن" منها: "في موضع بمنزلة غير المتمكّن" (م.ن،1/ 16). وقد عقد سيبويه لهذا الصّنف من الأسماء

عددا من الأبواب منها: "هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف" (الكتاب،193/3)، وفرّق في هذا الباب، مثلما فعل في الأبواب التي بعده، بين ما يكون "صفة" يوصف بها وما يكون "اسما". وجعل الصّفات، بحكم قربها من الأفعال، ممنوعة من التنوين فيما عدّ الأسماء التي كانت في أوّلها الزّوائد ولم تكن على مثال الفعل مصروفة. ونزّل ما يكون على وزن [أفعلَ] ضمن باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف" (م.ن،203/3). فجعلها متردّدة بين الانصراف وعدمه لتردّدها بين "الوصف" و"الوسم". فإذا كان ذاك البناء وصفا: "لم يُصْرَفْ" (م.ن)، وإذا سمّيت رجلا بـ "[أفعلٍ] صرفته في النكرة لأنّ قولك: [أفعلٌ] لا يوصف به شيء" (م.ن). وكذلك كلّ اسم يُسمّى: "بشيء من الفعل ليست في أوّله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف" (م.ن، 208/3).

والملاحظ في هذا الباب أنّ النحاة قد شدّدوا على صرف هذه الأمثلة في النّكرة، فصارت المعرفة عندهم، بمثابة "الوضع الذي يستثقل فيه االتنوين" (م.ن،3/ 197). فذهبوا إلى التفريق بين التعريف الذي يكون بـ"علامة" وتعريف "العلمية" الذي يكون من "غير علامة" تدلّ عليه، وهو تعريف مانع من الصّرف بما أنّه: "ينقل الاسم النّكرة الشّائع إلى واحد بعينه" (ابن يعيش، ش. م،59/1). فلمّا تطفّلت هذه الأمثلة على الأفعال أرادوا أن: "يمنعوها بعض ما لا يكون فيها وهو التنوين" (الجرجاني، المقتصد،1/ 114)، ولم يكن الجرّ عندهم، مقصودا بالمنع إلاّ أنّه مُنع لكونه: "صاحبا للتنوين وذلك أنّه شاركه في الاختصاص بالاسم" (م.ن). ولذلك اعتبروا جرّ "ما لا ينصرف من الأسماء" جائزا إذا دخلت عليه الألف واللاّم أو أضيف[1] لأنّ هذا: "موضعٌ قد أُمِنَ فيه التنوينُ" (م.ن،1/ 113).

[1] . كقولك: [مررت بالأحمرِ] و[بأحمرِ القوم]

بناء على ما تقدّم يمكن تتبّع مراتب الاسم في الإعراب وتفهّم الأدوات التي اعتمدها النّحاة في رسم تلك المراتب ضمن حيّز الإعراب الممتدّ بين المنصرف وغير المنصرف، بين الأشدّ تمكّنا في قسمه والأضعف القريب من الفعل. وقد عبّروا في هذا الباب عمّا يوجد بين سمتي المقولة من تردّد يلغي ما قد يُعدّ من قبيل التقابل الصّارم بينهما. فقد يخرج المنصرف إلى غير المنصرف ويتطفّل على الفعل إذا كان وصفا، وقد يغلب الاسم على "الفعل" إذا سمّيت به رَجُلا فينصرف، وقد يكون الاسم منصرفا في النّكرة غير منصرف في المعرفة[1]. وهو ما يجعل السمة الدّلالية (± منصرف) التي عبّروا انطلاقا منها عن أثر مقولة الإعراب في قسم الأسماء غير كافية في تقديرنا لاستيعاب حركية الأسماء في فضاء الإعراب. فلم يعد بالإمكان وسم الاسم بقيمة موجبة أو سالبة (+ / -) للدّلالة على كونه منصرفا أو غير منصرف، لأنّ بين المنصرف وغير المنصرف أصنافا من الأسماء تكون منصرفة في النّكرة غير منصرفة في المعرفة[2]. وهي أصناف لا تكفي القيمة الموجبة أو السالبة من وصفها وتصنيفها وإن كانت:" ألفاظ اللّغات سمات" (الجرجاني، دلائل الإعجاز، 378).

المهمّ في هذا أنّ ما حقّقه النحاة من تصنيف انطلاقا من السمات المعبّرة عن المقولات وما قدّموه من ملاحظات بخصوص الوحدات الواقعة في مجال اشتراك مقولي يختزل قدرتهم على تفسير الظّواهر المتردّدة بين التّمام والنّقصان انطلاقا من مبدأ وصفي عامّ عندهم مفاده أنّ ما زاد إلاّ ما نقص. فالأفعال التي عدّها المبرّد: "أدوات الأسماء" (المقتضب،80/4)، قد تنقلب عن

[1] . يقول سيبويه بخصوص الملاحظة أعلاه: "وأمّا موسى وعيسى فإنّهما أعجميان لا ينصرفان في المعرفة وينصرفان في النكرة، أخبرني بذلك من أثق به" (الكتاب،3/ 213).

[2] . يقول سيبويه بخصوص هذا الصنف من الأسماء: "ألا ترى أكثر ما لا ينصرف في المعرفة قد ينصرف في النّكرة" (الكتاب،3/ 197).

أصلها متى غيّرتها عن حالها. والأسماء قد تنحطّ عن أصلها درجة فلا تنصرف في المعرفة وتنصرف في النّكرة: "لبعدها من الأفعال" (سيبويه، الكتاب، 194/3). فالشّيء قد يكون له: "أصل مجتمع عليه ثمّ يخرج منه بعضه لعلّة تدخل عليه" (الزجاجي، الإيضاح، 51). وقد يكون خروج "الأسماء" و"الأفعال" عن أصولها المجتمع عليها من المبرّرات التي حملت المبرّد إلى الإقرار بجواز إرجاع أقسام الكلام إلى واحد بعينه. فقد كان يقول: "أجيز أن أسمّيها كلّها أسماء(...) ويجوز أن أسمّيها كلّها حروفا(...) ويجوز أن أسمّيها أفعالا" (المبرّد، ضمن الزجّاجي، الإيضاح، 44). فالاشتراك في السّمات وحمل قسم على آخر لعلّة من العلل، هي المعطيات التي عوّل عليها النّحاة ضمن الأساس الوصفي الذي اعتمدوه في تفسير الظّواهر وتعليل كيفية انتظامها.

3 . دلالة "تنوين التّمكين" على الخفّة والاتّساع في الكلام:

لقد بدت لنا في الفقرات السّابقة، على اختصارها، أهميّة "السّمات" في الوصف النّحوي. فقد استنبطها النحاة واعتمدوها مبدأ تفسيريا في التعامل مع الوحدات بمختلف مستوياتها وأصنافها. وفي هذا السّياق عدّوا "التنوين" باعتباره علامة تنكير، سمة من السّمات الدّالة على تمكّن الاسم المتّصف بها في قسمه. فالأسماء تنصرف عندهم، في النّكرة: "لبعدها من الأفعال" (سيبويه، الكتاب، 194/3). والأفعال يمتنع منها "تنوين التمكين" وإن كانت قابلة للتطفّل على الأسماء متى سمّيت بها و: "غيّرتها عن تلك الحال" (م.ن،3/ 198). فجعلوا من "التنوين" قرينة باعدوا بها بين "المتمكّن" و"غير المتمكّن" في المرتبة، وإن كان يجيء عند بعضهم للدّلالة على: "التمكّن والتنكير معا" (الرّضي، ش.ك،40/1).

المهمّ في هذا، أنّ النّحاة قد وصلوا "التنوين" بـ"التمكين"، وربطوا السّمة المقولية (± نكرة) بالسّمة الدّلالية (± خفيف) فوصفوا النّكرة بكونها:" أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكّنا (سيبويه، الكتاب،1/ 22)، لاحتياج "المعرفة" إلى أداة تعرف بها. وقد شدّد سيبويه على أوّلية النّكرة قياسا على المعرفة وعدّها أصلا مقوليا أوّل. إذ الأشياء تكون نكرة ثمّ: "يدخل عليها ما تعرف به"(م.ن). وكونها كذلك يجعلها أخفّ من المعرفة فيما تكون المعارف أخفّ من الأفعال، لأنّ الأفعال: "يمتنع منها تنوين التّمكين وهو الدّال على الخفّة" (ابن يعيش، ش.م، 64/1).

بناء على ما تقدّم وضع النّحاة نسقا تفسيريا استوعبوا من خلاله خصائص الاسم المتمكّن في علاقته بالأسماء غير المتمكّنة وبالأفعال المنصرفة عن الوصف. وأهمّ ما تميّز بـه ذاك النّسق، فضلا عـن السمات المقوليـة (± معرب) و(± منصرف) و(± نكـرة)، السّمـة (± خفيف) التي علّلوا بها ما يوجد بين الوحدات المذكورة من مراتب. وقد نتج عن وصفهم تلك الوحدات انطلاقا من السّمات المقولية المميّزة لكلّ صنف منها، سيطرتهم على مختلف خصوصيات تلك الوحدات دون أن يغفلوا عمّا يوجد بين السّمات من صلات. فقد وازوا بين صنفين من السّمات وجعلوا تحت الأوّل منهما "الأشدّ تمكّنا" لكونه الأوّلَ والنّكرة والأخفّ، فيما جعلوا تحت الصّنف الثّاني "الأقلّ تمكّنا" الذي يتّسم بكونه ثانيا معرفة خفيفا. وقد كوّن الصّنفان معا شبكة السّمات المعبّرة عن كيفية استيعابهم مراتب الاسم في الإعراب بكفاية وصفية وتفسيرية قابلة للتّعميم على أقسام أخرى.

ولم يكتفوا في تعاملهم مع "تنوين التّمكين" بربطه بالخفّة وحسب بل ربطوه أيضا بالاتّساع في الكلام على اعتبار أنّ الإتيان بالاسم من غير إعراب

والاقتصار في البيان على حفظ المرتبة من شأنه أن يضيّق المذهب بعبارة ابن يعيش[1]. فلمّا كان "المعرب" عندهم ممّا: "يقوم بنفسه من غير إعراب" (ابن يعيش، ش.م، 49/1)، والإعراب لا يقوم بنفسه، فقد احتيج في "الإعراب" الذي يؤتى به للفرق بين المعاني إلى "المعرب" لكونه كـ"المحلّ له" (م.ن). وحاجة "الإعراب" إلى "المعرب" تجعل من "التنوين" الذي عدّه ابن يعيش: "أصل الصّرف وحده" (م.ن، 57/1)، مظهرا من مظاهر التوسّع في الكلام. فقد احتاج النحاة إلى "الرّتبة" مثلما احتاجوا إلى "الحروف" و"الحركات" في الإبانة عن المعاني[2]. إلاّ أنّ الحركات عُدّت في نظرهم، أصل الإعراب لكونها: "أقلّ وأخفّ من الحروف" (م.ن، 1/ 51)، وإن كانوا قد تحدّثوا عن مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف انطلاقا من إقرارهم بأنّ: "الحركة حرف صغير" (ابن جنّي، الخصائص، 2/ 315).

المهمّ في هذا السّياق أنّ "تنوين التّمكين" الذي يدلّ على رسوخ قدم الاسم في الاسمية، قد اقترن بالخفّة ودلّ بحكم تبعيته للحركة وزواله بزوالها، على الاتّساع في الكلام، ولو كان الكلام شرجا واحدا: "لاستهم أحدهما من صاحبه" (ابن جني، الخصائص،1/ 35). وعلى هذا الأساس قدّروا أنّ الاسم يستحقّ وجوه الإعراب للفرق: "بين المعاني الطّارئة عليه بعد دلالته على مسمّاه" (ابن يعيش،57/1). وعدّوا الأسماء التي لم يظهر فيها إعراب: "لِنُبُوِّ حرف الإعراب عن تحمّل الحركة" (م.ن، 57/1)، وجها آخر من وجوه الاتّساع

[1]. ينظر بخصوص الملاحظة أعلاه، (ابن يعيش، ش.م،73/1)

[2]. يمكن الإشارة في هذا السياق إلى أنّ ابن جنّي قد ذكر في قرائن الإعراب، فضلا عن الرّتبة والحروف والحركات، قرينة المقام لبيان الإعراب: "ما دام قد خفيت حاله من اللفظ ومنه قولك: [ولدت هذه هذه] من حيث كانت حال الأمّ من البنت معروفة غير منكورة" (ابن جني، الخصائص،1/ 35).

في الكلام وإن كان تقدير الإعراب في هذا الصّنف من الأسماء، وفي غيره من الأصناف، من مظاهر تمكينهم المعاني واحتياطهم لها.

خاتمــة المبحث:

لقد تمكنّا في هذا المبحث من تتبّع "الألفاظ" التي استعملها النّحاة في تعاملهم مع "الاسم" سواء من حيث حدّه أو من حيث "السّمات" المعبّرة عن المقولات المسيّرة له. وقد مثّلت تلك الألفاظ جزءا هامّا من الاحتياطات المنهجية التي اتّخذوها في تدقيق ما يتميّز به هذا القسم الكلامي من خصائص. فاقترنت مناقشتهم إشكالية **"الحدّ"** بتعميقهم النّظر في الألفاظ التي جعلته مساويا للمحدود في المعنى. وكانت ألفاظ **"الضّروري"** و**"الذّاتي"** و**"القيد"** و**"المقوّم"** من أهمّ الأدوات المستعملة في بيان ماهيّة الاسم والاحتياط له رغم تطفّل بعض الأقسام على بعضها الآخر.

ولم يغفلوا في معالجتهم تلك الإشكالية عن وضع شروط للحدّ اعتبروها مبادئ لا غنى عنها لضمان التناسب مع المحدود. وقد مثّلت تلك الشروط مظهرا آخر من مظاهر احتياطهم في الحدّ عبّروا عنه باستعمالهم ألفاظا من قبيل **"الاطّراد"** و**"الانعكاس"** و**"جواز الاختلاف"** و**"عدم التنافر"**. وقد جعلوا من تلك الألفاظ أداة لمراقبة سلامة الحدّ. ولذلك شدّدوا على أهميّة تلك الأداة، وأضافوا إلى الألفاظ المذكورة ضرورة **"الابتعاد عن المجاز"** في الحدّ بما أنّ الغرض منه إثبات حقيقة الشّيء. فجمعوا بذلك بين الاشتغال بالموضوعات الموصوفة والاشتغال بالأدوات الواصفة لها. وجعلوا من "الألفاظ" المستعملة في النّحو أدوات لا غنى عنها في الاستدلال على انتظام مبحث أقسام الكلام وتماسكه.

وقد مثّل بحثنا هذا مناسبة لإعادة النّظر في بعض خصائص الاسم الإعرابية وتتبّع مراتبه في الإعراب بالعودة إلى السّمة (± منصرف) التي تختزل تلك المراتب وتعبّر عن أثر مقولة الإعراب في "الاسم". وقد بدت الحاجة، بتتبّعنا السّمة المذكورة، ملحّة لإعادة النّظر في السّمات الدّلالية من حيث مادّتها وصور انتظامها. فالألفاظ التي استعملها النّحاة في وصف الاسم كـ"**المتمكن**" و"**غير المتمكن**" و"**الأمكن**" و"**الأشد تمكّنا**"و"**الأقل تمكّنا**"... تختزل ما يوجد بين طرفي السمة من مراتب، وتدلّ على أنّ "الاسمية" لم تكن عندهم نقطة التقاء مختلف مكوّنات القسم، بل هي مقولة تصنيفية خارجية متحكّمة في تلك المكوّنات مهما كانت مرتبة المكوّن المنتمي للقسم ومهما كانت درجة قربه من المكوّن الطّراز في صنفه أو بعده عنه.

ويبدو أنّ تردّد "الاسم" بين المنصرف وغير المنصرف ومجيء عدد من الأسماء "منصرفا" و"غير منصرف" من المظاهر الدّالة على أنّ السّمات، مهما كان نوعها، لا تنبني عندهم على تقابل صارم يفضي وجود أحد طرفي السّمة الدّلالية إلى انعدام الآخر. فبين" **الأشدّ تمكّنا**" و"**الأقلّ تمكّنا**" يتّضح حيّز الاسم المعرب وتتحدّد مراتبه. فـ"الأشدّ تمكّنا" أقرب من"الأقلّ تمكّنا" إلى"الاسمية" و"الأقلّ تمكّنا" أقرب منه إلى "الفعلية" لتطفّله على الفعل فيما هو من خواصّ الفعل. ولذلك مُنِعت "التنوين" الذي يجيء عندهم للدّلالة على "التمكّن" و"التنكير" معا.

لقد اتّضح لنا من خلال هذا المبحث النّسق التفسيري الذي استوعب بواسطته النّحاة خصائص الاسم المتمكّن في علاقته بالأسماء غير المتمكّنة وبالأفعال المنصرفة عن الوصف. وقد نتج عن اهتمامهم بالوحدات المذكورة انطلاقا من السّمات المقولية المميّزة لكلّ صنف منها، سيطرتهم على مختلف

خصوصيات تلك الوحدات وعلى شبكة السّمات التي تختزل كيفية استيعابهم مراتب الاسم في الإعراب بكفاية وصفية وتفسيرية قابلة للتّعميم على أقسام أخرى. ومع أن النتائج التي توصلنا إليها تؤكّد على أهميّة السّمات في التّعامل مع الوحدات، فإنّ الألفاظ التي استعملها النّحاة في التفريق بين مراتب الاسم في الإعراب تختزل جهودهم الوصفية والتفسيرية وتؤكّد في الآن نفسه ما يتمتع به المنوال النّحوي العربي من قدرة على استيعاب قضاياه وتعليلها وهو منتهى ما تطلبه الأنحاء القديمة وتسعى إلى تحقيقه اللّسانيات الحديثة.

المبحث الثّانـي:

مراتب الاسم في الإبهام:

الموصولات الاسمية ومظاهر من كفاية النظرية النحوية العربية الوصفية والتفسيرية.

تمهيـد:

نروم من خلال هذا المبحث المساهمة في تفهّم بعض خصائص النّظريّة النّحويّة العربيّة وفي مراقبة مدى قدرتها على وسم الوحدات المبهمة وتفسير سلوكها عندما تكون في وضعية اشتغال. وقد انطلقنا من تصور نعتبره أساسيا في تحقيق هذين الهدفين، وهو **أنّ الجهود** التي بذلها النحاة في التعرّف على **المبهمات** بتفهّمهم مظاهر تقييدها وتخصيصها ورفع الإبهام عنها بالإضافة إلى **الجهاز الواصف** الذي وضعوه **لوسم** الوحدات المبهمة وحصر لائحة السّمات المميّزة لكلّ صنف منها، من بين المعطيات التي يمكن الانطلاق منها في فهم كيفية اشتغال تلك النظرية دون التقيّد بالأفكار المسبقة وبالمسلّمات التي انبنت عليها بعض الأحكام في علاقة بالنّظرية[1].

فليست العودة إلى "**المبهمات**" باعتبارها صفة لـ"المستغني من الوحدات" و"غير المستغني منها"[2] متولّدة من فراغ، وإنّما هي نتيجة لما اطّلعنا عليه من آراء في عدد من الدّراسات اللّسانية العربيّة والغربية المتعلقة بها سواء من حيث

---

[1] . سنعود إلى المراجع التي اهتمّ أصحابها بالمبهمات عموما (Expletives) وبالموصولات الاسمية على وجه الخصوص (Pronoms relatifs) متى اقتضى الأمر ذلك في موضعه من البحث.

[2]. ينظر بخصوص الملاحظة أعلاه (التهانوي، الكشّاف، 2، 1433).

وسمها أو من حيث وصفها والتعامل معها في علاقة بـ"الوحدات غير المبهمة" التي تدلّ بنفسها على معناها. وقد خلصنا فيما اطلعنا عليه من مصادر في الموضوع إلى أنّ الإبهام لم يكن ظاهرة خاصّة بنظام نحوي دون آخر وإنّما هو ظاهرة عامّة تتجاوز النّظام الواحد إلى باقي أنظمة الألسنة الطّبيعية. ولذلك تعدّدت المصطلحات المعبّرة عن تلك الظّاهرة واختلفت اختلافا يدلّ بوضوح على أهميّة مبحث "المبهمات" (Expletives) من ناحية، وعلى انشغال علماء اللّسان بتدقيق المفهوم وبالبحث عن المصطلحات المتّصلة به من ناحية ثانية. ورغم كون عدد من المصطلحات المتّصلة بالمفهوم قد كانت موضوع نقاش في الدّراسات اللّسانية الغربية بناء على افتقارها إلى الدّقة اللاّزمة في تعيين وجهة النّظر المطلوبة[1]، فقد كان كلّ واحد منها معبّرا في الأغلب الأعمّ، عن صنف من أصناف المبهمات دون باقي الأصناف كـ: "الموصول الاسمي" (Pronom relatif)، و"اسم الإشارة" (déictique) و"الضّمير"(Pronom) و"الضّمير العائد"(Pronom Anaphorique) و"المفسّر" (Antécédent)...

والملخّص في هذا أنّ المصطلحات المتّصلة بالمفهوم والنّقاشات الدّائرة حول مدى نجاعة بعضها في تأدية وظيفته بالوضوح الكافي، يدلاّن على أهميّة

[1] . نشير في هذا السّياق إلى أنّ مصطلح" مفسّر" من بين المصطلحات التي كثر حولها النّقاش في الدّراسات الغربية. فاستعمل له بعضهم مصطلح (Interprétant) واستعمل آخرون مصطلح(Antécédant) الذي اعتبره تانيار(Tesnière) من المفاهيم الدّالة على قصور النّحو التقليدي في تحديد طبيعة العلاقة بين العائد ومفسّره، واستبدله، بدوره، بمفهوم "المورد الدلالي" (la source sémantique) (1988/86-87). واقترح (M. Kesik) (1989، 37) المحافظة على مصطلح (Antécédant) لتسمية المفسّر السّابق للضّمير وإضافة مصطلح (Subséquent) لتعيين اللاّحق، معتمدا في ذلك مقياس موقع المفسّر من الضّمير. لمزيد التوسّع في النّقاشات الدّائرة في الموضوع يمكن العودة إلى (الهيشري، 2003، 348 وما بعدها، وM. Kesik، La cataphore ، 37).

مبحث المبهمات وعلى أهميّة الرّوابط (Connexions) التي تساهم في رفع الإبهام عنها في الجملة[1]، وأهمّها علاقة "المطابقة" (Agreement) و"التّقارن الإحالي" (Co-référence) وعلاقة "الشّريك بالشّريك" (Associate)... فـ"المبهم" من المفاهيم التي يمكن أن يتّخذها اللّساني منطلقا في فهم كيفية استيعاب أنظمة الألسنة الطّبيعية للوحدات المبهمة، في علاقة بما هو كلّي، وما يترتّب على ذلك من خوض في مسائل تمسّ، من قريب أو من بعيد، مبحث السّمات الدّلالية وما تلعبه من دور في تصنيف المبهمات وفي التعرّف على كيفية انتظامها.

وبما أنّ "**الإبهام**" صفة تصدق، من بين الوحدات التي تصدق عليها، على "الظّروف" و"الأسماء الملازمة للإضافة الشّبيهة بها"[2] و"الكنايات"[3] و"أسماء الإشارة" و"أسماء الاستفهام" و"الأسماء الموصولة" وغيرها من أصناف الوحدات "المستغنية" و"غير المستغنية"، فقد رأينا أن نهتمّ في هذا البحث بـ **"الموصولات الاسمية"** قصد التعرّف على ما تتميّز به الوحدات المنضوية تحت

---

[1] . اعتبر تانيار (Tesnière) الرّوابط (Connexions) وهي مكوّنات في الجملة غير موسومة باللّفظ شرط فهم الجملة، فهي تعمل على ربط سائر العناصر المتواجدة في الجملة على نحو يجعلها غير مستقلّة من ناحية وهي تضمن بالإضافة إلى ذلك، تناسق الجملة وبالتالي فهي مسؤولة عن تمام الفائدة (Eléments، 11).

[2]. الأسماء الشّبيهة بالظّروف هي أسماء ملازمة للإضافة وهي وحدات تتميّز بشدّة افتقارها إلى التّركيب لنقصانها الدّلاليّ الإحاليّ وإيغالها في العموم والإبهام وقربها من الحروف. ومنها على سبيل الذّكر" شبه – مثل – سِيَّ في (لاسِيّما). شبه – مثل – بيد في (بيد أنّ) ...» (انظر لمزيد التعمّق في هذا الصّنف من الوحدات (خميس الجبري، الاسميّة - الحرفيّة في نظام العربيّة: دراسة إعرابيّة دلاليّة، أطروحة دكتورا، مرقونة بكليّة الآداب بسوسة، 2018 / 2019).

[3]. يعرّف الرّضي الكنايات بقوله: "والمراد بالكنايات ألفاظ مبهمة يعبّر بها عمّا وقع في كلام متكلّم مفسّرا إمّا لإبهامه على المخاطب أو لنسيانه" (شرح الكافية، 3، 149).

هذا الصّنف من خصائص وتفهّم كيفية اشتغالها في العربية، فضلا عن محاولة تتبّع كيفية وسم بعض الأنظمة اللّسانية من غير العربيّة[1]، بعض الوحدات المبهمة، واعتمادها رائزا لقياس مدى تناسق الجهاز النظري الواصف الذي اعتمده النّحاة في تعاملهم مع هذا الصّنف من الأسماء وتفسير ما يوجد بين وحداته من صلات.

المهمّ في هذا أنّ **"الإبهام"** باعتباره **خاصّية** مشتركة بين عدد من أصناف الوحدات التي لا خارج لها[2] ومبحثا من المباحث التي شغلت النّحاة واللّسانيين في تعرّفهم على خصائص تلك الأصناف بتحديد لائحة السّمات المميّزة لكلّ صنف منها وتمييز الكلّي منها من الخاصّ[3]، يمكن أن يمثّل، في رأينا،

---

[1] . عالجت المباحث اللّسانية الحديثة عددا من المسائل المتّصلة بالموصولات الاسمية ومنها على وجه الخصوص مسألة "المطابقة بين الضّمير العائد والموصول الاسمي"، و"علاقة المؤاخاة (sisterhood) بين الموصول الاسمي والصّلة" فضلا عمّا أثير حول "كيفية وسم الموصول الاسمي" وحول "صعوبات اكتساب ما يقابل بنية الموصول والصّلة" في الألسنة الأجنبية. ينظر في هذا السياق:

– Languages of the world) Concise Encyclopedia of) 2009, Ed Elsevier. UK,2009.

– Montrul, S. Incomplete Acquisition in Bilingualism: Re-examining the Age Factor. Amsterdam: John Benjamins, 2008.

–Tomasello, M. Constructing a language: A usage-based theory of language acquisition. Harvard University Press 2005.

– Georges Kleiber, La Semantique du prototype, Presses Universitaires de France, Paris, 1990.

[2] . يميّز الشّاوش بين الأسماء المبهمة والأسماء غير المبهمة باعتماد قرينة الإحالة على الخارج. فالمبهمات عنده:" على النّقيض من الأسماء غير المبهمة لا خارج لها (أصول تحليل الخطاب،2001، 2، 1051).

[3] . يتعلّق تمييز الكلّي من الخاصّ في المجال أعلاه بأنساق السّمات المولّدة للكيانات والعلاقات التركيبية ومنها على وجه الخصوص، سمات المقولات التركيبية (الاسمية والفعلية والحرفية) والمقولات الوظيفية (كالزمن والجنس والشّخص والإعراب والعدد) إلخ.

مدخلا مناسبا لمعرفة أيّ النّظريات اللّسانية أوفى بما تتطلّبه الظّواهر من وصف وتفسير؟ وأيّها أنسب لتفسير الأسماء "النّاقصة"و"غير المتحصّلة" سواء في التركيب النّحوي أو خارجه؟

ليس غرضنا من إثارة هاتين الإشكاليتين الانخراط في تقييم النّظريات اللّسانية المختلفة وتقليب النّظر في ما يمكن أن تحقّقه كلّ واحدة منها من مكاسب وصفية وتفسيرية، فتلك مهمّة تتعدّى جهد الباحث بمفرده، وإنّما غرضنا اختبار مدى قدرة النظرية النحوية العربية على وصف الظّواهر وتفسير كيفية اشتغالها، والاستفادة في مقابل ذلك من أثر الجهاز النّظري التفسيري الذي وصفه شومسكي ضمن "برنامجه الأدنوي"(Minimalist Program) بـ"المحكم والمتناسق"[1]، في التّعامل مع المبهمات، في تعميق فهمنا كيفية وسم النّحاة العرب لهذا الصّنف من الأسماء ونحن على وعي ببعض مظاهر التّعامل غير المباشر بين النّظرية النّحوية العربية والنّظرية التوليدية وما تنبني عليه فرضيات.

والملاحظ في هذا السّياق أنّ ما توصّل إليه شومسكي من مبادئ من خلال بحثه عن مقومات "النّحو الكلّي" لم يكن كافيا، في رأينا، لصياغة نظام رشيق (Elegant)[2] يمكن انطلاقا منه استيعاب الواقع اللّغوي وتفسير ظواهره المتنوّعة. فقد بدت لنا، مثلما بدت لغيرنا من المهتمّين باختبار مدى نجاعة

ينظر بخصوص أنساق السّمات: محمّد غاليم، السمات والوجاهات وهندسة النحو، ضمن ندوة اللّسانيات وإعادة البناء، 10. 12 أفريل 2014 كلية الآداب بمنوبة.

[1] (Chomsky, The Minimalist Program, 1995, 9)

[2] (Chomsky, On Nature and Language,2005)

النّظرية التوليدية في كفايتها الوصفية التفسيرية[1]، عديد الصّعوبات في تفسيره **وسم بعض الأسماء المبهمة** من قبيل [what] و [who] ووسم الضمير [It] والاسمين [There] و[that] في الجملة وما يترتّب على ذلك من إشكاليات تتعلّق على وجه الخصوص بوظيفة تلك الأسماء وبصلتها بما بعدها عندما تكون في وضعية اشتغال.

لقد رأينا بناء على بعض الإشكاليات التّي أثارها شومسكي وغيره من اللّسانيين في تعاملهم مع عدد من "الأسماء المبهمة" أن نعيد النّظر في **"الموصولات الاسمية"** وفي ما قد يحدث بينها وبين" **الاستفهام والجزاء**" من تماسّ دلالي، لفهم كيفيّة استيعاب النّظريّة النّحوية العربية لواقعها اللّساني وتعديل التصوّرات التّي سارع أصحابها إلى الإقرار بقصورها عن استيعابها قضاياها، لاعتقادهم بأنّ تلك القضايا لا يمكن أن توجد لها حلول خارج النّظريات اللّسانية الحديثة وما تطفر به من فرضيات على الصّعيدين اللّساني والإبستمولوجي.

نشير في هذا السّياق إلى أنّنا لا ننفي أهميّة النّظريات اللّسانية الحديثة ولا نعرض عن الآفاق المنهجيّة والمعرفيّة التّي تطرحها، ولكنّنا لا نسلّم في المقابل بقصور النّظريّة النّحوية العربية عن استيعاب واقعها اللّساني. فمن المفارقات التي بدت لنا من خلال اطّلاعنا على عدد من الدّراسات العربية وغير العربية في علاقة بمدى نجاعة تلك النّظرية في وصفها قضاياها، إرجاع أصحابها مبادئ النّحو العربي إلى منطق أرسطو من ناحية ووصفهم تلك

[1] يمكن العودة بخصوص هذه الملاحظة على سبيل الذّكر دون الحصر إلى (سميّة المكّي، مظاهر اللاتناسق في النّظرية التوليدية، موارد،14/ 2009).

المبادئ بـ" غير المنطقية" من ناحية ثانية[1]، وحديث البعض الآخر عن افتقار النّحو إلى المفاهيم العلميّة الضروريّة المساعدة على وصف الظّواهر اللّسانية وإلى آليات استقراء تسمح باتّخاذ الاحتياطات التي تبدو ضروريّة في وصف تلك الظّواهر[2]، فضلا عن نزعة عدد آخر من الدّارسين إلى المقابلة بين الأنحاء القديمة عموما واللّسانيات الحديثة على اعتبار أنّ الأنحاء القديمة "معيارية" وأنّ اللّسانيات بما توفّر لها من جهاز تفسيري نظري "وصفية". ولذلك فنحن ننبّه، فضلا عن ضرورة التّمييز بين الصّناعتين المنطقية والنّحوية وما تتميّز به كلّ واحدة منهما من خصائص، إلى أهميّة ما تشتمل عليه النّظريّة النّحوية من وسائل يمكن الاستفادة منها في استيعاب الظّواهر اللّسانية سواء في المنظومة النّحوية القديمة أو في المنظومات الحديثة شريطة أن تطوّر تلك الوسائل بما يتناسب مع ما يُثار في تلك المنظومات من قضايا.

فرضية هذا البحث الأساسية أنّ **الموصولات الاسمية** في العربية وما تطرحه من قضايا في علاقة بـ"المطابقة بين الموصول ونائبه" وبـ"مراتب الموصولات في الإبهام" وبـ"الإحالة" و"حذف العائد" و"أمن اللّبس"...، من المداخل اللّسانية التي يمكن الانطلاق منها في التعرّف على هندسة النّحو العربي (Architecture of the Arabic Grammar) وما تنبني عليه من آليات

---

[1] . يمكن العودة بخصوص النّقد الموجّه إلى النّحو العربي إلى:

H - Fleisch: (1979), Traité de Philologie Arabe, 2ème édition, Dar el-Machreq-Beyrouth.

[2] . ينظر بخصوص الآراء المذكورة أعلاه:

– Lyons, 1970, Linguistique générale, Paris, Larousse.

– Besse & Porquier, 1984, Grammaires et didactique des langues, Paris, Hatier. P.23

- J- C Milner, 1995: Introduction à une Science du langage, Paris, Seuil.

.عبد القادر الفاسي الفهري، 1985: اللّسانيات واللّغة العربيّة، الدّار البيضاء، دار توبقال.

لوصف الكيانات اللّغوية وتفسير سلوكها[1]، وفي الوقوف على أهميّته في استقراء الظّواهر المرتبطة بنظام العربية. فهو كباقي أنحاء الألسنة الطّبيعية، ليس معزولا عن إطاره المعرفي وهو مرتبط، بوجه من الوجوه، باللّسان العربي وإن لم يكن كاشفا بالضرورة عن مختلف خصائصه.

أمّا الفرضية الثانية فتتمثّل في اعتبار الأسماء المبهمة، وهي من الأسماء المبنية، **معربة بالموضع**. وهو ما يجعل"الموضع" (Position)، فضلا عن دوره الإعرابي الدّلالي في بينة الجملة، أمارة على استغناء الاسم **ومُؤَشِّرَ** وسم وظيفي في آن واحد.

1. المبهمات في العربيّة:

1.1. حدّ المبهم:

لقد وردت لفظة "**المبهم**" في سياقات عديدة في مجال الوسم الإعرابيّ الدّلالي. وقد وصلها النحاة ببعض أقسام الكلام واعتمدوها، من بين المقاييس التي اعتمدوها، في تحديد خصائص كلّ قسم وفي تعليل ما يوجد بينها من اتّصال دلالي. وفي هذا السياق، عدّوا "المبهم" باعتباره خاصّية من خصائص الحروف وصفة من صفات الأسماء الملتبسة، سمة دلالية [± مبهم] يمكن الانطلاق منها في وصف الوحدات التي تحمل قرائن أكثر من قسم وفي التعرّف على ما تتميّز به من خصائص عندما تكون في وضعية اشتغال. ولذلك أجروا

[1]. نودّ الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ بعض المحدثين قد وصفوا عددا من الظّواهر اللّغوية في المدّونة النّحوية بـ"عدم الجدوى"لكونها لم تضف في رأيهم إلى التفكير النّحوي شيئا ذا فائدة. بل إنّ ما بدا لهم من قبيل "التعقيد" في التّفكير النّحوي، موصول عندهم بإثارة مثل تلك القضايا (آنظر لمزيد التعمّق في الملاحظة المذكورة، عز الدّين المجدوب، المنوال النحوي العربي، فصل مظاهر التجريبية في مقاربات التراث صص13. 28).

"المبهم" على "الموضع" و"المحلّ" ووصلوه بـ"التّفسير" و"التّعويض" و"التوضيح" دون "التخصيص"، لكون "التخصيص" صفة تصحب"الشّائع" من الأسماء ولكون فائدة التّخصيص: "غير فائدة التّوضيح (و) فائدة الشّياع غير فائدة الإبهام (الجرجاني، دلائل الإعجاز، 26) [1].

ولم يكتف النّحاة بتمييز "المبهم" من "الشّائع"، بل ذهبوا في تحديد الخصائص الدّلالية لـ"المبهم" الذي يكون عندهم "غير محصّل" إلى التّمييز بين "الأسماء" باعتماد ثنائية (تمام/ نقصان) وعدّوا "الأسماء النّاقصة" بناء على السّمة الدّلالية [± ناقص]، غير متمكّنة. وشبّهوها في احتياجها لغيرها في التركيب بالحروف، لكون"الإبهام"في العربيّة وفي غير العربية خاصّية من خصائص الحروف وسمة من سماتها. وقد عدّ سيبويه الأسماء الموصولة "ناقصة" لكونها شديدة الاحتياج إلى الصلة. وجرّد "مَنْ" و"ما" بموجب ذلك من كلّ معنى واعتبرهما بلا فائدة، إذ ليس لهما: "بغير حشو ولا وصف معنى" (الكتاب، 2/ 106).

أمّا السّيرافي فقد عمل على تحديد ماهية هذا الصّنف من الأسماء بقوله: "هي المحتاجة إلى الصّلات لأنّ الأسماء في أصل موضوعها للدّلالة على المسمّيات والتمييز بين بعضها وبعض. فإذا صار بعض الاسم إلى حدّ لا يدلّ بنفسه على المسمّيات واحتاج ما يوضّحه ويكشف فحواه حلّ بما بعده من تمامه محلّ الاسم الواحد" (شرح كتاب سيبويه،1/ 140). وقد توسّع

[1] . نشير في هذا السياق إلى أنّ الشاوش قد توسّع في بيان الفرق بين "المبهم" و"الشّائع" والفرق بين "المخصّص" و"الموضّح" دون أن يقطع إمكانية الانتقال بين الإبهام والشّياع وبين التخصيص والتوضيح. فالشّائع عنده: "نظير المبهم لكنّه ليس هو، وكذا المخصّص فإنّه نظير الموضّح المبيّن لكنّه ليس هو...(ف) المبهم محتاج إلى مفسّر والشّائع محتاج إلى مخصّص" (أصول تحليل الخطاب،2/ 1048 ـ 1049).

الزّمخشري في ذكر خصائص"الموصولات الاسمية"(المفصّل،138/1)، واستقصاء ما تتميّز به من سمات دلالية اعتمدها بعض النّحويين بعده في تبرير الفصل بينها وبين الوحدات المعبّرة عن "الموصولات الحرفية"رغم ملازمتها صورة واحدة لا تكاد تفارقها، ومنها على وجه الخصوص إعراب [أي] وجواز تصغير [الذي/ التي] لمجيئهما على ثلاثة أحرف. ولم يشذّ الرّضي عن سابقيه في حدّ هذا الصّنف من الوحدات والنّظر فيما يتميّز به من خصائص من خلال حديثه عن "الضّمير العائد" في إطار اهتمامه بربط الصّلة بالموصول وجبر الاسم النّاقص[1].

والجدير بالذّكر في هذا السّياق أنّ النّحاة قد قاسوا "الأسماء النّاقصة" على "الأسماء التّامة" وجعلوها مكافئة لها في صفة "الاستغناء" متى كانت مقترنة بما يوضّحها ويكشف فحواها. غير أنّ تمييزهم بين الأسماء على أساس السّمة [± ناقص] وتنبّههم لما يوجد بين الأسماء المبهمة من مراتب، يدلاّن على وعيهم بتقدّم "التّام" على "النّاقص" من حيث قربه من"المكوّن الطّرازي" ضمن قسم الأسماء. فالأسماء التّامة **أقرب** عندهم من "الأسماء النّاقصة" إلى ذاك المكوّن، وفي مقابل ذلك فإنّ "النّاقص" **أبعد** من "التّام" عن ذاك المكوّن لاتّصافه بصفات عديدة تدلّ على عدم تمامه واحتياجه إلى ما بعده كـ"النّاقص" (سيبويه، الكتاب 106/2-107.) و"غير المتحصّل" (ابن السّراج، الأصول، 2/ 262) و"الملتبس" (ابن يعيش، ش.م، 2/ 126).

ورغم اقتران الصّفات المذكورة أعلاه بالدّلالة على توقف صحّة معنى الاسم المبهم على صلته التّي توضّحه وتزيل إبهامه، فإنّها تعبّر في الآن نفسه عن قرب "الاسم النّاقص" من الحرف لعجزه عن الاستبداد بنفسه. ولذلك عدّها

[1] . يمكن العودة بخصوص الملاحظة أعلاه إلى (الرّضي الأستراباذي، ش.ك، 3/ 71).

النّحاة شرط تمام الاسم، فمعنى الصّلة: "أنّ الاسم لا يكون تامّا في أصله فيُضمّ إليه ما يتمّمه ويجبر نقصه" (الجرجاني، المقتصد،1/ 315). فهي تتنزّل منه منزلة التنوين من الاسم ومنزلة الفاعل من الفعل في باب الإعراب والعمل النّحوي، وإن كان "الفاعل" يمتاز عن "الصّلة" بإمكان وروده مستكنّا في الفعل مضمرا فيه.

2.1. من أصناف المبهمات في العربية، "الذي وأخواتها":

ذكرنا في موضع سابق أنّ "المبهم" مفهوم مرتبط بالنّقصان والالتباس لتوقّف معناه على ما يتبعه. غير أنّ النّحاة لم يعتبروا المبهمات باعتبارها وحدات ناقصة غير مستقلة بذاتها، متكافئة في أصنافها. فهي بالنّظر إلى الصّفات التي خصّوها بها، وحدات متفاوتة في اتّصافها بصفة "الإبهام"[1]. ولذلك استعملوا في وصفهم الأسماء النّاقصة وبيان مراتبها بناء على السّمة الدّلالية [± مبهم] عبارات مصطلحية عديدة من قبيل" **مبهم**" و"**أشدّ إبهاما**"

[1] . نشير في هذا السياق إلى أنّ النحاة قد ميّزوا بين الوحدات بالنّظر إلى أصنافها وإلى المقولات المعبّرة عنها. ولم يغفلوا في هذا الباب عن التأكيد على تفاوت الوحدات المنضوية تحت نفس الصّنف في السّمات المشتركة بينها. وقد ذهبوا في إطار معالجتهم **مبحث المبهمات** إلى الحديث عن **تفاوت الضّمائر في درجة التّعريف**. واعتمدوا سمة [± حضور] مقياسا في بيان تلك الدرجات. وعدّ ابن مالك بناء على تلك السّمة، المتكلّم أعرف المعارف: "لأنّه لا يدلّ على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميّز صورته" (السيوطي، همع الهوامع، 1/ 191)، وذهب السّيوطي في هذا الباب إلى أنّ: "أخصّ الضّمائر أعرفها" (م.ن، 216) وهو المقياس الذي نصّص عليه ابن يعيش من قبل بقوله: " كلّما كان الاسم أخصّ كان أعرف" (ش.م،5 / 4). وقد اهتمّوا في هذا السّياق أيضا، **بتفاوت المعارف في درجة التعريف** واعتمدوا السّمة الدّلالية [± خصوص] التي تفضي بدورها إلى السّمة [± معيّن] واتّسع النّقاش بينهم حول "أعرف المعارف" وإن كان أعرفها عند سيبويه ومن اتّبعه من البصريين، الضّمير ويليه العلم ثمّ المبهم ثمّ المعرّف بالألف واللاّم فالمعرّف بالإضافة، لمزيد التوسّع في هذه المسألة آنظر (الهيشري، 2003، 360. 368).

و"**أكثر إبهاما**" "**أقلّ إبهاما**" (ابن يعيش، ش. م،7/2)، وهي عبارات تدلّ على أنّ "الإبهام" **حيّز** تسترسل فيه تلك الأسماء بحسب قربها من "الحرفية" وبعدها عنها. وعلى هذا الأساس ميّزوا بين "**الاسم المبهم**" و"**الاسم الموغل في الإبهام**" وبيّنوا أنّ "الموغل في الإبهام" مهيّأ أكثر من "المبهم" ليكون في مواضع اسميّة مختلفة.

ضمن هذا السّياق عدّ النّحاة "الذي وأخواتها" صنفا من أصناف المبهمات، لوقوعه: "على كلّ شيء من حيوان وجماد وغيرهما" (ابن يعيش، ش.م،139/3). وهو يشغل حيّزا ضمن مقولة الاسمية وإن كانت وحداته تتّصف أمامَ افتقارها إلى ما يجبُر نقصَها، بصفات الحرفية. غير أنّ انشدادها إلى الحروف واتّصافها ببعض صفاتها من حيث أنّها لا تفيد بنفسها ولا بدّ من كلام بعدها، وأنّ معنى الموصول: "لا يتمّ بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتمّ اسما" (م.ن،3/ 138)، لا يعني تردّد النّحاة في نسبتها إلى قسم الأسماء. فقد ميّزوا بينها وبين "الحروف" انطلاقا من مناقشتهم مسألة: هل للموصول وحده موضع من الإعراب أم لا؟ وقد أدّى ذلك إلى إقرارهم وقوع "الإعراب" على الاسم الموصول وإجرائهم الصّلة من الموصول مجرى الصّفة من الموصوف فـ: "كما لا يتوقّف إعراب الموصوف على تمامه بالصّفة كذلك لا يتوقّف إعراب الموصول على تمامه بالصّلة" (م.ن، 139/3).

وقد فرّقوا في هذا السياق أيضا بين ما تفيده "**الأسماء المبهمة**" وما تفيده "**الحروف**" من دلالات. فالمبهمات من الأسماء تفيد: "معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها، وإنّما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك الإبهام ورفعه عنها لا لإثبات ذلك الإبهام في الصلة" (الرّضي، شرح الكافية،1/ 40-41). وأمّا الحروف فمعناها لا يكون إلاّ في غيرها ولذلك أفردوا لها قسما

مستقلاّ بذاته وصفه الزجّاجي بـ "خلوّه من دليل الاسم والفعل" (الإيضاح في علل النّحو، 55).

المهمّ في هذا السّياق أنّ النّحاة قد نصّصوا بما توفّر لديهم من أدوات واصفة، على تفاوت الأسماء الموصولة في درجة إبهامها. وحدّثوا في هذا الإطار عن علاقة {الذي} بـ{مَن} و{مَا} و{أيّ} وعدّوها مبهمة أكثر منهنّ. فقد وصفها ابن السرّاج بعبارة **"أمّ الباب"** وخصّها بقسم وسمه بـ"باب أخوات الذي" (الأصول، 2/ 323). وجعلها بالنّظر إلى دلالتها على الأشخاص والأشياء أعمّ مِن [مَنْ] و[مَا] مختصّة بما لا تختصّان به. وميّز بينها وبين [أيّ] التي تستعمل بدورها لتعويض الأشخاص والأشياء، بكون [أيّ] إنّما تكون: "بعضا لما تُضاف إليه مبهما مجهولا" (م.ن، 326/2). وألحق المبرّد [الألف واللاّم] بـ [الذي] وجعل صلتها على معنى صلة الذي. وعدّ [القائم زيد] في هذا السّياق، في موضع [الذي قام زيد]. وبرّر أسبقية [الذي] على [الألف واللاّم] في باب الموصولات الاسمية بكون [الذي]: "لا يمتنع منه كلام يخبر عنه البتّة" (المقتضب، 3/ 89)[1]. ويمكن

[1]. اعتبر المبرّد [الذي] أدخل في صنفها من [الألف واللاّم] لقدرتها على تعويض [الألف واللام] في كلّ خبر. فلو قلت: [زيد في الدّار] وطُلب منك أن تُخبر عن (زيد) بالألف واللاّم: "لم يجز لأنّك لم تذكر فعلا. فإن قيل لك: أخبر عنه بالذّي قلت: [الذي هو في الدّار زيد] فجعلت (هو) ضمير زيد، ورفعت هو في صلة الذّي بالابتداء، وفي الدّار خبره... فإن (قيل لك) أخبر عن الدّار في قولك: [زيد في الدّار] قلت: [التي زيد فيها الدّار]"(المقتضب، 3/ 89). وقد ذكر ابن السرّاج تقدّم [الذي] على [الألف واللاّم] حين جعلها جارية على [الذي] وحملها عليها في المعنى. فما فيه:" الألف واللاّم ممّا جاء على معنى الذي، لفظه لفظ غير الموصول ومعناه معنى الموصول"(الأصول، 2/ 281). وقد عبّر ابن يعيش عن جعل [الألف واللاّم] في معنى [الذّي] بـ"النيّة". فقد: "جعلوها (يعني الألف واللاّم) بمعنى الذي بأن نووا فيها ذلك ووصلوها بالجملة كما وصلوا الذي بها" (ش.م،3/ 143).

بالعودة إلى المواضع التي حدّث فيها النّحاة عن علاقة [الذّي] بأخواتها أن نظفر بمبرّرات اعتبارهم [الذي] "أمّ الباب" كما سيتّضح في الفقرات الموالية.

2. تعليل اعتبارهم "الذي" أمَّ الباب:

1.2. توقف معنى الذي على صلته:

لم يختلف النحاة في اعتبارهم {الذي} **أشدّ إبهاما** من {مَنْ، ما، أيّ}، لكونها تختصّ بما لا تختصّ به سائر أخواتها. وأهمّ ما يميّز {الذي} عن باقي الموصولات الاسمية، توقّف معناه على صلته. فهو في حكم العدم[Ø] ما لم يكن موصولا بشيء يصحّح معناه ويساعده على ملء موضعه الإعرابي في البنية العاملية. ولذلك عدّه ابن السرّاج "اسما مبهما معرفة لا يصحّ معناه إلاّ بصلته" (الأصول، 262/2). وعدّ في مقابل ذلك {منْ، ما، أيّ} إذا كنّ استفهاما أو جزاء تامّات. فهنّ إذا كنّ كذلك: "لم يحتجن إلى صلات وكنّ أسماء على حدتهنّ تامّات" (نفسه، 323/2).

وقد راعى النحاة هذه الخاصية في وصف [الذي] والتفريق بينها وبين باقي أخواتها رغم إقرارهم بشيوع دلالة الأسماء المذكورة واشتراكها في صفة الإبهام. وقد ذكروا في هذا السّياق، ضرورة توفّر قيدين حتّى يصبح حكم [الذي] حكم سائر الأسماء التّامة وهما:

❖ القيد الأوّل: لا تتمّ صلة {الذي} إلاّ بكلام تامّ وهي "توصل بأربعة أشياء بالفعل والمبتدأ والظرف والجزاء بشرطه وجوابه" (ابن السرّاج، الأصول، 266/2).

❖ القيد الثاني: لابدّ من أن يكون في صلته ما يرجع إليه فإن لم يكن كذلك "فليس بصلة له" (م.ن)[1].

المهمّ في هذا السّياق، أنّ النّحاة قد تطرّقوا من خلال تبرير اعتبارهم "الذي" "أمّ الباب"، إلى التفريق بين "ما يكون صلة" و"ما لا يكون كذلك" وإلى التأكيد على ما يلعبه التركيب النحوي من دور في تفسير الاسم الموصول ورفع الإبهام عنه. ولذلك شدّدوا على ضرورة توفّر "**العنصر العائد**" في الصّلة حتى لا تنقطع عن الموصول الاسمي فتصبح أجنبية عنه، فيما يبقى هو مبهما معرّى من كلّ معنى. فلا بدّ، في نظرهم، من ذكر: "نائب الموصول في الصّلة ليتعلّق الحكم بالموصول بسبب تعلّقه بنائبه وذلك النّائب هو الضّمير العائد إليه. ولو لم يذكر الموصول في الصّلة لبقي الحكم أجنبيا عنه لأنّ الجملة مستقلّة بنفسها لولا الرّابط الذي فيها" (الرّضي، ش.ك،2/ 37)[2].

---

[1]. نشير في هذا السياق على أنّ المبرّد قد شدّد على ضرورة توفّر العنصر العائد في الصّلة. وقد ذكر في هذا الباب أنّ الجمل التي تشغل صلة الموصول: "لا تكون صلة إلاّ وفيها ما يرجع إليه (يعني به: يرجع إلى الموصول)" (المقتضب، 1/ 19).

[2]. نذكّر في هذا السياق بأنّ "الرّبط وعناصره" في الجملة من المسائل التي تناولها القدامى والمحدثون لما لها من أهميّة في انسجام الجملة وتناسق مكوّناتها. وقد تردّدت في بحوث اللّسانيين مصطلحات تأخذ بعين الاعتبار العلاقة الرابطة بين العنصر العائد ومفسّره في التركيب من قبيل مصطلح "ضمير" (Pronom) ومصطلح "إحالة" (référence) ومفهوم السّابق (l'antécédant) الذي اعتبره تانيار (Tesnière) من المفاهيم الدّالة على قصور النّحو التقليدي في تحديد طبيعة العلاقة بين العائد ومفسّره ولذلك استبدله بمفهوم "المورد الدلالي" ((la source sémantique 1988/86-87)) وغيرها من المصطلحات. وقد اعتبر الهيشري تعدّد المصطلحات المستخدم في تعيين العلاقة بين العنصر العائد ومفسّره في الدّراسات اللّسانية من المظاهر الدّالة على انشغال علماء اللّسان "بالبحث عن التّسمية المناسبة المعبّرة عن وظيفة المفسّر من ناحية وموقعه من الضمير من ناحية أخرى" (349/2003).

وقد يكون توجيههم النّظر إلى "العنصر العائد" في الصّلة من مظاهر احتياطهم للمعنى المستفاد من الذي وما بعده. ولذلك اعتبر ابن جنّي ربط الصّلة بالموصول: "تمكينا للمعنى" (الخصائص، 111/2) وعدّه الرّضي في الصّفة والصّلة أداة: "تخصيص وتعريف" (ش.ك، 1/ 308). غير أنّ أهميّة "العنصر العائد" في ربط الصّلة بالموصول وفي تخليص [الذي] من النّقصان إلى التّمام، لم تحل، في بعض المواضع، دون إمكان الاستغناء عنه. فقد حدّث النّحاة عن "جواز حذف العائد" شريطة "**أمن اللّبس**". وذهبوا تبعا لذلك إلى تدقيق تلك المظاهر، ومنها على وجه الخصوص "**شدّة الاتّصال**" بين العنصر العائد ومفسّره فإذا كان: "اتّصال الصّلة بالموصول أشدّ (يعني: أشدّ من النّعت في علاقته بالمنعوت) كان أذهب في كونه معها شيئا واحدا حتّى كأنّها من تركيبه فيحذف الهاء لطول الكلام" (الجرجاني، المقتصد،1/ 543).

2 .2 تصرّف {الذي} في الاستعمال تصرّف الأسماء المتمكّنة:

لقد ميّز النّحاة بين {الذي} و{مَن} و{مَا} و{أيّ} وجعلوها بالنّظر إلى دلالتها على الأشخاص والأشياء أعمّ من [من] و[ما] مختصّة بما لا تختصّان به. وهي وإن كانت تشارك أخواتها في كونها من المعارف كما بيّنا أعلاه، فهي تخالفها جميعها في كونها تتصرّف في الاستعمال تصرّف الأسماء التامّة وإن كان تصرّفها ذاك، يعنون به تثنية [الذي] و[التي]، غير حقيقي. فهو في نظر ابن يعيش: "صيغة موضوعة للدّلالة على التّثنية، إلاّ أنّها جرت على منهاج التثنية الحقيقية في الإعراب، لقربها من الأسماء المتمكّنة" (ش.م،3/ 141).

والملاحظ في هذا الباب أنّ تصرّف {الذي} في العدد الذي عبّروا عنه بـ "الدّلالة على التثنية" قد حملهم على قياسها على الأسماء المتمكّنة. فحمل بعضهم نون [اللّذين] الخفيفة على نون "رجلين وفرسين" وشدّد بعضهم نون

التّثنية فجعل: "التّشديد فرقا بين ما يضاف من المثنّى وتسقط نونه للإضافة نحو [غلاما زيد] و[صاحبا عمرو] وبين ما لا يضاف نحو الذي والتي وسائر المبهمات" (م.ن، 3/ 142). وقد ذهبوا في تفسير دلالة [الذي/ التي] على التثنية مع كونهما من المعارف والمعارف لا يصحّ تثنيتها لأنّ: "حدّ المعرفة ما خصّ الواحد من جنسه ولم يشع في أمّته" (ابن يعيش، ش.م، 3/ 141)، إلى اعتبار التثنية في الأسماء المبهمة نحو الذي والتي وأسماء الإشارة ونحوها ممّا لا يفارقه التّعريف: "صيغة موضوعة للتثنية لأنّ التثنية إنّما تكون في النّكرات نحو قولك رجل ورجلان وفرس وفرسان" (م.ن).

ورغم كون دلالة [الذي]، وكذلك التي، على التثنية غير حقيقية عندهم ولا يمكن سلبها ممّا فيها من تعريف، فقد ألحقوها بالمتمكّن من الأسماء من حيث بنيتها اللّفظية، فباعدوا بينها وبين أخواتها مثلما باعدوا بينها وبين "الأسماء المجهودة" حين اعتبروها متركّبة من ثلاثة أحرف[1]. فـ[التي]: "ثلاثية الاسم اللاّم والتّاء والياء لأنّه الموجود والذي عليه اللّفظ" (م.ن،3 / 142) وهي موضوعة لتكون معرفة بصلتها وإن كان: "لا بدّ في صلة الذي من راجع إليه يوضّحه" (المبرّد، المقتضب، 3/ 130).

[1] . صنّف الرّضي الأسماء المجهودة بالنّظر إلى ما يتّصل بإضافتها إلى ضربين: "ضرب لا يقطع عن الإضافة ولا يضاف إلى مضمر؛ وهو "ذو" وحده (...) وضرب يقطع ويضاف إلى مضمر؛ وهي الخمسة الباقيّة" (شرح الكافية، 2/ 267). فذو بمعنى صاحب وهي لازمة الإضافة لأنّها اسم مبهم لا يزول الإبهام عنه بالسّياق وإنّما يحتاج إلى التّركيب لتعيين دلالته. أمّا "أب" و"أخ" و"حم" و"هن" و"فو" فهي أسماء تقطع عن الإضافة وتضاف إلى مضمر. وهي في حال الانقطاع عن الإضافة، ثنائيّة البنية لأنّ "الأعرف فيها حذف لاماتها" (م.ن، 270)، أمّا في إضافتها إلى غير ياء المتكلّم فإنّ الأعرف جعل لاماتها حرف إعراب. إذ أنّ ردّ هذه اللاّمات في غير الإضافة إلى ياء المتكلّم إنّما كان:" لغرض جعلها إعرابا، والإعراب لا يظهر في المضاف إلى ياء المتكلّم فلا معنى لردّها معها" (م.ن).

والملخّص في هذا أنّ شدّة إبهام [الذي] لوقوعها على كلّ شيء عندهم، وضرورة اقترانها بالصّلة حتى يتخصّص معناها ويجبر نقصها فضلا عمّا تتمتّع به مقارنة بأخواتها من تصرّف في الاستعمال، هو الذي حدا بابن السرّاج وبغيره من النّحويين إلى اعتبارها "أمّ الباب". فهي بمثابة "الجنس" الذي تنضوي تحته الأنواع. وهي تمتاز عن أخواتها باتّصافها بسمات الموصول الاسمي الطّرازية مثلما اتّصفت "الهمزة" بسمات الاستفهام الطّرازية واتّسمت"الياء" في النّداء بتلك السّمات. فقد اعتبروها بناء على شدّة إبهامها وعلى ما تتميّز به من خصائص مقارنة بأخواتها، أولى الموصولات الاسمية" وعدّوها أشدّ تمكّنا منها، وألحقوا بها [مَنْ] و[ما] و[أيّ] على جهة إلحاق "الفروع" بـ"الأصول". وقد ذهبوا في توجيه علاقة [الذي] بباقي أخواتها إلى التعويل على ثنائية (قرب/ بعد) التي اعتمدوها في تحديد مراتب الوحدات "غير المحصّلة" في علاقتها بالوحدات "المحصّلة" من ناحية وبالحروف وما تتسم به من نقصان معنوي من ناحية ثانية، لكون الموصولات الاسمية، في نظرهم، من الوحدات التي يُستدلّ بها على ما يوجد بين أقسام الكلام من اتّصال مقولي.

2 .3. مراتب الإبهام في الذي وأخواتها:

يمكن أن نوجز العلاقة بين الذي وأخواتها بالنظر إلى ما يوجد بينها من مراتب في سلّم الإبهام. وقد اعتمد النحاة هذه المراتب في وصف الأسماء التي لا يحسن السكوت عليها عندهم وبيان ما يوجد بينها من اتصال. ولم يكتفوا بالتفريق بين "الاسم الذي يحسن السكوت عليه"والاسم الذي لا يحسن السكوت عليه"، بل ذهبوا إلى تصنيف الأسماء التي لا يحسن السكوت عليها حسب درجة إبهامها فاستعملوا، كما ذكرنا في فقرات سابقة، سمة [± مبهم] في التفريق بين{الذي} وأخواتها ووصفوها بكونها **أشدّ إبهاما** منهنّ لأنّها تصلح "لكلّ

موصوف (...) وهي تقوم في كلّ موضع مقام الصّفة" (ابن السرّاج، الأصول،2/ 341-342). فربطوا درجة إبهام الموصول الاسمي بكيفية وقوعه، وجعلوا من الاختلاف في الوقوع علّة اعتلّوا بها في تفسير تفاوت الموصولات في سلّم الإبهام.

وبما أنّ {الذي} اسم مبهم يقع على كلّ شيء عندهم بما أنّه: "يقع على كلّ مذكّر من العقلاء وغيرهم" (شرح المفصل،3/ 139)، فهو أشدّ إبهاما من باقي الوحدات التي كوّنت معه صنف الموصولات الاسمية. فأنت بإمكانك أن تقول **[جاءني زيد الذي قام أبوه]** و**[رأيت الثوب الذي تعرفه]** ولا يمكنك أن تقول **[جاءني زيد مَنْ عندك]** ولا **[رأيت الثوب مَا تعرفه]** لأنّ {الذي} تجري في المواضع التي تجري فيها {**مَنْ** ومَا و**أيّ**} عندما يكنّ موصولات مع أنّ {**مَنْ** ومَا و**أيّ**} لا يجرين مجرى{الذي} في كلّ مواضعها وإن كنّ يشاركنها في كونها لا تفيد بنفسها ولابدّ من كلام بعدها.

ف{**مَنْ**} تكون عندهم مبنية ك{**الذي**} وهي بمعناها بما أنّها تحتاج من الصلة إلى مثل ما احتاجت إليه {**الذي**} إلاّ أنّها: "لا تكون إلا لذوات من يعقل" (شرح المفصل 144/3). و{**ما**} تكون مبنية ك{**الذي**}لأنّها كبعض الاسم وهي" لذوات غير الآدميين وصفات الآدميين" (المبرّد، المقتضب، 63/3) أي أنّها تقع بعبارة ابن يعيش: "على ذوات ما لا يعقل وعلى صفات من يعقل" (شرح المفصل 3/ 144). وأمّا {**أيّ**} فتحتاج إلى كلام بعدها تتم به اسما كاحتياج **{الذي} و{من} و{ما}** إلاّ أنها تختلف عنهن بكونها عند بعض النحويين معربة: "لتمكنها بلزوم الإضافة لها حملا لها على نقيضها ونظيرها وهو **بعض وكل**" (نفسه)[1]. وهي عند ابن السرّاج، شبيهة بـ{الذي} عندما تكون خبرا لأنّها: "بعض

[1]. يمكن العودة بخصوص اختلاف النحاة في إعراب [أيّ] أو بنائها إلى إلى (ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج709/2).

لما تُضاف إليه مبهم مجهول" (الأصول، 326/2). وهي أشدّ إبهاما مِن {**مَنْ**} و{**ما**} لوقوعها على كلّ شيء: "ممّن يُعقل ولا يُعقل من حيوان وغيره" (ابن يعيش، ش. م، 129/2).

ومع أنّ {**أيّ**} تقع على كلّ شيء مثل {**الذي**} فإنّ {**الذي**} **أشد إبهاما** منها لأنّ {**أيّ**} تفيد "تبعيض ما أضيفت إليه" (نفسه144/3). فإذا قلت [**لأضربنّ أيّهم في الدّار**] فإنّ المراد [**لأضربنّ الذي في الدّار منهم**]. فـ{**أيّ**} بمنزلة {**الذي**} إلاّ أنّه لا توجد في قولك: [**لأضربنّ الذي في الدّار منهم**] دلالة على أنّه "واحد من جماعة كما تفيد **أيّ** ذلك" (نفسه).

بناء على ما تقدّم تحدّث النحاة عن مراتب إبهام "الأسماء الموصولة" ووصفوا ما يوجد بينها من صلات بالنظر إلى تلك المراتب. فخلصوا إلى{أنّ} **منْ وما** و{**أيّ**} تقع، في تصوّرهم، في خط مسترسل مع **{الذي}** عندما يكنّ في غير الاستفهام والجزاء. فتكون {**الذي**} بموجب ذلك، في أقصى مراتب الإبهام بما أنّ لها تصرّفا/ سلوكا مغايرا لأخواتها. وتليها {**أيّ**} لوقوعها على كلّ شيء ممن يعقل ولا يعقل واقترابها من {**الذي**} في عموم دلالتها وشيوعها ثم تليها{ **ما** } وقد جُعِلت لذوات ما لا يعقل وصفات من يعقل. أمّا {**مَنْ**} فتكون في أدنى سلّم الإبهام لوقوعها على ما يعقل دون غيره من الصفات.

ويمكن أن نمثّل لمراتب الموصولات الاسمية في حيّز الإبهام على أساس اقتران "الإبهام" بـ"النقصان" واقتران "الوضوح" بـ"التّمام" على النحو التالي، وإن

كان التمثيل الخطّي الأفقي لتلك المراتب لا يعبّر بالضّرورة عن صفتي (أقصى/ أدنى) اللّتين تعبّران في الأصل عن تمثّل عمودي للخطّ:

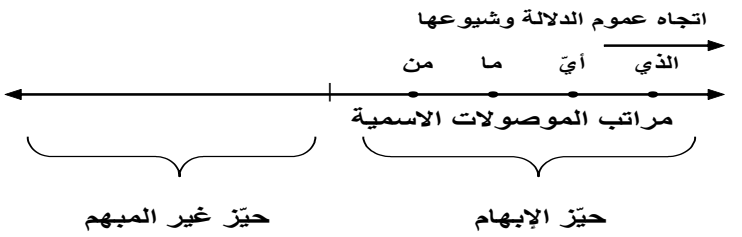

بناء على ما تقدّم يمكننا تتبّع جهاز مصطلحي متكامل يترجم وعي النحاة بأهميّة "الأدوات الواصفة" وبالدّور الذي أسندوه لها في تمييز "درجات الاسم في الإبهام" وتحديد ما يوجد بينها من صلات. وقد انعكس ذاك الوعي في العبارات التي فاضلوا بها بين تلك الوحدات ومنها [أكثر/ أشدّ/ أقلّ...] في اتّصاف الموصول بصفة الإبهام، وهي العبارات التي فسّروا بها كيفية انتظام الموصولات الاسمية. وقد تمكّنوا بناء على مقارنتهم عناصر المجموعة من حيث تفاوتها في سلّم الإبهام من اعتبار **{الذي}** أمّا للباب لها من العموم ما يسمح لها بملء مواضع أخواتها إعرابيا ودلاليا. فهي موغلة في الإبهام شديدة القرب من الحرف، وما بعدها من الموصولات جار مجراها في تعويض الأسماء المعارف وتعيين المعاني التي تفيدها.

3. قضايا الوسم الإعرابي في الذي وأخواتها:

ذكرنا في فقرات سابقة ما يثيره مبحث الموصولات الاسمية في العربية وفي غير العربية (Les Pronoms relatifs) من مسائل إعرابية دلالية من قبيل "**الإعراب الموضعي**" و"**المطابقة بين العنصر العائد ومفسّره**" و"**الإحالة**"...

ونظرًا إلى اتّساع هذا المبحث، فقد اخترنا في سياق اهتمامنا بالتراكيب النّحوية النّظر في "**الإعراب الموضعي**" وفي "**المطابقة بين العنصر العائد ومفسّره**" لما بينهما من صلات يمكن التنبّه إليها بالوصف النّحوي أو بالتصوّرات اللّسانية العامّة المتّصلة بمبحث الموصولات. وقد يفيدنا ذاك الاختيار في التعرّف على هندسة السّمات النّحوية وعلى ما تلعبه من دور في انتظام الوحدات في الجمل. فالمطابقة ظاهرة إعرابية تصل بين أجزاء التركيب ويتمّ اختبارها بالعودة إلى السّمات المقولية التي تعبّر عنها الوحدات المكوّنة للجملة من قبيل سمات العدد والجنس والتعيين والوظيفة، والإعراب الموضعي وسم إعرابي للاسم "غير المتمكن" كي يجري مجرى "الاسم المتمكّن" فيجبر نقصه ويحقق وظيفته في الجملة.

وقد يكون تتبّع ظاهرتي"**المطابقة**" و"**الإعراب الموضعي**" في النّحو وفي بعض المقاربات اللّسانية الحديثة، مفيدا في التعرّف على ما يوجد بين أنحاء الألسنة الطّبيعية من اختلافات في وصف الظّواهر وإن كان النّظر في أنحاء تلك الألسنة يقتضي، لا محالة، مراقبة ما يوجد بينها من قواسم مشتركة[1]. ويمكن للباحث بناء على هذا الاختيار أن يتعرّف، فضلا على ما تقدّم، على مدى قدرة نظرية لسانية مّا على وصف ظواهرها وعلى مجاوزة تلك الظّواهر،

[1] . يبدو أنّ الجهود اللّسانية التي اهتمّ أصحابها بالبحث في سبل تجاوز ما يوجد بين تلك الألسنة من اختلافات وما يعترضها أمام تعقد الظاهرة اللّغوية من صعوبات، وأهمّها التّفكير في "نظام نحو كلّي" بمواصفات مغايرة لمواصفات " أنظمة الأنحاء الخاصّة"، من بين المظاهر الدّالة على تداخل "الكلّي" بـ"الخاصّ" في الوصف والتفسير وفي فهم اشتغال اللّغة داخليا. وقد انتهى شومسكي في هذا السياق إلى التفريق بين "أبنية النّحو الكلّي" و"أبنية النّحو الخاصّ"، واعتبار الأولى وهي عنده مكوّن من مكوّنات الدّماغ، أكثر تجريدا من أبنية النّحو الخاصّ (ينظر، شومسكي،1977، 48).

انطلاقا ممّا تتميّز به من أسس منهجيّة، إلى استيعاب عديد الإشكاليات التي تطرحها ألسنة طبيعية أخرى، خاصّة أنّ كفاية نظرية نحوية مّا قد أصبحت في بعض التصوّرات اللّسانية الحديثة رهينة "قدرتها على فرز ظواهر التطابق التي توجد في اللّغات الطبيعية عن الظواهر التي لا يمكن أن توجد فيها" (الفهري، 1988، 107/2).

1.3 الوسم المطابقي:

المطابقة علاقة إعرابية يرتبط بمقتضاها عنصر ثانوي تابع بعنصر محوري متبوع فيماثله في عدد من السمات النحوية. ولذلك اقترنت بمعنى المماثلة بين عنصرين في الجملة فضاء المطابقة النحوية. وارتبطت أغلب تعريفاتها بمفاهيم "**التوافق**" و"**المشاكلة**" و"**التساوي**"[1]. فهي عملية إعرابية تتلازم فيها ثلاثة أطراف هي كما يقول عاشور: "الموسوم أو المطابق وهو الاسم والمولّد للوسم أو المطابقة وهو العامل أي المتكلّم بواسطة الألفاظ ومحلاّت التعلّق الإعرابي" (206/2004). ورغم أهمية التّوافق بين العناصر المتعالقة إعرابيا لاتّصاله بترابط مكوّنات الجملة وما يقتضيه من علاقات ظاهرة وخفيّة، فإنّ التّعامل مع هذا المبحث، يساهم في الكشف عمّا يوجد بين أنحاء الألسنة الطّبيعية من خصوصيات، وإن كانت المطابقة في العربية وفي كثير من الألسنة الأخرى وسيلة لربط المحلّ الاسمي بمحلّ اسميّ آخر[2].

والمستفاد ممّا ذكرنا أنّ اشتراك أنحاء الألسنة الطّبيعية في اعتبار المطابقة علاقة إعرابية تربط بين المحلاّت الاسمية لا يعني بالضّرورة اشتراك

---

[1]. ن. بعض تعريفاتها ضمن الهيشري، 2003/ 405

[2]. تتأكد وظيفة المطابقة المذكورة في أغلب التصوّرات اللسانية المهتمة بالظاهرة، ينظر على سبيل المثال David Crystal، 14/1997 و Chomsky، 2004/2002/1995 و 2005.

تلك الأنحاء في وسم الوحدات اللّسانية وتحديد خصائصها. ومع أنّ الأنحاء تتميّز بالاختلاف وأنّ اختلافها قد أثار مشكلة "النّحو الأنسب" في علاقة بما هو كلّي في الألسنة، فإنّ أهمّ ما يعنينا من الناحية النظرية على الأقلّ، إيجاد مقاييس لتقييم أنموذج لساني معيّن وما يقترحه من وصف للغة. ومن هذه المقاييس تناسق الأدوات الواصفة ووضوح طرق الاستدلال في تقريب الموضوعات وضبط خصائصها... وهي من المقاييس التي يمكن التّعويل عليها في تتبّع مظاهر وسم "الأسماء المبهمة" في النظرية النحوية العربية ومظاهر وسمها في النحو التوليدي التحويلي، ونحن على وعي بما يوجد بين التّقاليد اللسانية القديمة والنّظريّات اللّسانيّة الحديثة من صلات.

وقد لا يفيدنا النظر إلى هذه المسألة على هذا النحو في التمييز بين النّماذج الواصفة وتقييمها بالنّظر إلى كيفية استيعابها مسألتي "المطابقة" و"الإعراب الموضعي" فقط، بل في تعميق النّظر في الإشكاليات المتصلة بهما أيضا، ومنها على وجه الخصوص:

أ- كيف تتمّ المطابقة بين الاسم المبهم وباقي المكوّنات في الجملة؟

ب- هل يمتنع الاسم المبهم المبني من الإعراب أم هو معرب بالموضع؟

لقد تعامل النحاة العرب مع هاتين الإشكاليتين ومع الإشكاليات المتّصلة بهما في سياق اهتمامهم بأصناف الاسم. وقد أدّى ذلك إلى تعمّقهم في مقاييس تصنيف الاسم وفي السّمات النّحوية المميّزة لكلّ صنف منها. ولم يكن "الاسم المبهم" بما يثيره من قضايا بمنأى عن الوصف عندهم. فقد ميّزوا بين "الأسماء المبهمة" على أساس الدّور المحوري الذي تحققه كل مجموعة منها وبيّنوا أهمية

العلاقة بين المجموعات المبهمة[1]. وحدّثوا عن وظائف تلك الأسماء في الجملة ووصفوا استغناءها عن "**الشريك**" أو "**المصاحب**" في باب "المطابقة" بما تحمله من سمات داخلية. فالذي وأخواتها عاجزة بمفردها عن تحديد إحالتها عندما تكون مستعملة، وهي مع ذلك متركّبة من سمات الجنس والعدد بالإضافة إلى إمكانية تركّبها من سمة العاقلية. وهذا ما يجعل بنية هذه الأسماء معقّدة نسبيا. فهي وحدات مبهمة غير مستقلة إحاليا من ناحية وهي موسومة بعدد من السمات الدّلالية الأساسية التي تجعلها متباينة فيما بينها من ناحية ثانية.

وقد قابل النحاة بين الأسماء الموصولة بالنظر إلى ما تحمله من سمات مقولية صنّفها الشريف في دراسته أبنية الضمائر وتفريقه بينها إلى "**وجوبية**" و"**ممكنة**" (الحوليات، 53 /2008). فـ{**التي**} تشارك {**الذي**} في بعض السمات من قبيل سمتي [± عاقل] و[± مفرد][2] ولكنها تختلف عنها في سمة الجنس [± مذكر]. فتكون في هذه الحالة سمة وجوبية تزيل اللبّس الدّلالي بين الاسمين وتوجب وجها واحدا في المطابقة. و{مَنْ} و{مَا} تختلفان في السّمة المقولية[± عاقل] بما أنّ {مَنْ} لا تكون إلا لذوات من يعقل و{مَا} لذوات ما لا يعقل وصفات مَنْ يعقل.

وقد يكون من المفيد الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ اللّسانيين قد أولوا بدورهم اهتماما بالغا بالمبهمات واعتمدوا السّمة الدّلالية [± مبهم] في التّمييز

---

[1] ـ يمكن التوسع في هذه المسألة بالعودة إلى سيبويه، الكتاب /ج2/77-78و188-189 و383-384 وإلى أبي علي الفارسي، المسائل المشكلة /249)

[2]- يذكر في هذا السياق أنّ النحاة العرب يُجرون جمع غير العاقل مجرى المفرد المؤنث العاقل فيُحمل الجمع على المفرد حمل الفروع على الأصول في باب التعليل النحوي. يمكن التوسّع في هذه الظاهرة بالعودة إلى (بن حمودة، المطابقة في اصطلاح النحويين: مفهومها وعلاماتها، 2002، ص8 وما بعدها.

بين الوحدات وعملوا على التعمّق فيما تتميّز به المبهمات من خصائص. وجعلوا من قضايا الوسم والإحالة ومن علاقة المبهم بالعناصر المصاحبة له في التركيب النّحوي فضلا عن وظيفة المبهم في الجملة أبرز المشاغل المتعلّقة بهذه الأصناف الكلامية. وقد أبانت تلك المشاغل عن الصعوبات التي اصطدم بها شومسكي أثناء اهتمامه بالمطابقة بين المبهم والعنصر المصاحب له في التركيب واهتمامه بطرق تمثيل الجملة المتضمّنة لواحد من الأسماء المبهمة نحو جملة الاستفهام وجملة الشرط والجملة الخبرية. فرغم التصنيفات التي وضعها في دراسته للمطابقة في باب المضمرات (expletives) كتمييزه بين المطابقة الغنية والمطابقة الفقيرة(1995/ 349) وتمييزه بين السمات المؤوّلية (Interpretable features) والسمات غير المؤوّلية (features Uninterpretable) (16/2002) واعتماده النقل آلية من آليات اختبار المطابقة وفحص السمات الإعرابية والتصريفية، فقد واجه صعوبات في وسم الأسماء المبهمة من قبيل [what] و [who] ووسم الضمير [It] والاسمين [There] و [that] وتساءل عمّا إذا كان ثمّة ما يدل على العدد والجنس والحالة الإعرابية في هذه الأسماء (Chomsky، 155/1995 و21-20/2002) . وقد خلص إلى أنّ "الاسم المبهم" لا يحمل سماته المطابقية في ذاته وإنما يكتسب تلك السمات من العنصر المصاحب له في التركيب النحوي. من ذلك أنّ الاسم المبهم [There] في الجملتين (1أ) و(1ب)

1أ - [There is a man in the room]

1ب- [There are men in the room] (Chomsky، 155/1995).

لا يحمل سمات مطابقية في ذاته وإنما يستمدّ سماته مما يكون بعده من الأسماء. فهو في (1أ) يكتسب سماته المقولية وهي[+ مفرد/ +مذكر] من الاسم

المصاحب له (a man) وفي (1ب) يكتسبها من الاسم (men) فيصبح [There] في هذه الحالة دالاّ على الجمع وسماته هي [- مفرد /+ مذكر]. وعلى هذا الأساس تعامل مع [it] و [that] وبيّن أهمية التّابع/ الشّريك في وسم الاسم المبهم المتبوع. فإذا قلت كما في (2أ):

(2أ): [It seems that John is intelligent] = **[يبدو أنّ جون ذكيّ]**

فإنّه ليس بمقدورك تحديد سمات الضمير [it] إلا بما يصحبه في التركيب النحوي والأمر نفسه يصدق على الاسم [that] لأنّه بإمكانك أن تقول كما في (2 ب):

(2ب): [It seems that a lot of people are intelligent] = **[يبدو أنّ كثيرا من النّاس أذكياء]** (Chomsky، 1995/ 261 و21/2002). فيكتسب الاسم [that] بذلك سمة[- مفرد] المتمكّنة في الاسم (people) في (2ب) وقد كان في (2أ) موسوما بـ [+ مفرد] المتمكّنة في الاسم (John).

خلاصة هذه الملاحظة أنّ السمات التصريفية التي اتّسمت بها الأسماء [There] و[that] و [it] في التركيبين (2أ) و (2ب) لم تكن من خصائص الأسماء المذكورة بل هي سمات اكتسبتها تلك المبهمات بالنّظر إلى **العناصر** التّابعة لها في التركيب. ولذلك ربط شومسكي عملية الوسم بالتركيب النحوي وميز بين "الوسم الظاهر" و"الوسم غير الظاهر" في البنية المنطقية (LF) وبين "السمات المؤوّلية" و"السمات غير المؤوّلية" الواقعة في نقطة التقاطع بين الشكلين الصوتي والمنطقي (2002 /10-11). وقد خلص إلى أنّ السمات غير المؤوّلية ليس لها قيمة محددة مثل السمات المؤوّلية وإن كان الفرق بين النوعين من السمات في حالة المطابقة منعدما (م.ن).

يبدو أنّ ارتباط عملية الوسم في النحو الإنجليزي بالتركيب النحوي قد كان من الأسباب التي دفعت شومسكي إلى إعادة النظر في عملية النقل ضمن نظرية الفحص (Checking Theory) التي تعنى بدراسة سمات الفعل وسمات الاسم الإعرابية في الشكلين الصوتي والمنطقي (279/1995). فلم يعد النقل آلية يختبر بها اللّساني ما يطرأ على الأبنية من تحويلات وإنّما أصبح آلية لفحص سمات الاسم الإعرابية والتصريفية في البنية النحوية (م.ن / 296).

وقد أفضى الاهتمام بمفهوم النقل وما يترتب عليه من تشريع للسمات المطابقية إلى ظهور عدد من الصعوبات في النظرية التوليدية حاول شومسكي تداركها بتقييده عملية النقل بشروط ومبادئ من قبيل شرط الربط الأدنى (Minimal link condition) (م.ن/294 و311) ومبدإ الإرجاء المقترن بمفهوم الاقتصاد في النقل (Economy of derivation) (نفسه/249) والملاذ الأخير (Last resort) (280/1995 و296). ولكنّ ذلك لم يكن كافيا لتصميم برنامج أوفى من شأنه أن يعفينا من إعادة النظر في التصوّرات النّظرية التي انبنى عليها ومن اختبار مدى نجاعة الحلول المقترحة لفحص سمات **الاسم المبهم** الشكلية، خاصة أنّ شومسكي كثيرا ما كان يسارع إلى الإقرار بأنّ قواعد النحو الإنجليزي مبادئ لسانية كلّية وأنّ أدواته أدوات مثالية (Ideal) صالحة لتفسير ظواهر تجذّرت في الإنجليزية وفي ألسنة طبيعية أخرى وتعاملت معها أنحاء خاصّة.

بناء على ما تقدّم يمكننا اعتبار اختلاف الأنحاء في الوسم المطابقي عموما ووسم بعض الأسماء المبهمة على وجه الخصوص، سببا وجيها في مراجعة عديد المعطيات اللّسانية المتعلّقة بفكرة "المبادئ العامّة" وبمنطلقات "النّحو الكلّي" الذي يطمح أصحابه إلى أن يكون صالحا لوصف مختلف

الألسنة الطّبيعية [1]. وفي هذا السّياق يمكن اعتبار "الوسم المطابقي" مناسبة لتفهّم ما تتمتّع به بعض النظريات النحوية من نجاعة وصفية وتفسيرية. فالنظام الذي يحدّد سمات الاسم المطابقية في التركيب وخارجه قد يكون مهيّأ أكثر من غيره من الأنظمة اللّسانية التي تحدّد سمات الاسم المطابقية في التركيب النّحوي وفي التركيب النّحوي فقط، في وصف الألسنة وتفسير مظاهر اشتغالها.

3 -2 الإعراب الموضعي:

الإعراب الموضعي مفهوم موصول بالموضع باعتباره بعدا مكانيا في البنية العاملية وهو ضرب من الوسم الإعرابي يوازي الإعراب بالعلامة. وقد علّل بواسطته النحاة اكتساب الأسماء المبهمة غير المعربة سمات إعرابية تخوّل لها شغل وظائف نحوية مختلفة. وتحدثوا في هذا الباب عن وسم الاسم المتمكن إعرابيا واعتبروا الضمة والفتحة والكسرة علامات وسم الأسماء المفردة السّالمة المتمكنة. وأضاف إليها ابن السراج التنوين باعتباره "نونا صحيحة ساكنة" (الأصول ،46/1) تلحق الاسم المتصرّف السالم متى كان نكرة. وقادهم

[1]. نذكّر في هذا السّياق بأنّ ظهور مفهوم "المبادئ العامّة" قد ترتّب على مسار في البحث اللّساني يسعى إلى تأسيس فكرة "النّظام الأساسي" أو "النّحو العام" أو "النّحو الكلّي". وقد تواتر هذا "التّصور عند يالمسلاف (1935) ويسبيرسن (1937) وتانيار (1988) وشومسكي في مختلف مناويله بداية من 1965 ولاسيما في البرنامج الأدنوي (1995) الذي يقرّ فيه بأنّ مقاربة المبادئ والمقاييس تقطع مع الأفكار الأساسية في المناويل السابقة ولا سيّما مع الفكرة القائلة بأنّ اللّغة مجموعة قواعد تستعمل لتشكيل المركّبات النّحوية. فليس للغات حسب هذه المقاربة قواعد مألوفة وإنّما توجد مبادئ كلّية ونسق نهائي من الاختيارات فيما يتّصل بكيفيّة إجراء المقاييس. وعلى هذا فإنّ اللّغة تنخرط في نظر شومسكي ضمن نسق الأنظمة العرفانيّة المتّصلة بالدّماغ البشريّ (Chomsky، 1995، ص 7).

الاهتمام بإعراب "الأسماء المتمكّنة" إلى التمييز بين "الأسماء الصحيحة" و"الأسماء المعتلّة" وعلّلوا عدم ظهور علامة الإعراب على معتلّ الآخر من الأسماء بكون حرف العلة "ينأى عن تحمل الحركة" (نفسه). ولم يهملوا في هذا السّياق "الأسماء المبهمة"، فتطرّقوا إلى تحديد سماتها الإعرابية انطلاقا من المواضع النحوية التي تجري فيها لأنّ "الموضع" يكسب المبهم سماته الإعرابية. وهو في نظرهم، شبكة سمات ثابتة في باب الإعراب والعمل النحوي.

وبما أنّ علامات الاسم المعرب سمات تبرز الاختلافات الجارية في محلاّت الجملة فإنّ إعراب المبهم عندهم إعراب تقديري موضعي (الجرجاني، المقتصد /149). فالاسم المبهم المبني يقع في موضع من مواضع الاسم الإعرابية فيوسم إعرابيا ووظيفيا (الأنباري، الإنصاف، 326/1-327). وعلى هذا الأساس وصف عاشور مقولة الموضع في النظرية النحوية العربية بكونها "أشمل من أن تقتصر على المعرب من الكلم" (333/2005). وعدّ الإعراب بالموضع في مقابل الإعراب بالعلامة: "ضربا من التصريف والاختلاف الدّاخلي الواقع في فضاء المواضع الإعرابية" (نفسه).

فالإعراب الموضعي من المبادئ الهامّة في الوسم الإعرابي المعنوي عند النحاة العرب. وقد بينوا من خلاله مدى التواصل والتلازم بين المبهم وغير المبهم من الأسماء. وقدّموا تصوّرا للموضع سمح لهم بالتحكّم في مختلف المسائل النحوية وصفا وتفسيرا. ويبدو أنّ تردّد المحدثين في وصف بعض المبهمات في البنية النحوية مترتب، في ظنّنا، على انعدام مفهوم الإعراب بالموضع في الألسنة الأجنبية. وعلى هذا الأساس عدّ شومسكي بعض المبهمات من قبيل [There] غير موسومة إعرابيا. وحدّث عن انعدام السّمات الشّكلية (Formal features)

الخاصّة بها باستثناء السّمات المعبّرة عن صنفها المقولي وهي السّمات المعتمدة في تحديدها (1995 / 287).

ورغم أهمية السّمات المقولية في تحديد المبهم وتمييزه من غيره من الأسماء كتمييز شومسكي [there] بسمة الحذف (Deletion) وهي سمته الشكلية الوحيدة التي تجعله يفي بمبدإ الإسقاط الموسّع (EPP)، فإنّ انعدام الأثر في البنية يجعله غير موسوم إعرابيا ووظيفيا[1]. وكونه كذلك، أي تعرّيه من الإعراب ومن الوسم الوظيفي في النحو التوليدي يدلّ على اختلاف المناويل اللّسانية في الوصف والتّفسير وعلى تفاوتها في التحكّم في هذا الصّنف من الأسماء.

وممّا يدلّ على ما يوجد بين النظرية النحوية العربية والنحو التوليدي من اختلاف في تناول المبهمات أن شومسكي قد أرجعها كلّها إلى موضع الموصول Complementizer (Rouveret in Chomsky 1987/21) في حين عمل النحاة العرب على التفريق بينها بالنّظر إلى ما يتميّز به كلّ صنف من خصائص. وقد أدّى تفريط الاتّجاه التوليدي في التّعامل مع المبهمات على أساس ما تتميّز به كلّ مجموعة من خصائص إلى التساؤل عن مدى نجاعة الاتجاه الذي يدرج أدوات الاستفهام والموصولات الاسمية وأدوات الشرط في موضع واحد (ن. وليلاي كندو، 2004/ 304-306). وهو ما قد يؤدّي إلى إعادة النّظر في مدى كفاية المنوال الوصفي الذي اعتمدوه سواء في التحكّم في الأسماء المبهمة أو في تطبيقه على الأبنية المذكورة في مناويل أخرى.

[1] – The expletive has neither case nor ϕ-features. FF (there) contains only D, which suffices to satisfy the EPP: the expletive has no formal features apart from its category (Chomsky, 1995,287).

4- في العلاقــة بين الأبنيـة المتركّبة بالذي وأخواتها:

ذكرنا في فقرة سابقة أنّ المدرسة التوليدية تجمع الموصولات وأدوات الاستفهام والشرط في موضع واحد. ونشير في هذا الموضع إلى أنّ معالجتها لمبحث المبهمات يتنزّل في إطار دراسة الأبنية النحوية المتركّبة بها وتحديد ما ينشأ بينها من صلات. ويبدو أنّ الوعي بأهمية العلاقة بين الأبنية النحوية في الوصف والتفسير قد جعل منها موضوعا بارزا في الأنحاء القديمة وفي الدّراسات اللّسانية الحديثة. فقد ذكر يسبيرسن (Jespersen) في هذا الباب مثلا أهميّة العلاقة بين الأبنية النحوية في بيان وجوه اتصالها وانفصالها. فعدّ البنية المتركبة بالموصول الاسمي شبيهة ببنية الخبر بمعناه البلاغي إلاّ أنّه فرّق بينهما على أساس أنّ البنية الخبرية بنية تامة تعبر عن اعتقاد المتكلم الذي ينعكس في مستوى الإنجاز قيمة دلالية مثبتة أو منفية وأنّ زيادة الموصول الاسمي في تلك البنية يجعلها ناقصة مفتقرة إلى ما يوضّحها وقد كانت تامّة كما يتضح من المقارنة بين (3أ) و(3ب):

(3أ) - [Le chien aboie avec fureur] = [**الكلب ينبح بجنون**]

(3ب) - [Un chien qui aboie avec fureur] = **[(ال)كلب الذي ينبح بجنون]**

(La philosophie de la grammaire،148).

أو من المقارنة بين (4أ) و(4ب):

(4أ) - [La rose est rouge] = [**الوردة حمراء**].

(4ب) - [Une rose rouge] = [وردة **حمراء**].

على اعتبار أنّ (4ب) [وردة **حمراء**] تطابق تماما (5) –[(ال)وردة التي هي حمراء] [Une rose qui est rouge] (نفسه).

ولم يغفل شومسكي بدوره عن معالجة العلاقة بين الأبنية النحوية في إطار اهتمامه بفهوم المزج (Merge) والمفاهيم المتّصلة به من قبيل مفهوم التضمّن المباشر (Immediately –Contain) والوحدة المُتضمّنة (Member-of) ومفهوم التحكّم المكوّني (C-Command). فالبنية [John left] تختلف عن البنية [That John left]* في كونها تامّة وأن المكوّن الأوّل والثاني فيها مترابطان عامليا بما يجعل منهما وحدتين متضمّنتين في البنية تضمّنا مباشرا، في حين تعدُّ البنية الثانية لاحنة لكونها تفتقر إلى وحدة معجمية (β) مجاورة للوحدة (α) حتى تتسلّط عليها فتنشأ بينهما علاقة عاملية تعبّر عن اعتقاد المتكلّم. وقد أطلق على كلّ واحدة منهما في علاقتها بالأخرى مفهوم "المجاور" أو "الأخت"(Sister) (ن. 292/1995 و3/2002-4).

يبدو ممّا تقدّم أنّ الاهتمام بالمبهمات في المنوال التوليدي وفي عدد من المناويل اللّسانية الغربية، قد اقترن بمعالجة التراكيب النحوية وبالمقارنة بين الجمل بما تتضمّنه من حيزات ومواضع. فليس للمبهم في المناويل المذكورة سمات دلالية خارج التركيب، فهو مكوّن يشغل موضعا إعرابيا ويساهم في بناء العمل المقصود من التركيب النّحوي. ولذلك اقترن وسمه بالعنصر/ العناصر المصاحبة له في الجملة، فهي ترفع إبهامه وتجعله قادرا على الإحالة على خارج.

ومع أنّ هذه المقاربة قد ساهمت في تقريب المبهم وبيان خصائصه التركيبية الدلالية التي تميّزه من سائر الأصناف الأخرى فإنّها لم تخل من النّقد لأنّ عدم تفريقها بين واسمات الاستفهام اللّفظية والعناصر الواسمة للموصول والشرط لم يؤدّ، كما هو منتظر منه، إلى تكوين منوال موحّد وشامل قادر على معالجة مختلف القضايا اللّغوية التي تثيرها الأبنية النحوية الموسومة بها (ن. على سبيل الذكر الشريف، 132/2002-144). فالاتجاه التوليدي يسعى من

ناحية إلى بناء نحو كلّي هدفه البحث في المبادئ التي تتكفّل بالتحكّم في ما يُطرح في الألسنة الطّبيعية من قضايا، وهو من ناحية ثانية لا يختار من الوقائع اللغوية إلاّ ما يدعم أنموذجا مطروحا أو يدحضه[1]. وهذا التصوّر يقرّ ضمنيا حاجة المنوال إلى قوانين تدعمه حتّى يحقّق أهدافه، خاصّة أنّ كفاية منوال ما ليست مرهونة فقط بـ"تخصيص ووصف ما يلاحظ من الظواهر (...) بل أيضا ما لا يمكن أن يلاحظ منها" (الفاسي الفهري،53/1988).

لقد تمكّن النّحاة العرب خلافا لما تمّ تسجيله من مؤاخذات على النحو التوليدي من استيعاب القضايا التي أثارتها الواسمات اللّفظية. وقد اتّضح ذلك من خلال تمييزهم بينها وتصنيفها، لاعتبارات معنوية، إلى مجموعات مكّنتهم من تحديد خصائصها. وقد ذكر سيبويه في هذا الباب أنّ "من وما تكونان في غير الاستفهام والجزاء بمنزلة الذي" (الكتاب،398/2) وذكر في موضع آخر أنّ "مَنْ"و"ما" و"أيّ" أسماء يجازى بها وتكون بمنزلة الذي (نفسه، 69/3). وهذا يعني أنّ هذه المبهمات تمثّل قاسما مشتركا بين الأبنية النحوية الثلاث. وقد نصّ المبرّد على أنّ المبهمات المذكورة هي نفسها في مختلف الأبنية النحوية بمقابلته بينها وبين الألف وأم في باب (أم) و(أو). فالألف وأم: "لا ينقلان عن الاستفهام كما تنقل هذه الحروف فتكون جزاء ويكون ما كان منها يقع للناس وغيرهم نحو من وما وأيّ كذلك ويكون في معنى الذي" (المقتضب، 3 /289- 290).

والمتضمن في هذا الرأي أنّ {مَنْ، ما، أيّ} واسمات متحرّكة بين بنية الاستفهام وبنية الشرط وبنية الموصول وهو ما يجعل أبنية الموصول

[1]- يمكن التوسع في هذا الموقف في أطروحة وليلاي كندو، العلاقة بين الأبنية النحوية من خلال المقتضب وشرح الكافية، مرقونة بكلية الآداب منوبة 2003/23-32.

والاستفهام والجزاء متشابهة ومتداخلة بما يشرّع للتساؤل عن كيفية التمييز بينها عندما يشغل نفس المبهم موضع الفائدة في كل واحدة منها؟ فما الذي يجعل "أيّ" مثلا تدل على معنى الاستفهام في قولك: "أيّهم يأتني؟" (كذا وردت) وعلى معنى الاستفهام فقط، وتدلّ على معنى الشرط وعلى معنى الشّرط فقط في قولك: "أيّهم يأتني أكرمه"[1].

لقد أرجع الدّارسون إشكالية أصل الدلالة في المبهمات المذكورة إلى التركيب النحوي فعدّوا دلالة المبهم على الاستفهام أو الشرط أو الموصول مقترنة بالأبنية الإعرابية وما تشتمل عليه من مواضع ومحلاّت ورتب. وقد ذهبوا في هذا السيّاق إلى تقدير بنية نحوية دلالية غير ظاهرة تتولّد انطلاقا منها مختلف تلك الدلالات (عاشور، 2004، 668 -671). وحدّثوا عن وجود خيط جامع بينها وعن المفهوم الواحد الذي: "تتولّد منه سائر معانيها وتتكيّف بحسب مقاصد المتكلّم وأساليبه في التعامل اللّغوي" (م.ن).

قد يكون لهذا التصور مبرّراته في النظرية النحوية العربية، فقد تعامل النحاة مع الأبنية العاملية باعتبارها حيّزات ومواضع. ورصدوا التقاطعات الموجودة بينها، وانصبّت جهودهم على **رصد** السمات النحوية التي تميّز بنية من بنية أخرى و**تحديد** البنية الأصلية من الأبنية المتفرّعة عنها. فالجزاء يشبه الاستفهام في كثير من الخصائص منها أنّه "يجازى بكلّ ما يستفهم به" (سيبويه، الكتاب، 59/3) وأنّه "بمنزلة الاستفهام" (الأنباري، الإنصاف، 627/2). ولذلك اقترن جواز البنية الشرطية عند البصريين بجواز بنية الاستفهام. ألا ترى أنّه لا يجوز أن يقال: "زيدا أضربت؟" فكذلك لا يجوز أن يقال: "زيدا إن تضرب أضرب" (نفسه). والجزاء يخالط الاستفهام والموصول

[1]. الأمثلة المذكورة أعلاه من شرح المفصّل،21/4.

من حيث اعتماده على الفعل مظهرا ومضمرا. فحروف الجزاء والحروف الموصولة لا يليها إلاّ الفعل وحروف الاستفهام: "كذلك لا يليها إلاّ الفعل إلاّ أنّهم قد توسّعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك" (نفسه،1/98-99).

والمستفاد مما تقدم أنّ سيبويه ونحاة البصرة على الأقل قد حملوا البنية الشرطية على بنية الاستفهام. فجعلوا الاستفهام محمولا عليه فيما عدّوا الشرط محمولا (ن. الإنصاف في مسائل الخلاف،2 /627). وهذا الضرب من التجريد يؤكد تعالق الأبنية النحوية وانتظامها على أساس علّة الأصل والفرع. حيث تكون بنية الاستفهام في تقديرهم بنية أصلية تتفرّع عنها بنية الموصول وبنية الجزاء. فالاستفهام "أصل الجزاء" (هامش الكتاب، 59/3) وواسمات الجزاء هي في الأصل واسمات استفهام بما أنّ " كلّ شيء جوزي به إنّما هو منقول من الاستفهام" (م.ن، 59/3). وعلى هذا جعل سيبويه القول في الجزاء " كالقول في الاستفهام" (م.ن، 3 /59) وحمله عليه في كلّ موضع.

وقد علّل أصالة الاستفهام على الجزاء بكون الجزاء غير متمكّن في موضع الصدارة الذي يكون في الأصل للاستفهام والتوكيد والنفي (ن. الكتاب 71/3-72و74-75). فموضع الصدارة يبقى شاغرا في الجملة الشرطية مثلما يبقى شاغرا في الجملة الخبرية ويمكن تعجيمه بما النافية وبإنّ المؤكّدة وبألف الاستفهام لأنّ الألف "تقع في صدر الكلام كما تقع ما النّافية وإنّ المؤكدة" (السّيرافي، شرح كتاب سيبويه،1/46). وهذا التصوّر يجعل الاستفهام عندهم أسبق من الجزاء لأسبقيته في الموضع. تقول "من يفعل ذاك أزره" و"أمن يفعل ذاك أزره" فالألف أدخلت على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم تغيره وهي في ذلك بمنزلة: "الواو والفاء ولا ونحو ذلك، لا تغيّر الكلام عن حاله" (الكتاب، 82/3). فهي تتصدر الكلام وتربطه بما سبق مثلما تربط الواو والفاء الكلام

اللاّحق بالسّابق. وهي تدخل في نظر سيبويه على متى ومن ونحوهن إلاّ أنّهم تركوها "حيث أمنوا الالتباس" (الكتاب،98/1).

يبدو مما تقدم أنّ سيبويه قد ربط أصالة بنية الاستفهام على بنية الجزاء بأصالة الألف في الاستفهام. فهي أصل موضوع لأداء الاستفهام وما عداها فرع عليها وقدرتها على تعجيم موضع الصدارة تجعل موضعها متقدما على موضع الجزاء في الكلام. وهو متقدّم على موضع الموصول لأن الموصول وما بعده يملأ موضعا إعرابيا في البنية الخبرية فيكون بمنزلة زيد: "يحتاج إلى جزء آخر ينظمُّ إليه حتى يكون كلاما مستقلا. تقول "الذي قام صاحبك"، و"الذي ضربته منطلق" فيكون بمنزلة "زيد منطلق" (المقتصد،1 /314).

المهم في هذا السياق أن البحث في العلاقة بين الأبنية النحوية المتشابهة قد بدا من الأسس التي اعتمدها النّحاة في تفهّم المبهمات والتمييز بينها وهو من المداخل التي اعتمدوها في بلورة البنية المجرّدة الموصولة بدورها ببنية مقامية تصوّر مواقف المتكلم والمخاطب من ناحية وتساعد على تمثل القوانين العامة المسيرة لمختلف الأبنية النحوية من ناحية ثانية. فمفهوم "الإعراب الموضعي" الذي قدّموه لتبرير وسم المبهمات إعرابيا يبدو من الأصول العامة التي يمكن اعتمادها في وسم هذا النوع من الأسماء في ألسنة أخرى خاصة أنّ الألسنة الطّبيعية تشترك في كون تراكيبها النحويّة بمختلف روابطها إنّما هي علاقات بين محلاّت ومواضع إعرابية وأنّ معانيها متوقّفة على ما يحدث بين الوحدات المكوّنة لها من علاقات وإلا انتقض الغرض من التّركيب ولم يعد له معنى.

خاتمـــة المبحث:

حاولنا في ثنايا هذا المبحث دراسة الذي وأخواتها في العربية ومناقشة بعض الأفكار التي ساقها شومسكي بخصوص المبهمات في عدد من مناويله الجزئية. ولم يكن بحثنا هذا مقارنة بين الآراء الصادرة عن التصور التوليدي وتلك التي صاغها النحاة العرب وحققوها في نماذج تعليلية بقدر ما كان موجها إلى الاستدلال على بعض الافتراضات التي وضعناها في مقدمته ومنها أنّ قضايا المطابقة والوسم الإعرابي من المظاهر الدّالة على مدى الملاءمة بين عمليتي الوصف والتفسير في النظرية النحوية العربية.

وقد خلصنا في إطار تتبعنا ظاهرة الإبهام من خلال مجموعة الذي وأخواتها ومحاولتنا فهمها إلى عدد من النتائج أهمّها أنّ:

1. عنايتهم بمراتب الموصولات الاسمية في حيز الإبهام تؤكّد نجاعة المنهج الذي اعتمدوه في الوصف والتفسير. فليست العلاقة بين حيز المبهم وحيّز غير المبهم علاقة تقابلية بقدر ما هي علاقة تراتبية قائمة على نوع من الاسترسال أدّى في كثير من الأحيان إلى تفسير ما يوجد بين العناصر المتراتبة من تماسّ دلالي وتواصل بين التركيب والمقام التخاطبي.
2. المبهمات لا تجري في المواضع الاسمية إلاّ بما يكون بعدها من توابع في التراكيب وأنّ وظيفة تلك التوابع توضيح المبهمات باعتبار أنّ الأصل العامّ المتحكّم فيها هو شرط رفع الإبهام عنها عند استعمالها. غير أنّ الوحدات المنضوية تحت هذا الصّنف من الأسماء تمتاز في النظرية النحوية العربية باستغنائها عن الشريك أو المصاحب، شأنها في ذلك شأن الأسماء غير المبهمة، وهي وإن احتاجت ضرورة إلى لفظ آخر، فذلك

اللّفظ لا يفيد المعنى الذي تفيده الأسماء الموصولة. فالذي مثلا: "تفيد معناها الذي هو الشّيء المبهم في نفسها لا في صلتها، وإنّما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك الإبهام ورفعه عنها لا لإثبات ذلك الإبهام في الصّلة" (الرّضي، ش.ك،1/ 40. 41).

3. الإعراب الموضعي مفهوم أدرجه النحاة لاعتبارات نحوية لا شك أنّها ذات علاقة بوقوع الأسماء المبهمة غير المبنية في المحلاّت الإعرابية المقتضية للعلامات. فالأسماء التي من هذا القبيل تشغل موضعا إعرابيا فتكون في محلاّت الرّفع والنّصب والجرّ وإن كانت فارغة من حيث المعنى المقصود بها. ولذلك شدّد النّحاة على ضرورة أن يتوفّر عند استعمالها ما يرفع عنها ذاك الإبهام ويجعلها قادرة على الإحالة على خارج[1].

لقد بدا لنا ونحن نخوض مبحث المبهمات في العربية انطلاقا من النّظر في "الذّي وأخواتها" أهميّة المداخل التي اعتمدها النّحاة في التعامل مع هذا المبحث ومع القضايا المتّصلة به. فقد طرقوا مبحث "الأسماء المبهمة" بالنّظر إلى "الأسماء غير المبهمة" التي تمتاز عنها بدلالتها على خارج. وتوسّعوا في التّعامل مع مفهوم "الإبهام" حين عدّوه ظاهرة دلاليّة عامة تتجاوز قسم الأسماء إلى باقي أقسام الكلام فميّزوا بين "إبهام الحروف" و"إبهام الأسماء" واعتمدوا قرينة الماهية "ماهية الشّيء" في التفريق بين الصّنفين. فالحروف وإن جاز اعتبارها من المبهمات فمعناها، خلافا للأسماء، لا يكون إلاّ في غيرها. وهو ما يحول دون أن نتصوّر لها عند تحقّقها معنى وخارجا. وقد أدّى ذلك إلى مزيد تعميق النّظر في "الأسماء المبهمة" بقياس الإبهام في الاسم بالإبهام في الفعل من قبيل حملهم

[1] . يمكن التوسّع في هذا الرّأي بالعودة إلى (محمّد الشّاوش، أصول تحليل الخطاب،2/ 1051 ومابعدها).

الألف واللاّم في الاسم على السين وسوف في الفعل. فهي: "في الأسماء بمنزلة سوف في الأفعال لأنّك إذا قلت: جاءني رجل فقد ذكرت **منكورا**، فإذا أدخلت الألف واللاّم صار **معرفة معهودا**، وإذا قلت: زيد يأكل فأنت **مبهم على السّامع** لا يدري أهو في حال أكل أم يوقع ذلك فيما يُستقبل، فإذا قلت: سيأكل أو سوف يأكل فقد **أبنت** أنّه لما يُستقبل" (المبرّد، المقتضب،1/ 83).

والحاصل ممّا تقدّم أنّ "الأسماء المبهمة" في العربية وما تتميّز به من خصائص من قبيل وقوع الاسم المبهم والعنصر الذي يرفع عنه الإبهام في محلّ إعرابي واحد وتقدّم المبهم على العنصر الموضّح له، من المباحث التي يمكن اعتمادها في تفهّم ما يتمتع به المنوال الذي صاغه النحاة العرب القدامى من قدرة على استيعاب قضاياه وتعليلها. فلم يكن مبحث "الأسماء المبهمة" معزولا عندهم عن "الأسماء غير المبهمة" أو عن باقي أقسام الكلام بل إنّ اهتمامهم بأصناف الوحدات بالنّظر إلى ما يوجد بينها من اتّصال دلالي يعكس أهميّة المنطلقات المنهجية والمعرفية التي اعتمدوها في صياغة منوالهم اللّساني الواصف وما يقتضيه من أدوات ومبادئ.

ـ من قضايا الفعل في العربية:

في الحدود النّحوية والخصائص التركيبية.

- **المبحث الأوّل: من مظاهر التّعامل بين المنطق والنّحو "كلمة " و" فعل " في الصّناعتين المنطقية والنّحوية.**

- **المبحث الثّاني: من مظاهر التّعامل بين صيغ الثّلاثي المجرّد: بحث في تداخل الصّيغ الصّرفية دلاليا.**

- **المبحث الثّالث: صيغة {أَفْعَلَ} في نظام العربيّة: " بحث في طبقات السّمات والمقولات النّحويّة المندمجة فيها".**

المبحث الأوّل:

من مظاهر التّعامل بين المنطق والنّحو:

" كلمة " و"فعل" في الصّناعتين المنطقية والنّحوية.

تمهيد:

يهدف هذا البحث إلى مناقشة ما يكون بين علم المنطق وعلم النّحو من تعامل اتّصالا وانفصالا. ومع أنّ هذا الأمر يقتضي منهجيا تحديد المجالات التي تتقاطع فيها الصّناعتان المنطقية والنّحوية، فإنّنا نركّز اهتمامنا في هذا العمل على المجال الاصطلاحي الذي استخدمته كلّ واحدة منهما في التّعبير عن **مفهوم الفعل** وعن القضايا المتّصلة به. فاستعمال المناطقة العرب مصطلح **"كلمة"** مقابلا لمصطلح **"فعل"** في الصّناعة النّحوية واعتبارهم "الكلمة" اللّفظ الذي "يسمّيه أهل العلم باللّسان العربي الفعل" (الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، 41)[1]، من الدّوافع المساهمة في البحث عن علاقة "الكلمة" بـ"الفعل" وعن كيفية تعامل كلّ فريق منهما مع المفهوم.

وبما أنّ الاهتمام بالمصطلح يندرج في إطار تحديد خصائص العلوم وأنّ تحديد خصائص علم ما كثيرا ما يكون مدخلا مناسبا لاكتشاف ذاك العلم، فإنّنا نعمل من خلال اهتمامنا بهذين المصطلحين وتحليلنا السّمات المميّزة لكلّ واحد منهما على تفهّم خصائص الجهازين المنطقي والنّحوي وتحديد كيفية استيعاب المناطقة والنّحاة للمصطلحات التي يعتمدونها في الوصف والتّفسير دون أن نغفل عن كون النّحو ظاهرة طبيعية سابقة للصّناعة المنطقيّة.

---

[1] - يمكن العودة في هذا الباب كذلك إلى (ابن رشد، تلخيص العبارة، 61 وابن سينا، كتاب النّجاة، 19 ومنطق المشرقيين، صص133-134).

وليس الغرض ممّا ذكرنا التوسّع في العلاقة بين صناعة النّحو وصناعة المنطق، فذلك يحتاج إلى تكوين منطقي نحن لا ندّعيه في الوقت الحالي، بل تفهّم خصائص "الكلمة" وخصائص "الفعل" وما قد يحدث بينها من تقاطعات قد تساعد على تحديد مظاهر من التّعامل بين نسقين تفسيريين مختلفين وعلى فتح مسالك جديدة في البحث من شأنها أن تدعم بعض التوجّهات اللّسانية السّائدة اليوم والتي يطمح أصحابها إلى إعادة قراءة التّراث النّحوي وبلورة تصوّر جديد له[1].

فنحن لا نعتقد أنّ ترجمة المناطقة العرب لفظتي (verbe) و(rhéma) في المنطق اليوناني بمصطلح (كلمة) مجرّد اقتراح لمصطلح بديل للدّلالة على مفهوم الفعل بل هي ترجمة لرؤية منطقيّة في التّعامل مع المفهوم يطمح هذا البحث إلى الإلمام بها ومقارنتها بما استقرّ في النّحو العربي من تصوّرات بخصوص الموضوع المدروس.

ومع أنّنا قد اهتممنا في موضع سابق بـ**"الفعل"** في بعض الدّراسات الاستشراقيّة الحديثة (البعزاوي،2011) فإنّ اهتمامنا بهذا الموضوع لا يخرج عن الإطار العامّ لذاك المبحث بل يتبنّاه ويبني عليه، لاعتقادنا بأنّ الفراغ من البحث في موضوع مّا لا يعني نهاية البحث في الموضوع. ولذلك نقرّ منذ البداية بأنّ سعينا إلى تفهّم علاقة الكلمة بالفعل والتوسّع في مناقشة المفهوم بالعودة إلى بعض التصوّرات والآراء المنطقية والنّحوية لا يخلو من احتياطات منهجيّة

[1]- يمكن أن نعتبر البحوث المنجزة في رحاب الجامعة التّونسية العامرة في مجال اللّسانيات بداية من أعمال **المهيري** وصولا إلى أبحاث **الشريف** ومجايليه وطلاّبه، دليلا واضحا على توجّه جديد في البحث اللّساني يسعون من خلاله إلى تجديد قراءة التّراث النّحوي وإرساء نوع من الدّراسات يؤمنون فيه بوجوب الرّجوع إلى التّراث بثوابت العلم الحديث.

تؤمّن لنا فهم الطّريقة التي تمّ بها استيعاب المفهوم سواء في المنطق أو في النّحو.

ولتحقيق هذه الأهداف، رأينا أن نبدأ بتحديد ماهية الكلمة وضبط سماتها في بعض التصوّرات المنطقيّة وأن نقدّم إثر ذلك تلخيصا موجزا للفعل في التّراث النّحوي نعتمده في الحكم على مدى وجاهة استعمال المناطقة العرب مصطلح "كلمة" بدل مصطلح" فعل". وسنعمل في هذا المقال على التوسّع في السّمات المميّزة لكلّ منهما لتحديد وجوه الاختلاف بين الأسس التي يشتغل عليها النّظام النّحوي وتلك التي ينبني عليها المنطق.

هذا وإنّنا نحاول بهذا العمل فضلا عن تفسير كيفية تعامل المناطقة والنّحاة العرب مع مصطلحي**"كلمة"** و**"فعل"**، أن نبيّن وجاهة التّعامل بين المنطق والتّراث النّحوي وما يمكن أن يترتّب على ذلك من تصوّرات وآراء قد تساعد على إعادة النّظر في بعض القضايا اللّغوية سواء تعلّق الأمر بالجهاز الواصف أو بالنّظام الموصوف.

1- في العلاقة بين مصطلحي "كلمة " و"فعل":

يبدو أنّ مناقشة علاقة "الكلمة" بـ"الفعل" في الصّناعتين المنطقية والنّحوية تتجاوز هذين المصطلحين إلى مصطلحات أخرى يمكنها أن تعبّر عن كيفية انتظام المفاهيم في كلّ صناعة منهما. وبما أنّ الجهاز المصطلحي يعبّر عن الأفكار والتوجّهات النّظريّة التي يصدر عنها أصحابها في فهم الإشكاليات والتّعامل معها[1]، فإنّ مناقشة هذين المصطلحين قد كانت في إطار اهتمام

[1] - نشير في هذا السيّاق إلى أنّنا نعتبر المصطلح اختزالا لتصوّر ذهني صادر بدوره عن توجّهات نظريّة محدّدة. ولذلك فإنّ الاهتمام بالمصطلح يمكنه أن يكون مدخلا مناسبا لفهم التوجّهات النّظرية التي يعبّر عنها.

المناطقة والنّحاة بالوحدات اللّغوية التي تتركّب منها القضايا (propositions) والجمل (phrases). ولذلك كثيرا ما كانت مصطلحات" أصناف الألفاظ"[1] و"أجزاء الأقاويل"[2] و"أقسام الألفاظ" المعبّرة عن المصطلح اللاّتيني (partes orationis) تتردّد في كلام المناطقة عن أنواع القضايا، وكانت مصطلحات "الكلم"[3] و"أقسام الكلام"[4] و"ألفاظ الكلام"[5] و"أجزاء الكلام"[6] بالإضافة إلى"الكلام" و"الكلمات"[7] و"أقسام الكلمة"[8] هي المصطلحات الأكثر تردّدا في اهتمام النّحاة بمكوّنات الجملة وطرق التّعليق فيها.

وليس الغرض ممّا ذكرنا تنزيل المصطلحين موضوع البحث ضمن الإطار المصطلحي العامّ الذي وُجد فيه كلّ واحد منهما فحسب، بل التّأكيد على أنّ إيجاد مصطلح مّا ليس مجرّد إضافة لفظ جديد للدلالة على مفهوم جديد. فالمصطلح يندرج ضمن سياق معيّن ويختزل، كما بينّا سابقا (هامش 3)، تصوّرا ذهنيا يكون مرتبطا بدوره بخلفيّة نظريّة محدّدة. ولذلك فإنّ تعدّد المصطلحات المعبّرة عن المفهوم الواحد، يُترجم في الأصل ما يوجد من اختلافات في كيفية استيعاب ذاك المفهوم. ويمكن أن تتعدّى تلك الاختلافات، في أغلب الأحيان، مجرّد التّعبير عن المفهوم إلى كيفية استخدامه في وصف وحدات النّظام وتحليلها. وعلى هذا الأساس فإنّ التّعبير عن "الفعل" بمصطلح

---

[1] - الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، 43.

[2] - الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، 56.

[3] - سيبويه، الكتاب، هذا باب علم ما الكلم في العربيّة، ج12/1

[4] - الزجّاجي، الإيضاح في علل النّحو، 41

[5] - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1/68-69.

[6] الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1/68- 69 وابن عصفور، المقرّب، 1/45-46.

[7] - ابن الخشّاب، المرتجل في شرح الجمل، ص4.

[8] - الرّضي الأستراباذي، شرح الكافية ،1/ 27.

"كلمة" يدعو إلى التّفكير في المنظومة التي يشتغل في ضوئها كلّ واحد منهما. فالواضح أنّ هذين المصطلحين لم ينشآ من عدم وإنّما كان كلّ واحد منهما نتاجا للمنظومة التي ينتمي إليها يستمدّ منها قيمته ويكون في مرحلة لاحقة أداة مناسبة لتبرير انسجام تلك المنظومة وبيان تماسكها.

ومع أنّ تفهّم علاقة الكلمة بالفعل هو الذي يشغلنا في هذا السّياق فإنّنا ننبّه، من النّاحية المنهجيّة على الأقلّ، إلى أنّ مصطلح "**كلمة**" الذي استعمله المناطقة العرب وهم يعنون به "الفعل" قد استعمله أغلب النّحاة باعتباره **جنسا عامّا** يشمل مختلف أقسام الكلم وليس باعتباره **نوعا** منضويا تحت جنس أعمّ منه[1] . فهو من قبيل الفئة التي تشمل كلّ ما يصدق عليه الرّمز في المنطق(classe universelle)[2] وليس من قبيل **الفئة المفردة** التي

---

[1] - نشير في هذا السّياق إلى أنّ النّحاة العرب يُطلقون مصطلح **كلمة** على الأسماء والأفعال والحروف على السّواء ولا يخصّون بها قسما من هذه الأقسام دون سواه. وقد ذكر **سيبويه** في هذا الباب أنّ " الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا حرف" (الكتاب، ج9/1) فجعلها جنسا عامّا يصحّ إطلاقه على هذه الأقسام المستعملة. وقد ذكرنا في المتن عبارة (أغلب النّحاة) لأنّ **لابن يعيش** رأيا آخر في الموضوع. فقد توسّع في التّعامل مع **الكلمة** وقابل بينها وبين **اللّفظة**، ثمّ عدّ اللّفظة جنسا للكلمة لكونها تشمل المهمل والمستعمل وأرجع الكلمة إليها لكونها تعبّر عن التّوليفات المستعملة دون التّوليفات الممكنة في النّظام. وقد صاغ هذه العلاقة بين المصطلحين بقوله: "فكلّ كلمة لفظة وليس كلّ لفظة كلمة" (شرح المفصّل، ج19/1). ومن المفيد الإشارة في هذا السيّاق إلى أنّ إدراج **ابن يعيش** للكلمة على أساس أنّها من **الأنواع** وليست من **الأجناس** أمر متّصل بتصوّر النّحوي للأشياء وما قد يترتّب على ذلك من تصنيف وتبويب فالشّيء كما يقول **ابن سينا**:" قد يكون جنسا لأنواع ونوعا لجنس " (ابن سينا، كتاب النّجاة، 16).

[2] - يمكن التوسّع في مصطلحي (classe universelle) و(concept universel) بالعودة إلى (La A Logique et sa signification philosophique.Chauve, صص100.96 وأرسطو (De l’interprétation chap: L’Universel et le Singulier pp98-99) .

تصدق على شيء واحد فقط [1]. وكونه كذلك يجعله بعبارة الفارابي من الألفاظ التي: "يستعملها أهلُ صناعة على معنى مّا ويستعملها أهل صناعة أخرى على معنى آخر" (الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، ص43).

من الطّبيعي إذن أن يختلف المناطقة والنّحاة في بلورتهم للمفاهيم النّظريّة وأن يتوسّل كلّ فريق منهما بما يراه مناسبا من المصطلحات في بلورة نسقه التّفسيري الخاصّ به. ولكنّ الاختلاف في استيعاب المفاهيم وغلبة الاعتبارات النّحويّة على الاعتبارات المنطقية أو الاعتبارات المنطقيّة على النّحويّة لا يمكن أن يحجب عنّا ما قد يوجد بين المنطق والنّحو من تعامل اختزله الفارابي في عبارة "التّناسب" من خلال قوله: "وهذه الصّناعة- أي علم المنطق- تناسب صناعة النّحو" (الفارابي، إحصاء العلوم، 46).

بناء على ذلك، نعمل فيما يلي من هذا البحث على النّظر فيما يربط بين "الكلمة" و"الفعل" استنادا إلى بعض الوسائل النّحويّة التي يعتبرها البعض مدخلا أساسيّا في تحديد طبيعة العلاقة بين النّحو والمنطق[2].

1-1 مصطلح "كلمة" في الصّناعة المنطقيّة:

1.1.1. دلالة مصطلح "كلمة" على أكثر من لفظ:

ذكرنا في فقرات سابقة أنّ المناطقة العرب قد استعملوا مصطلح "كلمة" ترجمة لعدد من الألفاظ التي استعملها المناطقة اليونانيون وهي

---

[1]- آنظر الفرق بين (الفئة الكلّية) و(الفئة المفردة) في كتاب **مهدي فضل الله** (مدخل إلى علم المنطق، ص 46 وما بعدها).

[2] - آنظر بخصوص هذه الملاحظة رأي (الشّريف، 110/2007).

(verbe) و(cas de verbe) و(rhéma) [1]. ويبدو أنّهم لم يتردّدوا في إطلاق "الكلمة "عليها جميعها دونما استثناء. فقد استعمل الفارابي في الموضع الذي حدّث فيه عن "أصناف الألفاظ الدّالة"[2] "الكلمة" بدلا من "الفعل" وحدّها باعتبارها: "لفظة مفردة تدلّ على المعنى وعلى زمانه" (الألفاظ المستعملة في المنطق، 41-42). ولم يخالف ابن سينا ما ذكره الفارابي من مقاييس في حدّه "الكلمة" ولكنّه زاد مقياسا آخر يتلخّص في كيفيّة دلالتها على الموضوع. فهي بالإضافة إلى دلالتها على المعنى وعلى زمانه، تدلّ على: "موضوع "ما" غير معيّن، كقولنا: مشى. فإنّه يدلّ على مشي لِمَاش غير معيّن في زمان قد مَضَى" (ابن سينا، كتاب النّجاة،19/1). وقد نصّ ابن رشد على اعتبارها لفظا مفردا يدلّ

---

[1] - مصطلح (verbe) من المصطلحات التي تردّدت عند أغلب المناطقة في المواضع التي حدّثوا فيها عن "أقسام الألفاظ"، فقد استعمله أفلاطون في التّمييز بينه وبين الاسم في محاورتي كراتيل (Cratyle ، 619 و672-673) والسوفسطائي (Le Sophiste، 220) وخصّص له أرسطو في كتاب العبارة (De l'interprétation،92-94) فصلا حدّد فيه ملامح المصطلح مميّزا بينه وبين مصطلح (cas de verbe) وعبّر عنه مؤسّسو مدرسة الإسكندرية والرواقيون بمصطلح (rhéma) في مقابل مصطلحي (onoma) و(metokhé) اللّذين يعنون بهما **الاسم والصّفة** (آنظر بخصوص مصطلح (rhéma) ، المنصف عاشور، دروس في أصول النّظريّة النحوية العربيّة من السّمات إلى المقولات أو لولبيّة الوسم الموضعي، 2005/ 23 وأحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب 1982/ 60) . وتعتبر مختلف المصطلحات المذكورة عندهم أقساما كلامية مستقلّة (des mots isolés) ما لم يكن الواحد منها جزءا من قضيّة بسيطة كانت أو مركّبة (يمكن التوسّع في هذه الملاحظة بالعودة إلى: Robert Blanché, La logique et son histoire، chap: Les stoïciens, pp106-119 والبعزاوي، 2008، الباب الأوّل صص 27-82).

[2] - ذكر الفارابي في هذا الباب أنّ "الألفاظ الدّالة منها ما هو اسم، ومنها ما هو كلم – والكلم هي التي يسمّيها أهل العلم باللّسان العربي الأفعال ومنها ما هو مركّب من الأسماء والكلم(...) ومن الألفاظ الدّالة الألفاظ التي يسمّيها النّحويون الحروف التي وضعت دالّة على معان" (الألفاظ المستعملة في المنطق، 41 - 42) .

على: "معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصّل بأحد الأزمنة الثّلاثة التي هي الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وليس واحد من أجزائه يدلّ على انفراده وذلك بالذّات" (تلخيص كتاب العبارة، 61)[1].

ولم يغفلوا في حدّهم الكلمة عن الدّور الذي تلعبه في بناء القضيّة. فهي تكون عندهم أبدا:" خبرا لا مخبرا عنه ومحمولا لا موضوعا (م.ن)[2]. وقد مكّنتها صفتها تلك من أن تكون عنصرا أساسيا في تركيب القضيّة، بقطع النّظر عن علاقتها بالاسم الموضوع، بما أنّ تمام القضيّة تركيبيا متوقّف من النّاحيتين المنطقيّة والإعرابيّة على وجود محمول لموضوع[3].

بناء على هذا الدّور أرجع ابن رشد الكلمة إلى التّركيب الذي يمكن الحكم عليه منطقيا بالصّدق والكذب، وإن كان المناطقة لا يرون في أقسام الألفاظ التي تشتمل عليها صناعة المنطق وجودا إلاّ بما تلعبه من دور في تركيب الأقاويل. ولذلك عدّ الفارابي أخْذَ الأجزاء بدل ذلك (أي بدل تركيب الأقاويل): "أخذا للجملة مفصّلة بأجزائها" (الألفاظ المستعملة في المنطق، 89)[4]. وعلى هذا شاع اهتمامهم بـ"**اللّفظ المفرد**" الذي: "يدلّ على معنى، ولا

---

[1]" Le verbe est ce qui ajoute à sa propre signification celle du temps: aucune de ses parties ne signifie rien prise séparément (Aristote, De l'interprétation,92)

[2] - هذا الدّور هو الذي عبّر عنه أرسطو في كتاب العبارة بقوله: " Le verbe est toujours le signe de ce qu'on dit d'une autre chose (Aristote, De l'interprétation,93)

[3] - يمكن التوسّع في علاقة الموضوع بالمحمول وبالدّور الذي يلعبه كلّ منهما في بناء القضيّة بالعودة إلى (البعزاوي، ثنائية المخبر عنه والمخبر به في العربيّة، 2008).

[4] نذكّر في هذا الإطار بأنّ الفارابي قد مثّل لعلاقة "أجزاء الأقاويل" بـ"الأقاويل" ذاتها، باللبن أو الطّين والآجر في علاقة كلّ واحد منها بالحائط. يقول في هذا السّياق: **"(...)** كما لو أخذنا بدل الحائط اللبن أو الطّين والآجر التي عنها تركّب الحائط، والحائط هو جملة ذلك الشّيء من غير أن ينحصر في الذّهن ما ينطوي عليه تلك الجملة من الأجزاء" (الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، 89).

جزء من أجزائه يدلّ بالذّات[1] على جزء من أجزاء ذلك المعنى" (ابن سينا، كتاب النّجاة،11/1) في مقابل " **اللّفظ المركّب"** الذي "يدلّ على معنى وله أجزاء منها يلتئم مسموعه، ومن معانيها يلتئم معنى الجملة، كقولنا الإنسان يمشي..." (م.ن)[2] .

يُضاف إلى ما ذكرناه من مقاييس بها يمكن أن تُخالف "الكلمة" باقي الأقسام، مقياس آخرُ يمكن أن يساهم في إبراز ملامح "الكلمة" في ذاتها وما تتّسم به من خصائص. ويرتبط هذا المقياس بكيفية تعبيرها عن مظهر وقوع الحدث في الزّمان. وهو ما ينعكس في تصنيف أرسطو للفظي: (verbe) و(cas de verbe)[3]. وقد ترجم ابن رشد لفظ (verbe) بـ"**الكلمة غير المصرّفة**" وهي "التي تدلّ في لسان كثير من الأمم على الزّمان الحاضر" (ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة، 63)، ولفظ (cas de verbe) بـ"**الكلمة المصرّفة** " وهي "التي تدلّ على الزّمان الذي يوجد كأنّه دائر حول الزّمان الحاضر – وهو الزّمان الماضي والمستقبل" (م.ن،63)[4].

---

[1] - ذكر المحقّق أنّ المقصود بالذّات في هذا الموضع **القصد**، آنظر (ابن سينا، كتاب النّجاة، ج1/ هامش 2/ ص 11).

[2] - يمكن التوسّع في الألفاظ المفردة والمركّبة بالعودة إلى (الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، 41)

[3] - يقول أرسطو في كتاب العبارة:

il se porta bien ou il se portera bien, ce n'est pas là **un verbe** mais **un cas de verbe**. IL diffère du verbe en ce que le verbe ajoute à sa signification celle du temps présent tandis que le cas marque le temps qui entoure le temps présent) De l'interprétation, 93).

[4] - يُعرّف **السّاوي** الكلمة المصرّفة بقوله: "فهي الدّالة على أحد الزّمانين اللّذين عن **جنبي** الحاضر كقولهم "ضربَ" للماضي و "يضرب" للمستقبل" (البصائر النّصيرية في المنطق، 89).

وهذا التصوّر الذي يصف "الكلمة" بكونها "غير مصرّفة" من ناحيّة ودالّة على الزّمان الحاضر من ناحيّة ثانية يقودنا إلى التّساؤل عن المقصود بلفظ"التّصريف". فهل هو بالمعنى المتعارف عليه عند النّحاة أم هو شيء آخر؟ وهل "الكلمة" التي استعملها ابن رشد في مقابل اللّفظ الأرسطي (verbe) لا تكون " كلمة" إلاّ إذا كانت في الزّمان الحاضر؟ وإذا كان الأمر على هذا النّحو، فكيف يُترجم " الفعل " بـ"الكلمة" إذن وهو يتصرّف ماضيا وحاضرا ومستقبلا؟

إنّ مثل هذه الإشكاليات تقوّي النّزعة بوجود فروق جوهريّة بين مصطلحي "كلمة" و"فعل". ولكن قبل الخوض في تلك الفروق والبحث في الأسباب الكامنة وراء تلك التّرجمة، لا بدّ في رأينا من تلخيص المقاييس المعتمدة في حدّ الكلمة واستكمال وصفها من مختلف وجوهها حتّى نتمكّن بعد ذلك من الإجابة على مختلف تلك التّساؤلات وتحقيق الأهداف المرجوّة من هذا العمل.

2-1-1 مقاييس المناطقة في حدّ الكلمة:

يتبيّن من خلال مختلف تعريفات "الكلمة" في الفقرات السّابقة، أنّ المناطقة قد تناولوا المصطلح من عدّة جوانب ووضعوا له مقاييس يفارق بها باقي الأقسام. ويمكن أن نوجز تلك المقاييس في النّقاط التّالية:

أ- الكلمة لفظة دالّة على معنى وعلى زمان ذلك المعنى.

ب- الكلمة لفظة مفردة لا يدلّ جزؤها على جزء معناها.

ت- الكلمة تدلّ على موضوع مّا غير معيّن[1] .

ث- الكلمة تكون أبدا خبرا لا مخبرا عنه ومحمولا لا موضوعا.

ج- الكلمة منها "غير المصرّفة" ومنها "المصرّفة" وهي: "التي يُقال اسم الكلمة عليها بإطلاق" (ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة، 63).

بناء على هذه المقاييس يمكننا أن نفهم كيف استوعب المناطقة بطريقتهم الخاصّة "الكلمة" ورسموا لها حدودا صريحة ضمن نسق منطقي يعكس تصوّرهم للألفاظ ويعبّر عن فهمهم لها. ويمكننا أن نتبيّن أيضا، الاحتياطات التي اتّخذوها في تفسيرهم للمصطلح وتمييزه من باقي الأقسام. فقولهم بأنّ **الكلمة** "لفظة دالّة على معنى وعلى زمان ذلك المعنى" تمييز لها من **"الاسم"** الذي يُعتبر عندهم: "لفظا مفردا دالاّ على المعنى من غير أن يدلّ بذاته على زمان المعنى" (الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق،41)[2]. فدلالتها على زمان معناها هو الفصل الذي به فارقت الاسم. وقولهم بأنّ الكلمة "تكون أبدا خبرا لا مخبرا عنه ومحمولا لا موضوعا" تمييز لها أيضا من الاسم الذي يكون

---

[1] - يؤكّد ابن سينا هذه الدّلالة بتحليله للفعل "ضربَ" قائلا "(ف)ضربَ يدلّ على معنى هو "الضّرب" وعلى شيئين آخرين: أحدهما **نسبته إلى موضوع غير معيّن**، والثّاني وقوعه في زمان خارج عنه هو ماض" (منطق المشرقيين 134/133).

[2] - لم يكن حدّ الاسم موضع اختلاف عند المناطقة فقد أجمعوا على دلالته على معنى من غير أن يدلّ على زمان وجود ذلك المعنى. آنظر في هذا الباب (Aristote, De l'interprétation,93) و(**ابن سينا**، منطق المشرقيين، 133 وكتاب النّجاة، ج1/ 18-19 **والسّاوي**، البصائر، 86 و**ابن رشد**، تلخيص كتاب العبارة، 59). ولكنّ هذا الحدّ لا يتناسب وحدّ أغلب النّحويين لأنّ الاسم عندهم "ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيّز الفاعل والمفعول به" (الزجّاجي، الإيضاح في علل النّحو، 48) وقد علّق الزجّاجي على هذا الحدّ بقوله: "هذا الحدّ داخل في مقاييس النّحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتّة ولا يدخل فيه ما ليس باسم" (م.ن / 48).

"موضوعا" ويكون "محمولا" كما في القضايا البسيطة (les propositions simples)[1]. وأمّا قولهم بأنّ الكلمة "**لفظة مفردة** لا يدلّ جزؤها على جزء معناها "فتمييز لها من **اللّفظ المركّب** الذي يدلّ جزؤه على جزء معناه. وقولهم بأنّ الكلمة "تدلّ على **موضوع مّا غير معيّن**" فصلٌ يؤكّدون من خلاله على هيمنة **الدّلالة الحدثية** على الكلمة. فهي تدلّ عندهم على لفظ ذي معنى فعلي ليس فيه ما يدلّ على **الموضوع**. ولذلك استعمل بعضهم في تعريفه لها عبارات من قبيل "موضوع غير معيّن"[2] و"موضوع" ما "غير معيّن"[3] وأهمل البعض الآخر "الموضوع" تماما من التّعريف[4].

وهذه الرّؤية التي بدأت ملامحها تتوضّح بداية من كتاب "العبارة" (De l'interprétation) لأرسطو، تنبني على تصوّر مفاده أنّ "الكلمة" لفظة مجرّدة من الصّرافم (allomorphes) المعبّرة عن الموضوع (sujet). ولذلك تحدّث أرسطو من خلال تمييزه بين لفظي "verbe" و "cas de verbe" عن "الحدث" وعن "الزّمان الحاضر" و"الزّمان الذي يوجد كأنّه دائر حول الزّمان الحاضر" دون أن يُشير إلى "الموضوع" أو يعتمده في وصف ذينك اللّفظين أو في التمييز بينهما [5].

والملاحظ في هذا الباب أيضا أنّ الرّواقيين (les stoïciens) قد سلكوا المسلك نفسه حين سكتوا عن "الموضوع" (sujet) واهتمّوا في مقابل ذلك

---

[1] - آنظر تعريف القضايا البسيطة والقضايا المركّبة (les propositions non-simples ou composées) عند (Robert Blanché, La logique et son histoire , 108-109)

[2] -(ابن سينا، منطق المشرقيين 134/133)

[3] - (ابن سينا، كتاب النّجاة ن ج1/ 19).

[4] - آنظر مثلا تعريف الفارابي للكلمة ضمن (الألفاظ المستعملة في المنطق، 41-42).

[5] - آنظر في هذا الباب (Aristote , De l'interprétation,93 -94)

بـ"الحدث" (événement) أو "الشّيء" (chose) عندما عالجوا لفظ(rhéma). فقد عدّوه "حركة" (mouvement) ممكنة دون أن يتحدّثوا عن الموضوع المتسبّب في تلك الحركة [1].

ولعلّ اللاّفت للانتباه في هذا التصوّر، أعني اعتبارهم لفظ (rhéma) حركة ممكنة الوقوع في الزّمان، تَنَبُّهُهُمْ إلى مظهر وقوع تلك الحركة واعتمادهم له في التّمييز بينها وبين باقي أقسام الألفاظ سواء كانت مفردة (isolés) أو مركّبة ضمن قضايا بما أنّ **الإمكان** عندهم معنى حاصل بذاته أو بمقتضى نسبة الموضوع إلى المحمول.

خلاصة ما مضى أنّ المقاييس التي عرضناها في الفقرات السّابقة تدلّ على أنّ الألفاظ التي تمّ التّعبير عنها بـ"الكلمة" قد حظيت بعناية من قبل المناطقة سواء كانت ألفاظا مفردة أو ألفاظا مركّبة اقتضتها الصّياغة المنطقيّة التي يتقدّم فيها تركيب القضايا على الأجزاء المركِّبة لها وأكّدتها عديد التوجّهات التي يسعى أصحابها إلى **شكلنة** الأبنية اللّغويّة تحقيقا لجملة من الأغراض[2] لعلّ من بينها الإبقاء كما يقول بلانشي (Blanché) متحدّثا عن الرّواقيين : "على المواءمة قدر الإمكان بين الأبنية المنطقيّة والأبنية النّحويّة "(La logique et son histoire ، Blanché ، 107)[3].

---

[1] - يمكن العودة بخصوص هذه الملاحظات إلى: 106– 119 La logique et son histoire , Blanché

[2] - آنظر بخصوص الهدف من شكلنة الأبنية اللّغوية أيضا:
Bertrand Russell , La Philosophie de l'atomisme logique (1918) trad. De J.M.Roy ;in Ecrits de Logique philosophique, P.U.F, 2ème éd.1989 pp. 368-369).

[3]- Mais il nous fout retenir l'intérêt que portaient les stoïciens à l'analyse du langage, et leur souci de maintenir les structures logiques en accord aussi complet que possible avec les structures grammaticales (Robert Blanché, La logique et son histoire ,107)

2-1 - مصطلح "فعل" في الصّناعة النّحوية:

خلافا لما تقدّم لم يهمل أغلب النّحاة الصّرافم المعبّرة عن دلالة الذّات في اهتمامهم بالفعل وبحثهم عن المقولات المحدّدة له. ومع أنّهم قد اختلفوا في تعريفه، فإنّ تلك الاختلافات لم تصل إلى درجة التّضادّ أو التّناقض، بل هي في نظرهم، نتيجة طبيعيّة لتعدّد المقاييس المعتمدة في التّعريف. ولذلك تحدّثوا عن جواز الاختلاف في الحدّ شريطة ألاّ تصل الحدود إلى التّنافر لأنّ العبرة في هذا الباب بتحقيق الغرض دون الوقوع في الخطإ. وقد اختزل الزجّاجي مسألة الاختلاف في الحدود وعلّلها بقوله: "فالحدُّ لا يجوز أن يختلف اختلاف تضادّ وتنافر، لأنّ ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطإ من يحدّه، ولكن ربّما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه، ولا يدعو ذلك إلى تضادّ المحدود" (الإيضاح في علل النّحو، 46).

في هذا الإطار تعدّدت تعريفات الفعل في التّراث النّحوي وتباينت أوصافه. فقد شاع عند بعض النّحويين أنّ الفعل: "ما دلّ على حدث مقترن بزمان محصّل "وحدّه بعضهم بقوله: "هو ما كان صفة غير موصوف نحو قولك هذا رجل يقوم. فيقوم صفة لرجل، ولا يجوز أن تصف يقوم بشيء (...) فالأفعال على الحقيقة هي التي يوصف بها"[1]. ولم يحد الزّمخشري عن التّعريف الأوّل باستثناء سكوته عن تخصيص الزّمان، فالفعل عنده "ما دلّ على اقتران حدث بزمان" (المفصّل، 243). ما يعني أنّ الحدث غير قادر على التّعبير عن الفعل ما لم يكن مقترنا بزمان مّا. ولذلك فإنّ الزّمان عنده، وعند

[1] - يمكن العودة إلى هذه التّعريفات بشيء من التّفصيل عند الزجّاجي (الإيضاح في علل النّحو، باب معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف، صص48-55).

غيره من النّحاة، من مقوّمات الأفعال: "توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه" (ابن يعيش، ش.م، 4/7).

بالإضافة إلى هذه التّعريفات التي يحاول أصحابها التّعامل مع "الفعل" باعتبار دلالته على معنى مقترن بزمان محصّل، تعدّدت التّعريفات المحدّدة لهذا القسم على أساس صور إجرائه في الكلام. وهي تلخّص، في رأينا، موقفا عامّا في التّراث النّحوي مفاده أنّ الفعل لا معنى له عند النّحاة إلاّ باعتباره قسما إسناديا محضا لا يفارقه فاعله. فكلّ مقولة حدثيّة في نظرهم، تحتوي داخلها على دلالة الذّات لأنّ الفعل إذا ذكر: "لم يكن (بدٌّ) من الفكر في فاعله، لأنّه لا ينفكّ منه، ويستحيل وجوده من غير فاعل" (الزجّاجي، الإيضاح /100).

يبدو أنّ سيبويه هو أوّل من وضع أسس هذا الموقف حين تحدّث عن صيغ تصرّف الفعل لا عن الفعل باعتباره قسما كلاميا مجرّدا من كلّ سياق. فالأفعال في تقديره: "أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع" (الكتاب 1/ 12)[1]. وقد كان هذا التصوّر الخيط النّاظم لمختلف المواضع التي حدّث فيها عن صور تحقّق الفعل في "الكتاب". ولذلك اعتبر المقولة الحدثيّة قاصرة بمفردها عن تحديد الفعل لأنّ الفعل في نظره لا يستغني عن الاسم ولا يوجد إلاّ به[2].

ويبدو أنّ أغلب النّحاة بعد سيبويه قد نحوا هذا المنحى فوصفوا الأفعال على أساس أدوارها المحوريّة في الجملة. فقد أدخل الفارسي الصّرافم

---

[1] - آنظر تحليلنا لهذا التعريف ضمن (البعزاوي، الفعل العربي وخصائصه الإعرابية، موارد، 2011/16 صص18- 19. والمنصف عاشور، ملاحظات في رسالة سيبويه، حوليات الجامعة التّونسية، عدد2002/47).

[2] - يمكن التوسّع في هذا الموقف بالعودة إلى (السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج166/1) .

المعبّرة عن دلالة الذّات في وصفه للفعل، فعدّ الفاعل من تمام الفعل ونزّله منه منزلة الجزء من الكلّ (الفارسي عن الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 325/1). وسلك ابن يعيش السّلوك نفسه حين اهتم بالفعل باعتباره عنصرا إسناديا منجزا في الكلام، فنزّل الفاعل من الفعل منزلة "التنوين من الاسم" (ش.م، 14/1 -74-75)، وهو ما يتجلّى بوضوح في الموضع الذي يقع التّعبير فيه عن دلالة "الذّات" بضمير مستتر وصفه النّحاة بكونه مستكنّا في الفعل مضمرا فيه لا يفارقه[1].

بناء على هذا التّحليل، عرّف الشّريف "الفعل" بكونه: "مفردة ذات شكل جمليّ قابلة لاستقبال العناصر المعبّرة عن الإنشاء وعن الأطراف الاسميّة" (الشريف، 2008/ 386). ولعلّ قابليتها لاستقبال العناصر المعبّرة عن الأطراف الاسميّة في هذا السّياق، هي التي جعلت النّواة الحدثيّة قاصرة عن التّعبير بمفردها عن الفعل ولذلك عزّزها النّحاة بالمقولات المعبّرة عن دلالة الذّات ونزّلوها منها منزلة المضاف إليه من المضاف في المركّبات النّحويّة.

إنّ الإقرار بملازمة الذّات لنواة الفعل الحدثيّة راجع، في نظرنا، إلى تصوّر النّحاة للفعل وكيفية استيعابهم له. فقد اهتمّوا به باعتباره طرفا في علاقة ولم يكن عندهم لفظا مفردا. بل إنّ منهم من يرى أنّه من غير المعقول أن: "يتعلّق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجرّدة من معاني النّحو" (الجرجاني، الدلائل، 314). بهذا نفهم معنى قولهم: "والفعل إذا ذكر لم يكن بدّ من الفكر في فاعله، لأنّه لا ينفكّ منه، ويستحيل وجوده من غير فاعل" (الزجاجي، الإيضاح، 100). وعلى هذا الأساس أيضا وصفوا الأفعال بالثّقيلة والأسماء بالخفيفة لما تحمله الأفعال بالإضافة إلى مقولاتها الحدثيّة والزّمانية من سمات

[1] - يمكن العودة إلى هذه الملاحظة إلى (ابن يعيش، شرح المفصّل، ج14/1).

مقوليّة مستكنّة فيها من قبيل (± مذكّر) و(± مفرد) و(± حضور) تعبّر بها عن "الذّوات" في الوقت الذي تسعى فيه إلى تحقيق وجودها.

وهذا التصوّر الذي انبنى عليه وصفهم للفعل، قد انعكس بدوره على باقي الأقسام ولاسيّما على"الحرف"[1]. ولذلك عرّفوه بقولهم: "الحرف ما دلّ على معنى في غيره" (ابن يعيش، شرح المفصّل/ج8 ص2) ووصفوه بكونه "ما لا يستغني عن جملة يقوم بها" (الزجاجي، الإيضاح، 55). وقد أكّد السّيرافي تعامل النّحاة مع "الحرف" باعتباره جزءا من التّركيب بقوله: "وإن سأل سائل فقال: لم قال وحرف جاء لمعنى وقد علمنا أنّ الأفعال والأسماء جئن لمعان؟ قيل له: إنّما أراد وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل" (السّيرافي، شرح كتاب سيبويه،7/1). وهذا دليل على أنّ تصوّر معناه متوقّف على ما هو خارج عنه. وأنّ طلبه يقتضي إجراء ذاك الحرف في الكلام لأنّه من غير تركيب " لم يُفهم منه معنى" (المرادي، الجنى الدّاني، 23).

المهمّ في هذا الباب إذن، أنّ أغلب النحاة قد وصفوا "الفعل" باعتبار تركيبه للكلام في مستوى الإعراب. ويبدو أنّ تحديدهم للفعل على هذا الأساس راجع إلى أهميّة مبدإ الإعراب والعمل عندهم وما يلعبه من دور في توجيه اختياراتهم النّظرية والمنهجيّة. وقد انسحب ذاك الدّور على باقي الأقسام فكانت أغلب محاولاتهم في الوصف والتّفسير والتّعليل مشدودة إلى ذاك المبدإ تنطلق منه وتعود إليه وهكذا دواليك.

---

[1] - آنظر في هذا الباب كيفية تعامل النّحاة مع الأسماء المتّصلة بالأفعال بالعودة إلى (ابن يعيش، شرح المفصّل، ج6/ 68 و80 وشرح الكافيّة، ج2/ 202 وما بعدها). ويمكن العودة أيضا إلى (المنصف عاشور، 2004/ 125-186 ورفيق بن حمّودة، الاسميّة الفعليّة في التّراث النّحوي، 2003).

2 . "كلمة" و" فعل" تعدّد اصطلاحي أم اختلاف مفهومي؟:

2 .1 العادة في استعمال "كلمة" للدّلالة على "الفعل":

إذا أخذنا بعين الاعتبار هذه المعطيات، أمكننا أن نفهم طبيعة العلاقة بين مصطلحي "كلمة" و"فعل". فرغم استعمال المناطقة العرب مصطلح "كلمة" للتّعبير عن" الفعل"، فإنّ السّمات المقولية التي حدّدناها في كلّ من المصطلحين تدلّ على أنّ المقصود بـ" الكلمة " ليس "الفعل" بل هو كما يقول الشّريف: "شيء آخر له معنى الفعل وليس في لفظه ما يدلّ على الموضوع (أي الفاعل في اصطلاح النّحاة)" (50/2007). ولذلك اعتبر السّاوي تمثيل الفعل بالكلمة في العربيّة "ممّا جرت به العادة" (البصائر النصيرية، 87-88). ويبدو أنّ هذه العادة قد ترسّخت تدريجيا انطلاقا من مشاركة الكلمة للفعل في دلالتها على معنى مقترن بزمان معيّن.

2 .1.1. الكلمة ومفهوم الموضوع غير المعيّن:

إذا نظرنا في خصائص الكلمة بالتّوازي مع خصائص الفعل بدا لنا أنّنا إزاء مصطلحين يعبّران عن مفهومين مختلفين لا عن مفهوم واحد. فسكوت المناطقة عن "الموضوع" في حدّ الكلمة أو اعتباره "غير معيّن" يدلّ على أنّ الكلمة عندهم خالية من أيّ صرفم من الصّرافم المعبّرة عن "الموضوع" وهي متوقّفة على دلالتها الحدثيّة ودلالتها الحدثيّة فقط. وهذا التصوّر لم يكن حكرا على المناطقة العرب فحسب بل إنّ أرسطو نفسه لم يولِ أهميّة "للموضوع" ولا سيما في الموضع الذي تحدّث فيه عن حالات تصرّف الفعل باستخدامه مصطلح (cas de verbe). وقد ذكرنا في موضع سابق أنّ الرّواقيين قد تحدّثوا بدورهم عن الدّلالة الحدثية التي يفيدها الفعل وتنبّهوا إلى مظهر

وقوع الحدث دون أن يهتمّوا بـ"الموضوع" في حدّهم للكلمة. ولذلك أجمعوا على اعتبار الكلمة: "لفظا دالاّ على موجود لموضوع غير معيّن" (السّاوي، البصائر النّصيرية ، 88) [1].

في مقابل اهتمام المناطقة بالدّلالة الحدثيّة في تحديد الكلمة، يرى النّحاة أنّ الدّلالة **الحدثية** غير قادرة بمفردها على التّعبير عن الفعل. فكلّ نواة حدثية لا بدّ لها من صرافم تعبّر بها عن دلالة "الذّات" بما أنّ الفعل عندهم لا يستغني عن الاسم ولا يوجد إلاّ به. فهو لفظ مركّب يمكن أن يدلّ جزؤه على جزء معناه كما يتّضح من الفقرة الموالية.

2.1.2. الكلمة لفظة غير قابلة للتجزئة:

بيّن المناطقة في حدّهم للكلمة أنّها: "لفظة مفردة لا يدلّ جزؤها على جزء معناها" وذكروا في هذا الباب أنّ بعض الكلم: "يدلّ على زمان سالف مثل كتَبَ وضَرَبَ، وبعضها على المستأنَف مثل سيضربُ، وبعضها على الحاضر مثل قولنا يضربُ الآن" (الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، 41-42). فالكلمة تتضمّن في نظرهم من ناحية،ما اصطلح عليه الشريف بـ: "العناصر المعبّرة عن الإنشاء" (الشّريف ، 386/2008) من قبيل "السّين" في (**سَ)يضربُ**) و"الأطراف الاسميّة" (م.ن) من قبيل **الياء** في (يَضربُ)، ومن ناحيّة ثانية لا يوجد لها جزء دالّ على انفراده[2]. وهذا يبدو متدافعا بالمقاييس النّحويّة. ولذلك نبّه السّاوي إلى الفروق الموجودة بين المصطلحين على أساس أنّ: "تمشي وأمشي ومشت كلّها أفعال وليست كلّها كلمات لأنّ الكلمة ما لا يوجد لها جزء دالّ" (البصائر، 88). في حين أنّ **التّاء** في (تمشي) تدلّ عنده: "على **المخاطب والهمزة** في (أمشي)

[1] - ينظر أيضا على سبيل الذّكر لا الحصر، (ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة، 61).

[2] - آنظر بخصوص هذه الملاحظة على سبيل الذّكر (ابن رشد، تلخيص العبارة، 61).

تدلّ على **المتكلّم**" (م.ن،88). وبما أنّ التّعبير عن الاستقبال يقتضي في العربيّة استعمال مثل هذه الصّرافم فإنّ هذا يدلّ في نظره أيضا على أنّ: "لغة العرب تخلو من الكلمات المستقبلة" (م.ن،88).

بناء على ما تقدّم يبدو جليّا أنّ المقصود من "الكلمة" عندهم، لم يكن "الفعل" الذي يدلّ جزؤه على معنى بل هو شيء آخر له معنى الفعل وليس في لفظه ما يدلّ على الموضوع.

2.1.3. الكلمة والفعل والزّمان:

وقد انعكس الاختلاف في المقصود من مصطلحي (كلمة/فعل) أيضا في كيفيّة تمثّل المناطقة والنّحاة للدّلالات الزّمانية في "الكلم" و"الأفعال". فقد ميّز أرسطو بين دلالة الحاضر ودلالتي المستقبل والماضي حين جعل الحاضر النّواة التي تدور حولها دلالتا المستقبل والماضي. وهذا متأتّ في اعتقادنا، من تمثّله "للحاضر" على أساس أنّه نقطة محدّدة على خطّ الزّمان[1]. وهذه النّقطة المحدّدة يقع الاحتكام إليها في فهم الدّلالة الزّمانية التي يعبّر عنها مصطلح " cas de verbe". ويبدو أن المناطقة العرب قد نسجوا على هذا المنوال حين وصلوا "الكلمة" بمختلف الدّلالات الزّمانية وجعلوا الحاضر الزّمان الذي: "يُفهم به الزّمان الماضي والمستقبل" (ابن رشد، تلخيص العبارة،63). وهذا ما يؤدّي بنا إلى التّساؤل عن الدّلالة المظهرية للكلمة عندما تكون في الحاضر، هل نعتبرها منقضية (+ منقض) أو غير منقضية (- منقض)؟. فالحاضر يميّز مظهريا بين دلالتين هما: دلالة الماضي على الانقضاء ودلالة المستقبل على عدم الانقضاء ولكن لا يوجد مبدئيا، في تصوّرهم، محدّد لدلالة "الكلمة" عندما تكون في الحاضر؟

[1] Aristote ,(De l'interprétation,93)

يبدو أنّ في تمييز أرسطو بين مصطلحي "verbe" و "cas de verbe" وفي ترجمة ابن رشد لمصطلح "verbe" بـ"الكلمة غير المصرّفة" أكثر من دليل على أنّ "الكلمة" عندما تكون في الحاضر لا تعبّر عن دلالة مظهريّة عندهم فهي في وضع أشبه ما يكون بـ"وضع السّكون" بما أنّ الحاضر ليس موجودا بالفعل بل: "يأخذه الذّهن موجودا بالفعل" (ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة، 63). ولذلك كثيرا ما كانوا يستعملون قرائن زمانيّة دالّة على الحال كلّما تحدّثوا عن مظاهر تحقّق الحاضر. فبعض الكلم: "يدلّ على زمان سالف مثل كتب وضرب، وبعضها يدلّ على المستأنف مثل سيضرب، وبعضها على الحاضر مثل **يضرب الآن**" (الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، 41-42). وقد عزّز ابن رشد هذا الموقف حين اعتبر الحاضر زمانا يُستدلّ عليه ويُشار إليه بـ: "هذه السّاعة وهذا الوقت" (تلخيص كتاب العبارة، 63). وهو ما يقوّي في تقديرنا وعي المناطقة بأنّ الحاضر نقطة وهميّة وليست حقيقيّة[1] رغم أنّه "الزّمان الأعرف عند الجمهور" (م.ن) وعلى أساسه وصفوا الماضي بـ"الزّمان المتقدّم" والمستقبل بـ"الزّمان المتأخّر عنه" (م.ن،63-64).

في مقابل تصنيف المناطقة "للكلمة" مظهريا على أساس التّقابل بين الماضي "المتقدّم" والمستقبل "المتأخّر"، لا يعتبر النّحاة العلاقة بين "الأفعال"

[1] - يُذكر في هذا السيّاق أنّ ابن رشد قد علّق على كيفية تمثّل أرسطو للزمان الحاضر بقوله: "وأمّا هل ما يتخيّله من الزّمان الحاضر هو موجود على نحو ما يتخيّله أو ليس بموجود، فذلك ليس ممّا يُحتاج إليه في هذا الموضع" (تلخيص كتاب العبارة، 64). ويُذكر في هذا السيّاق أيضا أنّ المواضع التي ناقش فيها ابن رشد هذه المسألة تدلّ على أنّ الحاضر ليس له وجود حقيقي بل يمكن تخيّله والاستعانة به على فهم الزّمان الحقيقي. والأهمّ من ذلك في رأينا تأثّر كثير من النّظريات الحديثة بهذا التصوّر وتعاملها مع " الحاضر" باعتباره زمانا صفرا (آنظر في ذلك، Lyons,1980,p429).

علاقة تقابليّة محكومة بالتّباعد والانفصال بل هي قائمة في نظرهم على نوع من الاسترسال بين الانقضاء وعدمه (± منقض) بما أنّ الماضي: "ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطّلبي(...) وينصرف إليه أيضا بالإخبار عن الأمور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها..." (الرّضي، شرح الكافية، 225/2)[1] وأنّ المضارع قد يخرج إلى الماضي عند جزمه بـ(لَمْ) وإلى المستقبل عند نصبه بـ(لَنْ) أو عند دخول (السّين) و(سوف) على صيغته (م.ن، ج226/2-22)[2]. وقد أسّس سيبويه قبل ذلك لهذا التوجّه حين اعتبر أنّ الكلام قد يكون: "إعرابه إعراب فَعَلَ ومعناه لِيَفْعَلْ " (الكتاب،504/3). وهذا ما يقوّي في نظرنا حركيّة الصّيغ وعدم سكونها فهي دلالات متغيّرة تغيّرا يصل بالصّيغة إلى أن تنقلب حسب الشّريف إلى: "ضديدها (...) بل يمكن للشّيء أن ينقلب إلى ضدّه فإلى ضدّ ضدّه عائدا إلى ما يشبه أن يكون معناه الأصلي" (2002، ج958/2).

المهمّ في هذا السّياق أنّ النّحاة قد تعاملوا مع مختلف الدّلالات الزّمانية التي هي (الماضي/ الحاضر/ المستقبل) واهتمّوا بها في إطار اهتمامهم بالصّيغ المعبّرة عنها وهي (الماضي/ المضارع / الأمر)، دون أن يكون الحاضر عندهم نقطة وهميّة فهو زمان وصفه المبرّد بـ"الموجود" (المبرّد، المقتضب، ج214/3)[3] وهو يعبّر في الأصل عن عدم الانقضاء. ويبدو أنّ النّحاة لم يختلفوا في الإقرار

---

[1] - من المواضع التي حدّث فيها **الرّضي** عن خروج الأزمنة عن معانيها الأصلية، الموضع الذي تحدّث فيه عن مجيء الماضي بعد الموصول. يقول في هذا السيّاق: "قد يقع الماضي بعد الموصول.. وهو بمعنى المستقبل لتضمّنه معنى الشّرط: الذي أتاني فله درهم" (الرّضي، شرح الكافيّة، ج268/1).

[2] - يمكن التوسّع في هذه الملاحظة بالعودة إلى (الشّريف، 56/2007. والبعزاوي، 23/2011-24).

[3] - نذكّر بأنّ أحوال الفعل الثّلاث حسب المبرّد هي: "الماضي، والموجود، والمنتظر" (المبرّد، المقتضب، ج214/3).

بكينونة الزّمان الحاضر وإنّما اختلفوا في دلالة الصّيغة المعبّرة عنه. فمنهم من يرى أنّ "المضارع" صيغة: "مبهم(ة) لصلاحيته(ا) للحال والاستقبال" (الرضّي، ش. ك،2/ 227)[1] ومنهم من يعتبرها صيغة خالصة للحال وأنّه: "من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصّة كما لأخويه" (م.ن، 226/2). فهو لم يخرج في نظر هؤلاء إلى: "حيّز المضيّ والانقطاع، ولا هو في حيّز المنتظر الذي لم يأت وقته، فهو المتكوّن في الوقت الماضي وأوّل الوقت المستقبل" (الزجّاجي ، الإيضاح في علل النّحو، 87)[2] .

بناء على هذا التمشّي يمكننا الإقرار أيضا بالفرق بين "الكلمة " في مفهومها الرّواقي و"الفعل" عند النّحاة العرب. فقد رأينا فيما تقدّم أنّ الرّواقيين قد اعتبروا "الكلمة" حركة "ممكنة " فاختصروا دلالتها المظهريّة في عدم الانقضاء وعدم الانقضاء فقط (-مقض)، وهو ما يجعلها متناسبة مع بعض الصّيغ دون باقي الصّيغ، في حين توصّل النّحاة انطلاقا من تعاملهم مع صيغ الأفعال إلى مختلف الدّلالات المظهريّة الأصلية والدّلالات التي يمكن أن تنقلب إليها الصّيغة متى خرجت عن معناها الأصلي. وهذا ما حدا ببعض الباحثين، كما سيتّضح لاحقا، إلى الإقرار بـ: "وجود اختلافات جوهريّة بين

---

[1] - يذكر في هذا السيّاق أنّ البصريين هم الذين يقولون بهذا الرّأي ويعتبرون أنّ المضارع: "يكون شائعا فيتخصّص، كما أنّ الاسم يكون شائعا فيتخصّص، ألا ترى أنّك تقول "يذهب" فيصلح للحال والاستقبال، فإذا قلت "سوف يذهب" اختصّ بالاستقبال، فاختصّ بعد شياعه، كما أنّ الاسم يختصّ بعد شياعه" (ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج549/2).

[2] يُذكر في هذا السيّاق أنّ ابن رشد قد انتصر إلى الموقف الأوّل عندما حدّث عن عدم وجود صيغة خاصّة بالزّمان الحاضر في لسان العرب. إذ الصّيغة التي توجد له في كلام العرب: "مشتركة بين الحاضر والمستقبل – مثل قولنا يصحّ ويمشي" (ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة، 63).

صناعتي المنطق والنّحو في مستوى تقسيم الكلم من وجهة نظر نحويّة ومَقْوَلَةِ الوجود من حيث هي مقابل للتّقسيم من وجهة نظر منطقيّة" (بن حمّودة، 2004/ 342).

وقد يكون من المفيد الإشارة في هذا السيّاق أيضا إلى أنّ النّحاة قد تصوّروا الزّمان الذي يعبّر عنه "الفعل" تصوّرا مغايرا للتصوّر الذي نتج عن تعامل المناطقة مع"الكلمة". فقد اعتبر المناطقة الماضي "زمانا متقدّما " والمستقبل "زمانا متأخّرا" [1] ورتّبوا الأزمنة ترتيبا خطّيا لا يتناسب مع وجهة النّظر النّحوية السّائدة والتي يقول أصحابها بأسبقيّة الفعل المستقبل في المرتبة ثمّ "فعل الحال" ثمّ الماضي[2]. وقد علّلوا ذلك بقولهم: "اعلم أنّ أسبق الأفعال في التقدّم الفعل المستقبل. لأنّ الشّيء لم يكن ثمّ كان، والعدم سابق للوجود، فهو في التقدّم منتظَر، ثمّ يصير في الحال (ثمّ) ماضيا فيخبر عنه بالمضيّ" (الزجّاجي، الإيضاح في علل النّحو، 85). وهذا التصوّر يترجم كيفيّة تمثّل النّحاة لمفهوم الزّمان. فهم يطرحونه، كما يطرحون عددا من المسائل النّحويّة، باعتباره مفهوما مجرّدا في الذّهن ويترجمون الأسبقيّة في الذّهن بأسبقيّة في الكون اللّغوي. في حين أنّ تصوّر المناطقة لهذا المفهوم العائد بطبيعته إلى "الكلمة" منطلقه بعبارة بن حمّودة، وهو يقصد على وجه التّحديد اليونانيين ونحاة الإسكندريّة: "المنجزات العينيّة ودرجة التّجريد فيه ضعيفة تكتفي في الغالب بالجوامع اللّفظيّة المشتركة بين الصّور المنجزة " (بن حمّودة، 2004/339).

---

[1] - آنظر بخصوص هذه الملاحظة (ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة، 63-64).

[2] - نشير في هذا السيّاق إلى أنّ من النّحاة من يعتبر أنّ الحال أوّل الأفعال ويكون أقرب إليه في التّرتيب المستقبل وتاليه الماضي. وقد نقل **السّيرافي** حجّة هؤلاء أثناء شرحه لكتاب سيبويه: (الجزآن الأوّل والثّاني).

2 . 2 "فعل" و" كلمة" مصطلحان لمفهومين مختلفين:

لقد اتّضح لنا انطلاقا من هذه النّزعة في التّعامل مع مصطلحي " كلمة" و"فعل" أنّنا إزاء مصطلحين يعبّران عن مفهومين مختلفين وأنّ المناطقة العرب يدركون تماما أنّ المقصود من "الكلمة" ليس"الفعل" الذي يدلّ جزؤه على جزء معناه بل هو لفظ ذو معنى فعلي ليس فيه بعبارة الشّريف "رائحة الفاعل" (الشريف، 50/2007). وقد يكون وعيهم بالاختلافات القائمة بين الصّناعتين من الأسباب الوجيهة التي حملت الزجاجي إلى التّذكير بما يوجد: "بين "أوضاع النحو" و"أوضاع المنطق" من فروق" (الإيضاح في علل النحو، 48)[1]. إلاّ أنّ التّسليم بصحّة نتائج هذا التّحليل يقودنا إلى التّساؤل عن الأسباب التي جعلت المناطقة العرب يستعملون مصطلح "كلمة" بدل مصطلح "فعل" ويذكّرون القارئ في كلّ مرّة بأنّ الكَلِمَ هي التّي يسمّيها أهل العلم باللّسان العربي الأفعال؟ [2].

3- دواعي تسمية المناطقة العرب مصطلح "فعل" بالـ "كلمة":

أثبتنا من خلال مقارنتنا بين مصطلحي (كلمة/ فعل) وما يتّصل بهما من خصائص أنّنا إزاء صناعتين مختلفتين: واحدة نحويّة والأخرى منطقيّة. ولكنّ التمييز بين المسلكين، على أهمّيته، قد لا يفي وحده بالغرض، إذ البحث في الأسباب الكامنة وراء استعمال مصطلح " كلمة" بدل مصطلح "فعل" نعتبره

[1] - يمكن التوسّع في هذه الملاحظة بالعودة إلى (الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق ،44-45-46 ورفيق العجم، المنطق عند الغزالي، 89 وتوفيق قريرة، المصطلح النّحوي وتفكير النحاة العرب، صص 87. 92).

[2] - آنظر (الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، 41 والسّاوي، البصائر النّصيرية، 97).

من الأغراض الوجيهة في تفسير مظاهر اتّصال العلوم بعضها بالبعض الآخر وفي استيعاب كيفيّة تعامل المناطقة والنّحاة مع المصطلحات الواصفة.

وعلى هذا الأساس فإنّ الأسباب التي حملت المناطقة العرب على التّعبير عن "الفعل" بـ"الكلمة" متعدّدة يمكن اختزالها بالعودة إلى ما كتبوه عن "أجزاء الأقاويل"، في ثلاثة أسباب رئيسية:

3-1. انعدام مقابل للمفهوم المنطقي في التراث النّحوي:

قد يكون انعدام وجود مقابل لمصطلح " كلمة" بالمعنى المنطقي للمصطلح في التّراث النّحوي من الأسباب التي جعلت المناطقة يصلون بين "الكلمة" و"الفعل" على جهة التّقريب. ولذلك اعتبر السّاوي استعمال "الكلمة" بدل "الفعل" من قبيل: "(ما) جرت به العادة" (السّاوي، البصائر، 88). وقد بدا لنا في هذا الباب أنّ أغلب المناطقة قد عبّروا عن "أجزاء الأقاويل" بمصطلحات (الاسم و الكلمة والأداة)[1] في حين استعمل النّحاة العرب (الاسم والفعل والحرف) في باب"أقسام الكلم" فكانت اصطلاحاتهم متباينة في أغلبها باستثناء "الاسم"[2] الذي يدلّ بدوره عن تباين الأغراض واختلافها[1].

---

[1] يذكر في هذا الإطار أنّ الفارابي قد استعمل "الحرف" ولم يستعمل "الأداة " كما في قوله: "والألفاظ المركّبة إنّما تتركّب عن هذه الأصناف –أعني عن الأسماء والكلم والحروف" (الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، 56) وإن كان النّحاة والمناطقة يميّزون بدورهم بين الحروف والأدوات.

[2] - يذكر في هذا الباب أيضا أنّ بن حمّودة قد بيّن في معرض حديثه عن ترجمة ابن المقفّع لرسالة فرفريوس (Porphyre) وترجمته المختصرة لـ"الأرغانون" (Organon) الاختلافات الجوهريّة بين صناعتي المنطق والنّحو في مستوى تقسيم الكلم. وذكر من خلال تلك التّرجمة: "أنّ المصطلح الوحيد المشترك بين التّراث النّحوي وهذا الكتاب (يعني ترجمه ابن المقفّع) هو"الاسم""(بن حمّودة، 341/2004).

ومع أنّ "الكلمة" تشبه "الاسم" و: "تشاركه في أنّها إذا قيلت مفردة بذاتها فُهم منها معنى مستقل بذاته كما يُفهم ذلك من الاسم إذا قيل مفردا بذاته «(ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة، 64)، وأنّها: "تكون في كلّ شيء كالاسم" (ابن سينا، منطق المشرقيين 134/133) فقد وصل المناطقة بينها وبين الفعل لأنّ الاسم موجود عندهم قسيما للكلمة وليس مرادفا لها وأنّ مشابهتها للفعل أقوى من مشابهتها للاسم بما أنّها تشاركه في المعنى وفي الزمان ولا تشارك الاسم إلاّ في الدّلالة على المعنى. ولذلك كثيرا ما كانوا يستعملون تراكيب وجملا اعتراضيّة لتأكيد تلك المشاركة وتوجيه صلة الكلمة بالفعل دون باقي الأقسام كما في قولهم: "والكلم هي التي يسمّيها أهل العلم باللّسان العربي الأفعال" (الفارابي، الألفاظ،41) أو و"الكلم هي الأفعال" (م.ن، 42) أو في قولهم: "والكلمة يسمّيها النّحويون فعلا" (السّاوي، البصائر،88) أو: "الكلمة – وهي التي تسمّى عند نحويي العرب الفعل – هي..." (ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة، 61). وهذا دليل على أنّهم يتعاملون مع هذه الأقسام ويقيسون ما وصلوا إليه في هذا الباب بما استقرّ عند النّحاة من حدود وتصنيفات. وهو ما قد يفسّر شدّة التّلازم بين ما هو منطقي وما هو نحوي ويبرّر إمكانيّة إرجاع المنطق إلى النّحو لأنّه ليس من الطّبيعي، كما يقول الشّريف: "أن نفسّر أهمّ أداة طبيعية معبّرة عن عقل الإنسان بنظام صناعي ندّعي أنّه يجاوزها" (الشريف،1021/2002).

---

[1] رغم اشتراك المناطقة والنّحاة في التّعبير عن قسيم "الفعل" و"الحرف" بنفس المصطلح، فإنّ اعتبار المناطقة الاسم: "لفظا دالاّ على معنى من غير أن يدلّ على زمان" (ابن سينا، كتاب النّجاة، ج1/ 18- 19 ومنطق المشرقيين ،133) يجعل للاسم حدّا منطقيا مختلفا عن حدّه النّحوي بما أنّ هذا التعريف يقتضي أن يكون: " كثير من الحروف أسماء، لأنّ من الحروف ما يدلّ على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو إنّ ولكنّ وما أشبه ذلك" (الزجّاجي، الإيضاح، 48).

2-3 كيفية تصوّر المناطقة مفهوم "فعل":

ومن الأسباب المفسّرة لتسميتهم "الفعل" بـ"الكلمة" أيضا الكيفيّة التي تصوّر بها المناطقة أنفسهم "الفعل". فهم يقدّرون أنّ هذا المصطلح يدلّ على "حدث" موجود في "الخارج" أو في "النّفس" وما في النّفس يُعتبر في نظرهم: "مثالات ومحاكاة لـ(ما هو) خارج النّفس" (الفارابي، كتاب الحروف،76). وهذا ما يجعله أثرا محسوسا يمكن التّعامل معه وتحديد خصائصه على هذا الأساس. وبالفعل، فقد أكّدوا على هذه الخاصيّة وعدّوه من خواصّ الشّيء المتحرّك[1]. وعلى هذا ربطوا بينه وبين "الكلمة" باعتبارها منجزا عينيا [2].

وهذا التّمشي في التّعامل مع "الفعل" متولّد من تصوّر منطقي بسيط لـ "أقسام الكلم" - أسّس له اليونانيون ونسج المناطقة العرب على منوالهم- منطلقه كما يقول بن حمّودة:" المنجزات العينيّة " (بن حمّودة،339/2004). وهو ما حمله على الإقرار بضعف درجة التّجريد في هذا التصوّر والتّسليم

[1] - آنظر في هذا الباب على سبيل الذّكر (الكندي، رسالة في الجواهر الخمسة ص32 وما بعدها).

[2] - يبدو أنّ لهذا التصوّر صدى عند النّحاة المتأخّرين. فقد ذكر الزجّاجي أنّ الأفعال "عبارة عن حركات الفاعلين وليست في الحقيقة أفعالا للفاعلين" (الزجّاجي، الإيضاح ،53) وميّز ابن السرّاج بين اللاّزم والمتعدّي على هذا الأساس فاعتبر اللاّزم "دالاّ على خلقة أو حركة للجسم في ذاته" (الأصول في النّحو، ج203/1) والمتعدّي اعتبره "كلّ حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها "(م.ن). فاكتست الأفعال بذلك بعدا حسيّا فيزيائيا يوضّح طبيعة العلاقة بينها وبين العناصر المتّصلة بها (يمكن التوسّع في هذا المبحث بالعودة إلى البعزاوي ،2008، 67-68).

بانعدام أي شبه بين المقاربة المنطقيّة والمقاربة التّراثية " لأقسام الكلم " والتي تتّسم بـ"صبغتها الذّهنيّة التجريدية" (م.ن، 338).

المهمّ في هذا الباب أنّ مقاربة المناطقة للفعل باعتباره منجزا عينيا محسوسا قد قوّى نزعتهم في الرّبط بينه وبين الكلمة، وأنّ تصوّرهم له بمعزل عن "الذّات" لم يكن مناقضا لاختياراتهم المنطقيّة. فتغاضيهم عن بعض المعطيات التي بدت لهم غير مفيدة في هذا الباب، قد جعلتهم يترجمون "الفعل" بـ "الكلمة" ويحملونها عليه على أساس ما يوجد بينهما من اشتراك دلالي. فالمنطقي كما يقول السّاوي: "يكفيه أن يعلم أنّه من الممكن وجود لفظة دالّة على معنى (...) لا دلالة لجزء منها على جزء من أجزاء هذا المعنى فتكون مفردة " (البصائر ،88-89).

3.3 . مشاركة "الكلمة" "الفعل" في الدّلالة المفهومية:

لقد بدا لنا انطلاقا من هذه النّزعة في التّعامل مع الفعل أيضا، أنّ من الأسباب التي حملت المناطقة على المساواة بين "الكلمة" و"الفعل" مشاركتها له في دلالتها المفهوميّة [1]، رغم أنّ هذه المشاركة لا تعني المساواة بين المصطلحين. فالفعل عند النّحاة أعمّ منه عند المنطقيين، لكونهم: "يسمّون الكلمات المؤلّفة مع الضّمائر، كقولنا: أمشي أيضا، فعلا" (موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ،1996، 204). وهذا معناه أنّ "الكلمة" أخصّ من "الفعل" وأنّ الاشتراك في الدّلالة المفهوميّة مع الفعل وإن كان مفيدا في بيان خصائص "الكلمة" والتّمييز بينها وبين "الاسم" و"الأداة"، فإنّه لا يعبّر عن ماهيّة الكلمة

[1] - نعني بالدّلالة المفهوميّة، دلالة الكلمة على معنى مقترن بزمان معيّن من الأزمنة الثّلاثة.

لأنّ من شروط الحدّ عندهم أن يكون بعبارة الغزالي: "مساويا للمحدود في المعنى" (معيار العلم في فنّ المنطق، 172).

ومع أنّه يعسر على الباحث بمفرده الإلمام بمختلف الدّوافع التي حملت المناطقة على ترجمة "الفعل" بـ"الكلمة"، بسبب تشعّب الصّناعة المنطقيّة واعتمادها أداة لوصف الأشياء في العلوم المختلفة، فقد حاولنا تركيز اهتمامنا على هذين المصطلحين للظّفر ببعض تلك الدّوافع دون أن نغفل عن وعي المناطقة العرب بما يوجد بينهما من فروق. فالهدف من عقد الصّلة بين "الكلمة" و"الفعل"، تفسير مصطلح"الكلمة" وإن كان بحمله على ما هو أعمّ منه، لأنّ المهمّ عند المناطقة حدّ ماهيّة الشّيء بقطع النّظر عمّا يمكن أن يعبّر عنه من معان. وهذا ما يستفاد من كيفيّة تصنيفهم لـ"الكلمة" ضمن الألفاظ المفردة. فالمنطقي في رأيهم: "يكفيه أن يعلم أنّه من الممكن وجود لفظة دالّة على معنى لا دلالة لجزء منها على جزء من أجزاء هذا المعنى" (السّاوي، البصائر ،88-89).

4. طبيعة العلاقة بين الصّناعتين:

1.4. عدم وجاهة القول بتبعية علم النّحو لعلم المنطق:

يتنزّل هذا العنصر في إطار التّأكيد على أهميّة المسائل والمفاهيم الواقعة بين المنطق والنّحو في تحديد طبيعة العلاقة بينهما والتّذكير ببعض المواقف النّقدية من "النّحو" وتعديلها على نحو يسمح باستيعاب ما يحدث بينه وبين "المنطق" من تعاملات. وقد عُرفت تلك المواقف بربطها المتين بين "النّحو" و"المنطق" واعتبارها النّحو، كما يقول المهيري: "مدينا للفلسفة اليونانيّة بأهمّ معطياته" (المهيري، 1993/ 85).

وقد كان "ماركس"(Merx) من بين القائلين بمماثلة المصطلحات والمفاهيم النّحويّة العربيّة للمصطلحات اليونانيّة. إذ اعتبر أنّ تقسيم النّحاة الكلام إلى فعل واسم وحرف من أثر تقسيم أرسطو له. وأرجع "الحال" و"الظّرف" و"الخبر" وغيرها من المصطلحات النّحوية إلى المنطق الأرسطي، وكأنّ النّحو يفتقر إلى جهاز مصطلحي خاصّ به ولم يرق إلى أن يكون نظرية متناسقة واضحة المعالم[1]. بل إنّ مصطلحات الإعراب المميّز لهذه النّظرية من قبيل "الرّفع" و"النّصب" و"الجرّ": "ليست سوى ترجمة لمصطلحات يونانيّة" (م.ن،87) وأنّ عدم وجود مصطلحات من قبيل "المسند إليه" (sujet) راجع، في نظره، إلى كون أرسطو "لم يقرّه في معناه النّحوي" (م.ن)[2].

غير أن هذا الموقف لا يعبّر عن واقع النّحو العربي ولا يتناسب مع ما تتميّز به النّظريّة النّحويّة من شمول وتناسق، فهو ترجمة لاختيارات نظريّة وأهداف مسبقة بنى على أساسها "ماركس" وغيره من الدّارسين- عربا كانوا أو مستشرقين- عددا من الأحكام والآراء. ويُفترض أن تكون تلك الأحكام نتيجة اطّلاع شامل ومعرفة معمّقة بالفلسفة الكامنة وراء هذه الصّناعة. بل إنّ من

---

[1] - يمكن العودة إلى هذا الموقف مفصّلا في مقال عبد الرّحمان الحاج صالح (النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلّة كلّية الآداب بالجزائر، عدد1/1964 ومقال عبد القادر المهيري، خواطر حول علاقة النّحو بالمنطق واللّغة، حوليات الجامعة التّونسية، عدد10/1973).

[2] نشير في هذا السيّاق إلى أنّ "غويدي" (Guidi) وإبراهيم مدكور قد كانا من بين المتبنّين لهذه الآراء التي لقيت ردود فعل عديدة بداية من النّصف الثّاني من القرن العشرين. فقد تصدّى عديد الباحثين لهذه الآراء بالنقاش أو قابلوها بالرفض، ولعلّ أهمّ بحث ظهر في هذا الموضوع المقال الذي كتبه عبد الرّحمان الحاج صالح بعنوان: "النحو العربي ومنطق أرسطو" ومقال عبد القادر المهيري "خواطر حول علاقة النّحو بالمنطق واللّغة". وقد توسّع بن حمّودة في مناقشة فرضيّة تأثّر النّظريّة النّحويّة بالتّراث الإغريقي وفنّدها بناء على جملة من المعطيات يمكن العودة إليها والتوسّع فيها ضمن (بن حمّودة، 2004/ 338-339)

الجوانب المفيدة، في نظر البعض، لإصدار أحكام من هذا القبيل ضرورة توفّر: "معطيات إضافيّة من نوع الوثائق التّاريخية" (م.ن،89).

ولذلك فإنّ التّقارب بين المفاهيم والمصطلحات المعتمدة بين المنطق والنّحو أو التّشابه بين المنهجين في التّعامل مع المصطلحات لم يكونا كافيين للحديث عن تأثّر اللاّحق بالسّابق خاصّة إذا علمنا أنّ أقدم ما ترجم من مؤلّفات أرسطو: "لم يُنقل إلى العربيّة قبل منتصف القرن الثّاني الهجري" (م.ن، 90). وهذا معناه أنّ القول بتأثير المنطق بمقولاته وفرضياته في النّحو لم يكن بعبارة المهيري في: "عهد نشأته وإنّما ابتداء من القرن الثّالث حين أصبح النّحو ميدان مناقشات لا حدّ لها ومجادلات هدفها الإقناع على أساس متطلّبات العقل لا على أساس مقتضيات اللّغة" (م.ن، 92)

المهمّ في هذا السيّاق أنّ العودة إلى مناقشة هذه المسألة من جديد يمكن أن تكون مدخلا مناسبا يُستفاد منه في وصف القضايا اللّغويّة بما في ذلك الجهاز الاصطلاحي الذي تحتكم إليه كلّ صناعة في التّفسير. فنحن نسلّم بأنّ المنطق لغة كونيّة تعتمدها العلوم لوصف الأشياء، ولكنّ ذلك لا يعني أنّ الصّناعة المنطقيّة أكثر وضوحا من الصّناعة النّحويّة، وأنّنا نحتاج فعلا إلى تلك الصّناعة لتوضيح القضايا الإعرابيّة النّحويّة [1]. فالمنطق يعبّر عن الأبنية والأدوات اللّغويّة برموز موافقة لها تسهّل حساب القضايا (calcul des propositions). ولكنّ هذه العمليّة التي أصبحت العلاقات المنطقيّة بموجبها

[1] - نشير في هذا السيّاق إلى أنّ كواين (Quine) قد دعا إلى اقتراح استعمال الوسائل والمفاهيم المنطقيّة لـ"توضيح القضايا الإعرابيّة النّحويّة " اعتقادا منه بأنّ النّحو غير قادر على تمييز حدوده البنيوية قدرة المنطق. وقد علّق الشّريف على هذا الموقف وبيّن قدرة النّحو لا استيعاب الدّلالات المتحقّقة فقط بل على التكهّن الدّلالات الممكنة، يمكن العودة إلى ذلك ضمن (الشّريف ،2002/ 100-101).

معادلات جبريّة[1]، لا يمكنها أن تعبّر عن مختلف الدّلالات التي تفيدها الأبنية النّحويّة لأنّ الصّياغة المنطقيّة لا تؤدّي دلاليا، كما يقول الشّريف: "إلاّ ما تتضمّنه مقدّماتها" (99/2002). وعلى هذا الأساس نفهم قوله: "إنّه ليس من الطّبيعي أن نفسّر أهمّ أداة طبيعيّة معبّرة عن عقل الإنسان بنظام صناعي ندّعي أنّه يجاوزها" (م.ن، 1021).

يبدو من خلال هذا الطّرح أنّنا أمام موقف جديد، يشيد صاحبه بأهميّة المداخل النّحوية في التّعامل مع بعض المسائل والمفاهيم المنطقيّة ويدعو إلى ضرورة: "دخول المنطق من النّحو" (م.ن، 1022) بما أنّ المنطق يعتمد على: "تجريد الإنجاز اللّغوي ولا يعتمد على الأبنية الإعرابيّة المجرّدة نفسها"(م.ن).

4. 2. أهميّة التقاطعات في بيان الصّلة بين الصّناعتين:

رغم وجاهة هذا التصوّر الذي تفطّن صاحبه إلى أوّليّة "النّحو" على "المنطق" وتماسكه، فإنّنا ننبّه في هذا الموضع إلى أهميّة التقاطعات الموجودة بين الصّناعتين ونؤكّد على ما توفّره من فوائد منهجيّة ومعرفيّة. فنحن نقدّر أنّ المناطقة العرب مثلا قد اهتمّوا بـ"المقولات المنطقيّة" وهم على وعي تامّ بما كتبه النّحاة في الموضوع وأنّ تعاملهم مع "أقسام الكلام" لم يكن بمنأى عمّا عرفوه عنها في النّحو بل إنّهم كثيرا ما كانوا يقيسون تصوّراتهم بما وُجد عند النّحاة من تصوّرات. وهو ما يدلّ على أنّ منهجهم في التّعامل مع الموضوعات لم يكن بمعزل عن منهج النّحاة في التّعامل معها وأنّ المسائل والمفاهيم التي اهتمّوا بها لم تكن من مشاغلهم المنطقيّة فحسب، وإنّما هي من مشاغل

[1] Les relations logiques prenaient la forme d'équations que l'on pouvait traiter algébriquement (Alain Chauve, La Logique et sa signification philosophique, 103) .

النّحويين أيضا. فالأبنيّة اللّغويّة التي يسمّيها المناطقة "قضايا" هي أبنيّة نحويّة خالصة والعلاقات المنطقيّة المحدّدة لها هي علاقات نحويّة. غير أنّ اختلاف الأهداف وتباين المنطلقات قد حملتهم جميعا إلى مقاربة الموضوعات بطرق مختلفة. وعلى هذا الأساس ترجم المناطقة قواعد اللّغة الطّبيعية بقواعد صناعية موافقة لها قصد شكلنة الأبنية وحساب الدّلالات النّحويّة.

فالاهتمام بـ"الخبر" الذي يُطلقون عليه عبارة "القول الجازم" يُقابله "الخبر" بالمعنى البلاغي عند النّحاة. ودراسة هذا المصطلح تقتضي الاهتمام بمصطلحات أخرى ملازمة له من قبيل "الموضوع" و"المحمول" و"الرّابطة" (copule) وهي مقابلة بدورها لمصطلحات "المسند إليه" و"المسند" و"الإسناد". فالرّابطة لا تختلف عن"الإسناد". وهي مفهوم مجرّد يدلّ على ارتباط المحمول بالموضوع وذلك: "إمّا بالفعل ومصرّحا به كما يوجد الأمر فيما عدا لسان العرب وإمّا بالقوّة ومضمرا كما يوجد الأمر في الأكثر في لسان العرب" (ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة، 68)[1]. وأمّا "الإيجاب" و"السّلب" فهما "إثبات" و"نفي"، إذ الإيجاب "الحكم بإثبات شيء لشيء والسّلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء" (م.ن، 69). وكذا الشّأن بالنّسبة إلى مصطلحي "الجازم" و"غير الجازم" فـ"غير الجازم هو الإنشاء" كما كان"الجازمُ الخبرَ".

ومع أنّ أرسطو قد اعتنى بالجازم من الأقوال وجعل قصده في كتاب "العبارة" مقصورا على: "التكلّم في القول الجازم" (م.ن،66)، فإنّ الذي يعنينا في هذا السّياق أنّ المناطقة العرب قد تجاوزوا بعبارة ميلاد: "بعض ما ذهب إليه أرسطو إذ سعوا بتأثير من النّحاة إلى التوسّع في دراسة الأقوال المتّصلة

[1] - يمكن التوسّع في مفهوم الرّابطة عند المناطقة العرب بالعودة إلى (ميلاد، 2001/ 366 - 367).

بمفهوم الإنشاء" (ميلاد،2001/ 369). وقد أدّى ذلك إلى مجاوزتهم القاعدة المنطقيّة التي تُعنى بالأقوال والقضايا على أساس (الصّدق والكذب) وتنبّههم إلى أنّ اللّغة لا تقوم على الصّدق والكذب فقط بل تتبنّاهما معا فتعبّر عن الجازم وغير الجازم من الأقوال.

بناء على ما تقدّم بدا لنا التوجّه في مجاوزة الأقوال التي تقبل التصديق والتّكذيب واضحا عند المناطقة من خلال تصنيفهم لمباحث الأقوال غير الجازمة. فقد عدّد الفارابي أجناس القول التّام واختزلها في خمسة أجناس هي : "جازم وأمر وتضرّع وطلبة ونداء" (الفارابي، شرح العبارة،149)[1]. وعمل على تفصيل القول فيها فأدرج تحت "الأمرِ" "النّهيَ" بما أنّه لا يوجد: "في اللّسان العربي اسم يجمعهما" (الفارابي، شرح العبارة، 139) وهو ما اضطرّه إلى أن: "(يُ)سمّيهما جميعا باسم أحدهما وهو الأمر" (م.ن). وألحق "النّداء" بـ"الأمر" بما أنّ "النّداء" لا يخلو في الأصل من فعل مستقبل كالأمر والتضرّع والطّلبة إلاّ أنّ العادة قد جرت فيه أن يكون مضمرا (م.ن). كما أرجع "الطلبة" وما يكون بمنزلته إلى "الأمر" باعتبار أنّ "الدّعاء"، وهو طلب: "بمنزلة الأمر والنّهي" (سيبويه، الكتاب،142/1). وهذا التمشّي في ترتيب الأقوال غير الجازمة[2] يدلّ

---

[1] يذكر في هذا السّياق أنّ الفارابي قد صنّف أجناس القول التّام في كتاب الحروف تصنيفا مغايرا للتّصنيف الذي وضعه في "العبارة" وقد بين ميلاد الفرق بين التّصنيفين وانتهى إلى أنّ للفارابي مذهبين في التّعامل مع الأقوال غير الجازمة (2001/ 369 -374).

[2] يقرب تعامل الفارابي مع الأقوال غير الجازمة من تعامل النّحاة مع الإنشاء دون أن يكون مماثلا له من ذلك أنّ الفارابي قد حافظ مثلا على نوع من التّوازي بين "الأمر" و"النّهي" باعتبارهما عملين مختلفين لا يقعان: "إلاّ بالفعل مظهرا أو مضمرا" (سيبويه، الكتاب، 137/1)، دون التنبّه إلى ما يوجد بينهما من استرسال دلالي من قبيل تعبير صيغة "الأمر" عن "النّهي" كما في قولك "حَذَرك وحذَارك" (سيبويه، الكتاب،249/1) وفي قولك "تجنّب" و"احذر" و"ابعد" وهي ألفاظ من الأمر: "ولكن جرى كلام الجمهور على أن يقال نهي وإن

على ما يوجد من تماسّ بين المنطق والنّحو ويؤكّد مظاهر من التّعامل المباشر وغير المباشر بين الصّناعتين. فنحن في حاجة إلى دراسة المعاني النّحويّة وتحديد الدّلالات التي تفيدها الأبنية اللّغوية سواء انطلقنا من الأبنية الإعرابية المجرّدة أو من تجريد المنجز اللّغوي. المهمّ في هذا الباب أنّ المقياس المحدّد لسلامة اختيارنا هو مدى ما يوفّره كلّ مدخل من المدخلين المذكورين من نجاعة تفسيرية.

خاتمة المبحث:

حاولنا في هذا المبحث تتبّع "الكلمة" و"الفعل" في الصّناعتين المنطقيّة والنّحويّة، فتوسّعنا في خصائص كلّ واحد منهما واكتشفنا ما بينهما من فروق تأكّد لنا بها أنّنا إزاء مصطلحين مختلفين. وقد بدا لنا في هذا السيّاق أنّ "الكلمة" مصطلح يتناسب والمجالات التي اختارها له المناطقة كما كان الفعل المصطلح المعبّر عن المعنى المراد به في النّحو. ولذلك نبّهنا إلى أنّ ترجمة "الفعل" بـ"الكلمة" لا تعني البتّة تماثل المنطلقات بين المنطق والنّحو خاصّة أنّ المناطقة لا يعتدّون بالصّرافم المعبّرة عن "الذّات" في تعاملهم مع "الكلمة" وأنّ النّحاة العرب لا يهملونها في تحديد ماهيّة الفعل وبيان خصائصه.

وقد أفضى الاهتمام بهذين المصطلحين إلى البحث في الأسباب التي جعلت المناطقة يترجمون "الفعل" بـ"الكلمة" فبدا لنا أنّ انعدام وجود مقابل لمصطلح "كلمة" بالمعنى المنطقي للمصطلح في التّراث النّحوي أحد تلك الأسباب وأنّ سعي المناطقة إلى تقريب"المصطلح" وتفسيره ولو بحمله على ما هو أعمّ

كان بلفظ الأمر" (م.ن). وهذا ما يجعل تعامل النّحاة مع الدّلالات النّحوية مختلفا عن تعامل المناطقة معها.

منه من بين الأسباب الوجيهة في تلك التّرجمة أيضا، خاصّة إذا أدركنا أنّ أغراض المناطقة غير أغراض النّحاة وأنّ أهدافَهم غيرُ أهدافِهم.

وقد تمكنّا في هذا المبحث أيضا من التّفريق بين منهجين في التّعامل مع الأبنيّة اللّغويّة وتحديد دلالاتها رغم حرص المناطقة على المواءمة قدر الإمكان بين الأبنية المنطقيّة والأبنية النّحويّة وسعيهم إلى مجاوزة الأقوال الجازمة بالتوسّع في دراسة الأقوال غير الجازمة. ومع أنّ هذا الإجراء كان مناسبة بينّا من خلالها وجاهة المنهج الذي اعتمده النّحاة سواء في تعاملهم مع "الفعل" أو في تعاملهم مع "أقسام الكلم" فقد بدا لنا مناسبة أيضا للاستدلال، ولو بطريقة غير مباشرة، على عدم وجاهة المواقف التي يقول أصحابها بتبعيّة النّحو العربي للمنطق وانشداده له.

وقد كانت فلسفة النّحاة في التّعامل مع الأبنية النّحويّة بالعودة إلى الأبنية الدّلالية المجرّدة التي تتجاوز الدّلالات المنجزة سببا وجيها في التّأكيد على أهميّة المداخل النّحوية في التّعامل مع بعض المسائل والمفاهيم المنطقيّة وفي الدّعوة إلى ضرورة اعتماد النّحو في المنطق حتى نتمكّن من تحديد الدّلالات النّحويّة في حركتها وتداخلها وانفصالها.

المبحث الثّاني:

مظاهر من التّعامل بين صيغ الثّلاثي المجرّد:

بحث في تراتبية الصّيغ الصّرفية دلاليا

تمهيد:

نسعى بهذا العمل إلى إعادة النّظر في صيغ الثّلاثي المجرّد في العربية بالبحث في مظاهر انتظامها ووصفها باعتبارها صنفا من أصناف الصّيغ التي عدّها النّحاة بحكم ما تتميّز به من سمات دلالية أوائل صيغية[1]. وقد رأينا لتحقيق الغرض من هذا البحث أن ندقّق النّظر في الملاحظات التي برّروا بها ما يوجد بين [فَعَلَ] و[فَعِلَ] و[فَعُلَ] من صلات لمعرفة ما تتميّز به كلّ صيغة من خصائص وللوقوف على ما تتميّز به [فَعَلَ] من سمات دلالية تسمح لها بأن تكون بعبارة النّحاة "أمّا للباب"[2].

---

[1]. يذكر في هذا السّياق أنّ ابن جنّي قد شدّد على ما يوجد بين صيغ الثّلاثي وصيغ الرّباعي من فروق واعتبر صيغ الثّلاثي: "أكثر استعمالا وأعمّ تصرّفا وهـ(ي) **كالأصل** للرّباعي" (الخصائص،1/ 375). وأضاف في السّياق ذاته بأنّهم لمّا: "أحكموا **الأصل الأوّل** الذي هو الثّلاثي... قلّ حفلهم بما وراءه كما أنّهم لمّا أحكموا أمر المذكّر في التثنية، فصاغوها على ألفها، لم يحفلوا بما عرض في المؤنّث من اعتراض علم التأنيث بين الاسم وبين ما هو مصوغ عليه من علمها، نحو قائمتان وقاعدتان" (م.ن، 1/ 375. 376).

[2]. اعتبار [فَعَلَ] "صيغة أوّلية" من المعطيات التي استقرّت في اللّسانيات الحديثة أيضا واعتمدها كثير من اللّسانيين الذين اهتمّوا بصيغ الأفعال في العربية وبما يكون بينها من صلات. وقد عدّوها صيغة منطلقا/ أساسا "basic pattern" في تعاملهم مع صيغ الثلاثي المجرّد معتبرين حركة عين الفعل مقياسا تتحدّد انطلاقا منه دلالة الصّيغة وموضعها في علاقتها بأخواتها في السلّم الصّيغي، يمكن التوسّع في هذه الملاحظة بالعودة إلى:
-PETER JOHN GLANVILLE ; 2018, The Lexical Semantics of the Arabic Verb, 26.

فالموضوع وإن كان يهدف إلى مناقشة عدد من المسائل الصّرفية الدّلالية ناتج، في رأينا، عن تصوّر نظري واحد يقرّ بتعامل النّحاة العرب مع الوحدات المكوّنة للأصناف بالنّظر إلى ما يوجد بينها من قواسم مشتركة. وينجرّ عن هذا التصوّر إعادة النّظر في ما أنجزوه من تصنيف للصّيغ الصّرفية مكّنهم من مجاوزة ما يوجد بينها من تنوّع واختلاف ومن تبويبها وتصوّرها بطريقة غير فوضوية. غير أنّ تصنيف الصّيغ على النّحو الذي بدت عليه في المصنّفات النّحوية يدعو إلى التّساؤل عن الأدوات التي اعتمدوها في البحث عن انتظام تلك الصّيغ وعن مدى وجاهة تلك الأدوات المستعملة في وصف [فَعَلَ] وتمييزها من [فعِلَ] و[فعُلَ] رغم ما يوجد بين صيغ الثلاثي المجرّد من تقارب يختزل أشكال الثّلاثي المجرّد الأوّليّة.

فالعودة إلى هذا المبحث لم تكن متولّدة من فراغ وإنّما هي مبنية على ما لاحظناه من قصور في التّعامل مع الصّيغ الصّرفية عموما ومع صيغ الثّلاثي المجرّد على وجه الخصوص. فقد بدت لنا عديد الدّراسات المهتمّة بالموضوع، كما سيتّضح لاحقا في ثنايا البحث، قاصرة عن تمثّل الخلفية النّظرية التي كانت توجّه النّحاة في تعاملهم مع مبحث الصّيغ وهو ما جعلها، في رأينا، غير كافية وصفيا. وبدا لنا صنف من الدّراسات أيضا في حاجة إلى مزيد تعميق النّظر في ما كتبه النّحاة في الموضوع لمراهنة أصحابه على المقتضيات التعليمية للصّيغ وما يتطلّبه ذلك من اختيارات منهجية ومن عمليات انتقاء من شأنها أن تهمل أهمّ ما تتميّز به الصّيغ من خصائص[1].

[1]. نشير في هذا الباب إلى أنّ نقل الصّيغ الصرفية تعليميا بهدف تكوين معرفة نحوية مدرسية تحقق الأهداف المنوطة بدرس اللّغة قد أدى إلى حدوث إخلالات معرفية عديدة أهمّها عدم الالتزام بما يوجد بين الصّيغ من علاقات. فقد انبنى النّحو المدرسي على

فرضية هذا البحث الأساسية أنّ صيغ الثلاثي المجرّد على بساطتها مقارنة بصيغ الثلاثي المزيد وصيغ الرّباعي، متفاوتة في تمثيلها للصنف الذي تنتمي إليه. وهي تكوّن"تراتبية صيغية" نعتبرها من المداخل الأساسية في تفهّم تلك الصّيغ وفي التعرّف على الصّيغة المؤهّلة أكثر من غيرها لتكون أفضل ممثّل للصّيغ المكوّنة لصنف الأفعال الثّلاثية المجرّدة رغم إقرار بعض الدّارسين من الذين اهتمّوا بهذا الصّنف من الصّيغ بكون[فعَلَ] "بنية محايدة" مقارنة بـ[فعِلَ] و[فعُلَ] (الزنّاد، 2017، 47).

أمّا الفرضية الثانية فتتمثّل في كون صيغ الثّلاثي المجرّد في العربية بناء على تولّدها كلّيا من حركة المقطع الثاني خلافا لباقي صيغ الأفعال الصّرفية، متوقّفة على خصائص [ـُ] و[ـَ] و[ـِ] وإن كانت أوّلية الضمّة [ـُ] على الفتحة [ـَ] والكسرة [ـِ] استنادا إلى معايير تصنيفها نطقا، لا تعني أسبقية [فَعُلَ] على [فَعَلَ] و[فَعِلَ][1]. فمفاد هذه الفرضيّة أنّ ما تتميّز به الفتحة [ـَ] من انفتاح

استقلال الصّيغ وعلى المعنى الأوّل الذي تفيده كلّ صيغة دون التنبّه إلى المعاني الثّواني التي يمكن أن تفيدها ولاسيما معاني الصّيغ التي كثر استعمالها واتّسع التصرّف فيها. ولذلك فإنّ "النّحو التعليمي" وإن كان ضرورة يستلزمها تأويل المدوّنة النحوية القديمة بحسب الحاجيات العلمية والبيداغوجية الرّاهنة، لم يستثمر من "النّحو الضّمني" سوى جزء يسير بعد إخضاعه لضروب من الانتقاء تمثل تأويلا له يعيد إنتاجه وفق مقتضيات المعرفة المدرسية. آنظر بخصوص هذه الملاحظة (شكري المبخوت، نحو الجملة ونحو النصّ مدخلا إلى بناء منهج اللّغة العربيّة بالمرحلتين الإعداديّة والثانويّة، مؤتمر: مناهج اللّغة العربيّة: آفاق التّجديد والتّطوير، مملكة البحرين، 2004 وكتب اللّغة المعتمدة في المرحلتين الأساسية والإعدادية بتونس).

[1]. يمكن التوسّع في خصائص الحركات وفي معايير تصنيفها نطقا بالعودة إلى (عبد الفتاح براهم، مدخل في الصوتيات، صص124.111).

ناتج عن تمدّد اللّسان في قعر التجويف الفموي دون أن يتكوّم في الخلف أو في الأمام كما في إنجاز الضمّة[ُ] أو الكسرة [ِ] يجعلها أخفّ منهما، فتكون [فَعَلَ] بهذا الاعتبار، أي بمجيء المقطع الثّاني منها مفتوحا، أخفّ من [فَعِلَ] و[فَعُلَ] كما سيتّضح في الفقرات اللاّحقة من البحث.

فنحن نحاول بدراسة هذه الجوانب أن نعيد النّظر في كيفية استيعاب القدماء صيغ الثلاثي المجرّد بوسائل منهجية ومعرفية مغايرة، ولو جزئيا، لما استقرّ في عدد من الدّراسات المهتمّة بالموضوع من طروحات. ومع أنّ هذا الإجراء يقتضي بالضّرورة اختيار النّظريّة اللّسانية الأوفى في وصف الموضوع وتفسير كيفية اشتغاله وما يقتضيه ذلك من إلمام بالنّظريات اللّسانية المتّصلة به، فقد رأينا بناء على تمييز النّحاة بين الصّيغ الصّرفية باعتماد فكرة الأصناف وما تفترضه من تراتبية بين الصّيغ المكوّنة لكلّ صنف أن نؤكّد على مظاهر التّعامل غير المباشر بين النحو العربي والمقاربات اللّسانية الحديثة من خلال الاستفادة من بعض مبادئ تلك المقاربات وأهمّها مبدأ "التّراتبية العرفانية" (cognitive hiérarchie) لوعينا بكون الصّيغ ليست متساوية في تمثيلها للصّنف المنضوية تحته وكون المبدأ في حدّ ذاته مكوّنا من مكوّنات نظريّة "الطّراز" (Prototype Théorie du) التي تنبني بدورها على فكرة تفاوت العناصر/ الوحدات المنتمية إلى نفس المقولة في مدى تمثيلها لها (échelle de représentativité)، على اعتبار أنّ البنية الدّاخلية للمقولة بنية سلّمية (structure scalaire). وقد رأينا في هذا السّياق رغم تعدّد المداخل اللّسانية المهتمّة بتولّد الصّيغ وانتظامها، الاستفادة أيضا من "مبدأ التوجيه"[1]

[1] . يذكر في هذا السياق أنّ مبدأ التوجيه (Principe de Direction) قد اعتمده كلّ من "بلانيد" (Planude) و" وندت" (Wundt) وهيلمسلاف (Hjelmslev) في إطار التفريق بين

(Principe de direction) ومن المصطلحات المتّصلة به من قبيل "القرب" (rapprochement) و"البعد" (éloignement) و"نقطة الاستراحة" (point de repos) واستثمارها في التّعامل مع صيغ الثلاثي المجرّد وإعادة وصفها على نحو يوضّح خصائصها ويبرز ما يوجد بينها من مراتب.

1. خصائص صيغ الثلاثي المجرّد الشّكلية والدّلالية:

لم يختلف النحاة في اعتبارهم [فَعَلَ] و[فَعِلَ] و[فَعُلَ] صيغا بسيطة شكليا مقارنة بباقي الصيغ الصرفية للأفعال. وقد وصفوا الصّيغ المذكورة في هذا السياق بـ"الثّلاثية" على اعتبار أنّ الأصل في هذه الصّيغ أن تكون كما قال الخليل على ثلاثة مقاطع/ أحرف: "حرف يُبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه" (الخليل، العين، 1/ 58)[1]. وقد خلّصوا هذه الصّيغ من باقي الصّيغ التي تشاركها في صفة "ثلاثي" بوصفها بـ"المجرّدة" مقارنة بالصّيغ "المزيدة"[2]. وكوّنوا بها صنفا من أصناف الأفعال

الحالات الإعرابية وما تعبّر عنه من وظائف. وقد وصلوا بهذا المبدأ ثنائية (قرب/ بعد) (rapprochement , éloignement) وأضافوا إليها عبارة (نقطة الاستراحة) (point de repos) وجعلوا من الجهاز المصاحب له مدخلا وصفيا هامّا في التعرّف على نظام الحالات الإعرابية (Hjelmslev، 1972، 39). وقد بدا لنا أنّه مدخل مناسب للتعرّف على نظامية صيغ الثلاثي المجرّد في العربية وعلى تحديد الصّيغة الأنسب في مدى تمثيلها لصنف الثّلاثي المجرّد على ما سيتّضح في البحث لاحقا.

[1]. يمكن أن نذكر في هذا الشّأن التمييز الذي أحدثه الفخر الرّازي بين "رتب الكلم في الكلام" و"رتب الحروف في الكلمة". فقد اعتبر أنّ: "رتب الكلم في الكلام المفيد أمر عقلي ورتب الحروف في الكلمة امر وضعي" (الرّازي، نهاية الإيجاز،200).

[2] . يميّز ابن يعيش في هذا السياق بين ضربي الثلاثي بقوله: "فالثلاثي يكون مجرّدا من الزّيادة وغير مجرّد منها، فالمجرّد ثلاثة أبنية فعل بفتح العين وفعل بالكسر وفعل بالضمّ" (ش. م 152/7).

اتّسم، في نظرهم، باتّفاق مكوّناته في حركة المقطع الأوّل وتمايزها في حركة المقطع الثّاني منها على أساس الاختلاف بين الحركات الثلاث في النّظام الصوتي العربي[1].

وقد دعاهم اهتمامهم بما تفيده الصّيغ من دلالات إلى تقليب النّظر في الحقول الدّلالية التي يمكن أن تفيدها كلّ صيغة. فأرجعوا [فَعِلَ] إلى[الأعراض] و[الهيج] و[الحلى والعيوب][2]، ووصلها سيبويه بالدّلالة على الأدواء (الكتاب، 17/4). وألحق بها ما كان من الذّعر والخوف: "لأنّه داء قد وصل إلى فؤاده كما وصل ما ذكرنا إلى بدنه" (م.ن، 18/4). في حين عدَّ [فَعُلَ] مضموم العين، دالّة على الخصال التي تكون في الأشياء وهي الموصوفة بالحسن أو القبح" (م.ن،28). وقد وصفها الرّضي بكونها "أوصافا مخلوقة" (ش.ش، 84/1) وأجرى بعض الصّيغ من "غير الغريزة" مجراها إذا كان لها: "لُبْثٌ ومُكْثٌ نحو حلُمَ وبرُعَ وكرُمَ وفَحُشَ" (م.ن، 84/1). وعدّوا [فَعَلَ] لبساطتها وقربها من الحروف الأصول المكوّنة للجذر، غير مختصّة بمعنى من المعاني وليس لها ضابطة كضوابط المعاني المذكورة. وعلى ذلك وصفوها بكونها: "صيغة واقعة على معان لا تكاد تنحصر توسّعا فيه لخفّة البناء واللّفظ" (ابن يعيش، ش.م،7/ 156 . 157).

ورغم ما تتمّيز به [فَعَلَ] من "خفّة البناء" و"عدم اختصاصها بمعنى من المعاني" على ما سيتّضح لاحقا، فقد أرجعها سيبويه إلى معناها الغالب عليها

---

[1] . يمكن التوسّع في هذه الفكرة بالعودة إلى: (الأزهر الزنّاد، الفعل في اللغة العربية بحث في تولّد الصّيغ وانتظامها، ص 45 وما بعدها).

[2]. ذكر الرّضي في هذا السيّاق أنّ: "فَعِلَ تكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها نحو سقِمَ ومرِضَ وحزِنَ وفرِحَ ويجيء الألوان الحلى والعيوب كلّها عليه... والغالب في وضعه أن يكون للأعراض من الوجع وما يجري مجراه" (ش.ش،1/ 71 . 72).

وخصّها بباب وسمه ببابِ"الأفعال التي هي أعمال" (الكتاب،4/ 5). وميّز بين الأعمال على أساس "ما يُرى" و"ما يُسمع" (م.ن، 6/4)[1]. وألحق [فَعَلَ] الذي مضارعه [يفَعَلَ] بـ[فَعَلَ/ يفَعُلَ] و[فَعَلَ/ يفَعِلَ] لكونهما أدخل في الدّلالة على الحدوث. فاعتبر [فَعَلَ/ يفَعُلَ] و[فعَلَ/ يفْعِل] أصلين في حين جعل من [فعَلَ / يفَعَلَ] أقلّ منهما درجة وألحقها بهما على جهة إلحاق الفروع بالأصول.

ويبدو انطلاقا من المدوّنة النّحوية اللاّحقة لسيبويه أنّ النّحاة قد نحوا هذا المنحى حين اعتبروا بناء على ما بين الحركات من تناوب صوتي باب [فَعَلَ]:" إنّما هو يفْعِل ويفْعُل داخل عليه" (ابن جنّي، المنصف،1/ 186). وقد دقّق ابن جنّي أوّلية [فَعَلَ/ يفَعِلَ] بما يوجد بين الحركات من تقارب. فمضارع [فَعَلَ]: "في أكثر الأمر يفَعِلَ لمقاربة الكسرة الفتحة واجتماعهما في مواضع كثيرة وإمالة كلّ واحدة إلى صاحبتها" (م.ن، 1/ 187). واشترط الزّمخشري(المفصّل في علم اللّغة، 331)[2] مجيء مضارع [فعَلَ] على [يفعَلُ] إذا كانت عينه أو لامه أحد حروف الحلق، رغم مجيء حركة عين المضارع [يَفْعُلَ] على حركة عين الماضي[فَعُلَ] دون قيد أو شرط. فمضارع [فَعُلَ]: "لا يجيء مختلفا (ولذلك) لم يحذفوا فاء وضُؤ، ولا وطُؤ، ولا وضُعَ، لئلاّ يختلف بابٌ ليس من عادته أن يجيء مختلفا" (ابن جنّي، الخصائص،1/ 378)[3].

---

[1]. وصف السّيرافي المقصود بـ"ما يُرى من العمل" بقوله: "يعني بالأعمال التي تُرى الأعمال المتعدّية لأنّ فيها علاجا من الذي يوقعه للذي يوقع به، فتُشاهد وتُرى" (السّيرافي ضمن الكتاب، هامش 3، ج4/ 6).

[2]. لمزيد التوسّع في الفكرة يمكن العودة إلى (البعزاوي، الصّيغ الصرفية بين النحو واللّسانيات، ص 165 وما بعدها).

[3]. يبرّر ابن جنّي موافقة حركة عيني الصّيغة [فَعُلَ/ يفَعُلُ] بقوله: "وأمّا موافقة حركة عينيه فلأنّه ضرب قائم في الثّلاثي برأسه، ألا تراه غير متعدّ البتّة، وأكثر باب فعَلَ وفعِلَ

ومهما كان الموقف من الأمر عندهم، فإنّ اعتبارهم صيغ الثلاثي المجرّد صيغا بسيطة وجعلها ضمن صنف بعينه لا يعني بالضّرورة إقرارهم بتكافئها من حيث انتماؤها إلى ذاك الصّنف. فقد شدّدوا على تفاوت تلك الصّيغ وعلى ما يوجد بينها من مراتب. واعتمدوا جهازا مصطلحيا واصفا في علاقة بالصّيغ الصرفية عموما وبصيغ الثلاثي المجرّد على وجه الخصوص، من قبيل (مجرّد/مزيد)، (ثلاثي/ رباعي)، (خفيف/ ثقيل)، (أصل/ فرع)...، وهو جهاز يعكس اختياراتهم الوصفية ويساهم في تفهّم المجال الذي نظروا من خلاله إلى قضايا الصّيغة. ولعلّ اعتمادهم حركة المقطع الثّاني في التفريق بين صيغ الثلاثي واهتمامهم بكيفية اشتقاق الصّيغة باعتماد ثنائية (مجرّد/ مزيد) يدلّان على أنّ "الصّيغ" ليست قضية صرفية فقط بل هي من القضايا الواقعة عندهم، في مجال تنافس بين الظاهرة الصوتية وبين الاشتقاق والتّصريف والمعجم[1] وأنّ التّعامل معها وتمييز الواحدة منها من الأخرى، يضع في الاعتبار ضرورة التّعامل مع مختلف هذه الفروع كما سيتّضح في الفقرات الموالية من البحث.

متعدّ. فلمّا جاء هذا مخالفا لهما ـ وهما أقوى وأكثر منه ـ خولف بينهما وبينه، فووفق بين حركتي عينيه، وخولف بين حركتي عينهما" (الخصائص، 1/ 376).

[1] . يمكن أن نشير في هذا الباب إلى مصنّف شكري الشّريف بعنوان "مظاهر من انتظام المعجم" (2015) وقد اهتمّ فيه صاحبه بصيغة [فعُلَ] باعتبارها عنصرا معجميا يلعب دورا أساسيا في تحديد تصوّراتنا للموجودات وللعلاقات الرّابطة بينها. وينبني هذا التصوّر على اعتبار المعجم مكوّنا من مكوّنات النّحو بقطع النّظر عن منزلة هذا المكوّن في علاقته بباقي المكوّنات. وهو بهذا الاختيار ينخرط في اتّجاه لساني عامّ يعود إلى ثمانينات القرن الماضي ويتمثّل في إعادة الاعتبار للمعجم ضمن المباحث اللّسانية وذلك بتنامي الاهتمام به وتعديل الفرضيات التي كانت معتمدة في شأنه.

1.1. وقوع [فَعَلَ] على معان كثيرة لا تكاد تنحصر توسّعا فيه:

لقد اعتبر النحاة [فَعَلَ] "المتواخية" مع [فعِلَ] و[فعُلَ] في سمتي "ثلاثي" و"مجرّد"[1]، مختلفة عنهما بالنّظر إلى ما تتميّز به من خصائص شكلية أهمّها عندهم "خفّة البناء". وقد ترتّب على ذلك وقوعها على معان كثيرة تجاوز بعبارتهم "المرئيّ" لـ"غير المرئيّ" من الأعمال (سيبويه، الكتاب،4/ 6 وابن يعيش، ش. م 7/ 157). وعلى هذا وصفها ابن يعيش بكونها ممّا يقع على: "معان كثيرة لا تكاد تنحصر توسّعا فيه(...)" (م،ن). وقد ذهب في هذا السياق إلى ربط "كثرة الاستعمال" بـ"خفّة البناء" فجعل من "الخفّة والثّقل" ومن"كثرة الاستعمال وقلّته"سمات دلالية تنضاف إلى سمات "ثلاثي" و"مجرّد" في وصف الصّيغ المتّصفة بها.

لم يخالف الرّضي ما ذهب إليه ابن يعيش في ربطه خفّة[فَعَلَ] بـ"كثرة الاستعمال". فقد ذكر في هذا الباب أنّ [فَعَلَ]: "لم يختصّ بمعنى من المعاني، بل استُعمل في جميعها لأنّ اللّفظ إذا خفّ كثر استعماله واتّسع التصرّف فيه" (شرح الشافية،1، 70). ومن مظاهر اتّساع التصرّف في [فَعَلَ] فيضانها دلاليا على[فعِلَ] و[فعُلَ] وإن كان المعنى الغالب عليها "العمل" أو "ما يفيد الحدوث" في مقابل "الثّبوت" في [فعُلَ] الدالّة على الأوصاف المخلوقة. فـ[فعَلَ] التي تدلّ على العمل والحركة يمكن أن تدلّ بضرب من الاتّساع والتصرّف على معاني

[1] عبارة "متواخية" عبارة استعملها ابن يعيش في التفريق بين الأفعال الدّالة على العلم والظنّ والشكّ وقد ذكر في هذا الباب سبعة أفعال هي علمت ورأيت ووجدت وظننت وحسبت وخلت وزعمت. وعدّ الثلاثة الأول: "متواخية لأنّها بمعنى العلم والثّلاثة التي تلها متواخية لأنّها بمعنى الظنّ وزعمت مفرد لأنه يكون من غير علم وظنّ والغالب عليه القول عن اعتقاد" (ش.م،7/ 78).

[فَعِلَ] و[فعُلَ]. فهي مستعملة لوصف الأحداث: "التي تشارك فيها الذوات ولوصف صفاتها "الثابتة" وهي الخصال التي تكون في الأشياء، وصفاتها "المتحوّلة" وأكثرها الأعراض من العلل والأحزان وأضدادها" (الزمخشري، المفصّل،332).

يتبيّن من المقارنة بين دلالات صيغ الثّلاثي المجرّد، أنّ عدم اختصاص [فَعَلَ] بمعنى من المعاني قد مكّنها من أن تشغل موضع الممثّل الأوفى لصيغ الثلاثي المجرّد فهي البنية الأقرب إلى مركز المقولة المتحكّمة في هذا الصّنف من الصّيغ[1]. فقد عدّها ابن جنّي أصل أبنية الثّلاثي وعدّ ما كان منها على [يَفْعَلُ] أقلّ درجة ممّا كان على [يَفْعِلُ] و[يَفْعُل] (المنصف،1/ 186). واعتبر[يَفْعِلُ] مضارع[فَعَلَ] أصل المضارعات، فباب[فَعَلَ] إنّما هو: "يَفْعِلُ ويَفْعُلُ داخل عليه" (م.ن،186/1). وقد ذهب الزّمخشري المذهب نفسه حين اعتبر [فَعَلَ] غالبة في الاستعمال على [فَعِلَ] و[فَعُلَ] وعدّ [يَفْعَلُ] مضارع [فَعَلَ] أقلّ درجة من [يَفْعِلُ] و[يَفْعُلُ] (ن، الزّمخشري، المفصّل في علم اللّغة،331). فوضع بذلك خطاطة هذا الصنف من الصّيغ في مظهريها الماضي والمضارع. وأقرّ بموجبها أصالة [فَعَلَ/ يَفْعِلُ] وتقدّمها على [فَعِلَ] التي تكون للأعراض من الوجع وعلى[فَعُلَ] التي تكون للطبائع والغرائز وإن كانت: "جميع الأفعال في المعنى صفات لفاعليها" (الرّضي الأستراباذي، ش.ك،4/ 244).

والملاحظ انطلاقا من التمييز الذي أقامه النحاة بين صيغ الثّلاثي في إطار حرصهم على تفهّمها واستيعاب الثّراء الملحوظ في المعطيات المتّصلة بها، أنّهم

[1]. نشير في هذا السياق إلى أنّ الإقرار بكون [فَعَلَ] الدّالة على العمل أدخل أصناف الصّيغ الثلاثية المجرّدة في الفعلية وذلك بحكم ما ينضاف: "إلى صيغته الدالّة على الحدوث والتجدّد بأصل الوضع من مضمون حدثي يجمع بين إفادة التغيّر والتحوّل والتأثير المادّي المحسوس" (السعدي، 2006/ 313).

قد اعتمدوا علّة (الأصل والفرع) في التفريق بين تلك الصّيغ وهم يطمحون إلى تأصيل المبحث بضبط خصائص كلّ صيغة وتحديد خصائصها/ سماتها في علاقتها بباقي الصّيغ. وقد تمكّنوا في هذا الباب من استجلاء خصائص [فَعَلَ] ومنها "خفّة البناء" و"كثرة الاستعمال" و"غلبة الدّلالة على العمل" التي مكّنتها من أن تكون بعبارة سيبويه "أمّ الباب". ويبدو أنّهم لم يكتفوا بالمقارنة بين صيغ الثّلاثي المجرّد بل ذهبوا في تشقيق الصّيغة بالبحث في مضارعاتها الثّلاثة وتبرير أوّلية [يَفْعِلُ] على[يَفْعُلُ] وإن عُدّا مقارنة بـ[يَفْعَلُ] أصلين. وهو ما انتهى إليه ابن جنّي حين اعتبر مضارع [فَعَلَ] في:" أكثر الأمر يفعِلُ لمقاربة الكسرة الفتحة واجتماعهما في مواضع كثيرة وإمالة كلّ واحدة إلى صاحبتها" (المنصف،1/ 187).

المهمّ في هذا أنّ مقارنة[فَعَلَ] بباقي صيغ الثّلاثي المجرّد ودعم أوّليتها بغلبة "الأعمال" على "الحالات" و"الصفات" لم يحولا في نظرهم دون النّظر في المعاني التي يمكن أن تفيدها. وقد استعملوا في هذا السّياق عبارات من قبيل "يغلب عليها" و"أكثر استعمالها" (ابن يعيش، ش.م،2/ 75 والرّضي، ش.ش،74/1) و"يكثر فيه" (الزمخشري، المفصّل،332) واحتاطوا في وصفها أكثر حين عدّوها: "غير مختصّة بمعنى من المعاني" (الرّضي، ش.ش،70/1)، وهو ما يتّضح من خلال فيضانها على[فَعِلَ] و[فَعُلَ] متى تمحّضت للدّلالة على الحالات كما في قولك: (بَرَأَ/ يبرُؤُ) وهي حالة متغيّرة متبدّلة، وللدّلالة على معنى الصّفة كما في قولك: (طاب زيدٌ نفسا) التي تعني "وصف النّفس بالطّيب". فتكون الصّيغة في علاقتها بما بعدها كـ: "الصّفة في علاقتها بالموصوف إذ

الفعل في الحقيقة "وصف في الفاعل" (الزمخشري، ضمن ش.م،2/ 74) وإنّما أزالوا ذلك عن أصله لـ: "ضرب من المبالغة والتأكيد" (م.ن،2/ 74)[1].

ورغم إقرارهم بمشاركة [فَعَلَ] [فَعِلَ] و[فَعُلَ] في دلالتها على الحالات وعلى الصفات، فقد اعتبروا دلالتها على الحالات أكثر من دلالتها على "الصّفات" لكون "الحالات" متجدّدة متحوّلة كالأعمال وكون الصّفات ثابتة مستمرّة. فهي في الأغلب لأفعال الغرائز وهي: "أوصاف مخلوقة كالحسن والقبح والوسامة والقسامة والكبر والصّغر والطّول والقصر...ونحو ذلك" (الأستراباذي، ش.ش،1/ 74). وعلى هذا فإنّ تصنيف صيغ الثّلاثي المجرّد بالنّظر إلى الحقول الدّلالية التي أفادتها قد حدّدت، في رأينا، الكيفيّة التي اهتدى بها النّحاة إلى اعتبار [فَعَلَ] صيغة أولى. بل إنّ وصفها بناء على خفّتها، بكونها غير مختصّة بمعنى من المعاني هو الذي حدا بالزنّاد إلى وصفها بكونها: "بنية مفرّخة لسائر البنى الفعلية المزيدة" (الزنّاد، الفعل في اللغة العربية، 50).

والملخّص في هذا، أنّ النحاة لم يتعاملوا مع الصّيغ وما تفيده من معان باعتبارها وحدات متفاصلة بل نظروا إليها باعتبارها وحدات متراتبة منضوية تحت صنف بعينه. وقد أقاموا الدّليل على تمحّض [فَعَلَ] للدلالة على"الحالات" أكثر من دلالتها على "الصفات" واتّخذوا من خاصيّة "التّفاوت في الدّلالة" مدخلا للبحث في تراتبية تلك الصّيغ وفي سلّمية تمثيلها مقولة الفعلية كما سيتّضح في الفقرات الموالية من المبحث.

[1]. آنظر لمزيد التعمّق في هذا المسألة، (محمد الصّحبي البعزاوي، الصيغ الصرفية بين النّحو واللّسانيات، ص 164 وما بعدها).

1. 2. تداخل صيغ الثّلاثي المجرّد في الجذر وتباينها في المعنى الذي تفيده:

ذكرنا في فقرات سابقة أنّ النّحاة قد اعتمدوا من بين الخصائص التي اعتمدوها في التمييز بين صيغ الثلاثي المجرّد الحقول الدلالية قرينة تمييزية، ونبّهوا إلى اتّساع [فَعَلَ] لتفيد ما تفيده [فَعِلَ] و[فَعُلَ] من معان. ومع ذلك فهم لم يهملوا في وصفهم هذا الصنف من الصّيغ، أهميّة التداخل الحاصل بينها. ويمكن بالعودة إلى المعاجم العربية قديمها وحديثها وإلى ما ذكره اللّغويون من معطيات في علاقة بصيغ الثلاثي المجرّد تتبّع الصّيغ التي تكون متماثلة في الجذر متابينة في معناها المعجمي لمجيء حركة العين مفتوحة ومضمومة ومكسورة كما في قولك: [خَرَقَ] و[خَرِقَ] و[خَرُقَ] التي تعبّر عن ثلاثة معان متباينة. فقد جاء في "القاموس المحيط" من مادّة (خ، ر، ق):

. خَرَقَ الرجل: 1. قطع المفازة 2. الثوبَ شقّه

. خرِقَ في البيت: أقام (فلم يبرح).

. خَرُقَ بالشّيء: جهله.

على هذا النّحو يصبح الجذر (خ، ر، ق) بعبارة الزنّاد: "جذرا جامعا لثلاث نسخ من الجذر الواحد تتطابق صوتا ولكنّها تختلف دلالة" (الزنّاد، الفعل في اللغة العربية،96). وبناء على هذا التصوّر المتمثّل في تولّد الجذر من تقاطع ثلاثة جداول متباينة دلاليا، يمكن تبرير التّداخل في الجذر والاختلاف في الدّلالة المعجمية. فصيغة[خَرَقَ] تفيد معنى العمل في (1) و(2) في حين تفيد [خَرِقَ] معنى الحالة المتّصل بالاستقرار وتفيد [خَرُقَ] الاتّصاف بصفة الجهل. وهذه الطبقات من المعاني المقترنة باختلاف حركة العين تؤكّد أهميّة حركة

المقطع الثّاني في تحديد دلالة الصّيغة معجميا واختصاصها بمعنى من المعاني، وإن كانت بعض الصّيغ التي تجيء من جذر واحد تجيء متماثلة دلاليا بسبب جريان صيغة مجرى أخرى كما في[ذَأَبَ] و[ذَئِبَ] و[ذَؤُبَ]. فقد جاء في"المعجم الوسيط"من مادّة (ذءب):

. ذأَبَ فلانٌ: فعل فعل الذئب، إذا حذِرَ من وجه جاء من وجه آخر.

. ذَئِبَ ذَأَبا: صار كالذّئب خبثا ودهاء

. ذَؤُبَ الرّجل ذآبة: صار كالذّئب خبثا ودهاء.

ورغم كون حركة العين تجيء في الأصل لتوجيه الصّيغة الوجهة الدّلالية المناسبة لها، فإنّ مجيء [فَعِلَ] في معنى[فَعُلَ] في الدّلالة على الاتّصاف بالصفة يدلّ على تقارب الصّيغ وجريان بعضها على البعض الآخر. وقد برّر سيبويه جريانها مجرى [فَعُلَ] بـ "تقارب المعاني"(سيبويه، الكتاب،4/ 17). وهي العبارة التي أفادت التّقريب بين الصّيغتين في وجهتيهما الدّلالية وإن كانت وجهة[فَعُلَ] الثّبوت والاستمرار ووجهة[فَعِلَ] التجدّد والتحوّل. ولم يخالف الرّضي ما ذهب إليه سيبويه بخصوص "التقارب في المعاني" فنظر في مظاهر التقارب الإعرابي بين الصّيغتين وانتهى إلى أنّ لازم [فَعِلَ] أكثر من متعدّيها وخاصّة في الألوان والعيوب والأمراض. فـ[فَعِلَ] في هذه المعاني كلّها: "لازم لأنّها لا تتعلّق بغير من قامت به" (الأستراباذي، ش.ش،73/1). وهي من هذه النّاحية قريبة من [فَعُلَ]

التي لا تكون إلاّ لازمة: "لأنّ الغريزة لازمة لصاحبها، ولا تتعدّى إلى غيره" (م.ن، 1/ 74)[1].

المهم في هذا التداخل، النّظر في كيفية تعبير الأصل الحرفي الواحد عن ثلاث صيغ فعلية مختلفة بناء على حركة المقطع الثّاني. وقد ذهب الزنّاد إلى تعميق النّظر في هذه الخاصّية حين تساءل عن سبب: "اقتران دلالات معجمية ثلاث بجذر واحد (وعن) سبب اقتران الواحدة من تلك الدلالات الثلاث بصيغة فعلية دون أخرى" (الزناد، الفعل في اللغة العربية، 96). ورغم وجاهة التفسير الذي قدّمه في علاقة بهاتين القضيتين، فإنّنا نعتقد بخصوص اقتران الواحدة من الدلالات الثلاث المتأتية من حركة العين بصيغة دون أخرى، فضلا عمّا قدّمه من ملاحظات، أنّ اعتبار النّحاة [فَعَلَ] صيغة أصلية لبساطتها وقربها من الجذر وإقرارهم بغلبة الأعمال على الحالات والصّفات، قد جعلهم يلحقون "المعنى الغالب" بـ"الصّيغة الأبسط" ويصفونها عندما تكون معجّمة بـ"الأفعال الحقيقية". وقد وصلوا في مقابل ذلك معنى الصّفة بـ[فَعُلَ] باعتبارها صيغة فرعا، لما تتميّز به الصفات من ثبوت واستمرار. وقرنوا معنى الحالة المتّصف بالتحوّل والتجدّد بـ[فَعِلَ] لما لها من خصائص تقرّبها من [فَعَلَ] دون أن ترقى إليها[2].

---

[1]. يستثني ابن الحاجب من [فَعُلَ] التي لا تكون إلاّ لازمة صيغة [رَحُبَ] في قولك: [رَحُبَتْكَ الدّار] وقد عدّها شذوذا. فـ[فَعُلَ]: "لأفعال الطبائع ونحوها (...) فمن ثمّة كان لازما، وشذّ رَحُبَتْكَ الدّار أي رحُبَتْ بك" (ابن الحاجب، ضمن الأستراباذي، ش.ش،1/ 74).

[2]. نشير في هذا السياق إلى أنّ ابن يعيش وغيره من النحويين قد ألحقوا [فَعِلَ] بـ [فَعَلَ] من حيث المعاني التي تفيدها. فجعلوها واقعة بين بين، بين [فَعَلَ] التي كثر استعمالها واتّسع التصرّف فيها و[فَعُلَ] الدالّة على الصّفات الثابتة. وقد وصفها ابن يعيش بقوله:"وأما فعل بالكسر فقد استعمل أيضا في معان متسعة"(ش.م، 7/ 157).

ومهما كان الموقف من الأمر عندهم، فأغلب قولهم في صيغ الثلاثي المجرّد قول جار على المقارنة بين تلك الصّيغ وما تفيده من معان تختزلها حركة العين. وهي قائمة على مقابلة الأصل بالفرع وعلى اعتبار [فَعَلَ] أصل الصّيغ وأفضل ممثّل للمقولة المعبّرة عنها وهي في نظرهم، أولى الصّيغ وأقربها إلى الجذر، واعتبار [فَعُلَ] أبعد تلك الصّيغ عن مركز المقولة لاقترانها بالثبوت والاستمرار في مقابل [فَعِلَ] الدّالة على التجدّد. وبهذا التصنيف تتّضح سلّمية الصّيغ ومظاهر انتظامها في علاقتها بالمقولة المسيّرة لها وإن كانت الحدود بين الصّيغ مرنة بما يكفي بحكم جريان بعضها مجرى البعض الآخر كما بيّنّا في فقرات سابقة.

2 . أثر "التّصنيف الدّاخلي" في تحديد مراتب صيغ الثلاثي المجرّد:

انتهينا في فقرات سابقة إلى نتيجة مفادها أنّ الصّيغ لم تكن متكافئة في تمثيلها للصّنف المنضوية تحته. وقد شكّلت بذاك التّفاوت "سلّما صيغيا" متناسبا مع كيفية استيعاب المقولات للوحدات المنتمية لها[1]. وقد رأينا في هذا السّياق ضرورة العودة إلى صيغ الثلاثي المجرّد بالتعمّق في مظاهر انتظامها ومراجعة ما يوجد بينها من مراتب باعتبارها مجموعة من الصّيغ منضوية تحت صنف واحد. غير أنّ السّمات الدّلالية المشتركة بينها من قبيل "ثلاثي" و"مجرّد" وإن كانت مهمّة في تصنيف الصّيغ مقوليا وفي تمييزها من باقي الأصناف، لم تكن كافية لمعرفة ما تتميّز به كلّ وحدة من خصائص ولرصد

[1]. نذكّر في هذا الموضع بأنّ المقولات لا تشتمل في الأصل على وحدات متساوية، بل إنّ الوحدات تتفاوت في تمثيلها للمقولة. وهو ما تؤكّده الفرضيات المتعلّقة بالتصنيف المقولي ومنها أنّ: "للمقولة بنية داخلية، وهذه البنية تقوم على مراتب تمثيل المقولة، أي إنّ البنية الدّاخلية للمقولة بنية سلّمية (...) ويقع التدرّج شيئا فشيئا من أكثر العناصر تمثيلا لها إلى أقلّ العناصر تمثيلا لها" (بن غربية، مدخل إلى النّحو العرفاني، صص 70 . 71).

مظاهر التفاوت بينها على نحو يمكّن الباحث من معرفة الصّيغة الأكثر تمثيلا لمقولة الفعلية.

وقد حاولنا في الفقرات السّابقة أن نقدّم خلاصة أفكار النحاة في تصنيف الصّيغ بالعودة إلى خصائصها الشّكلية والدّلالية، وبالتركيز على علّتي (الأصل والفرع) و(الخفّة والثّقل) لما لهما من دور في الإبانة عن خصائص كلّ صيغة. فلم يكن اشتراكها في الصّنف كافيا لسكوتهم عن الفروق الدّلالية بينها. فحديثهم عن "الأصل والفرع" في هذا الباب واهتمامهم بـ"الخفّة والثّقل" من مظاهر تعمّقهم في الصّيغ وحرصهم على التمييز بينها. وقد خلصوا في هذا إلى الإقرار باختلاف صيغ الثّلاثي المجرّد من حيث المعاني التي تفيدها بناء على اختلافها في السمات المميّزة لكلّ واحدة منها.

وتشير القسمة التي أحدثوها بين مكوّنات هذا الصّنف من الصّيغ (خفيف/ ثقيل، أصل/ فرع) إلى إعادة تصنيفها "تصنيفا داخليا" في مقابل "التصنيف الخارجي" الذي أقاموه بين الصّيغ باعتماد سمات (ثلاثي/رباعي، مجرّد/ مزيد). وقد كان من نتائج ذاك التصنيف أن ربطوا "الخفّة" بـ"كثرة الاستعمال" ووصفوا "قليل الاستعمال" بـ"الثّقيل". فكوّنوا بناء على ذلك شبكة من السّمات الدّلالية لكلّ صيغة يمكن حصر بعضها في الجدول الموالي:

الصّيغة	السّمات الخارجية	السّمات الدّاخلية
[فَعَلَ]	(+ثلاثي) ، (+مجرّد)، (± لازم) (+ حدوث)	(+ خفيف)، (+كثرة الاستعمال)، (- مختصّ بمعنى من المعاني)

[فَعِلَ]	(+ثلاثي)، (+مجرّد)، (± لازم) (± حدوث)	(≅ خفيف)، (± كثرة الاستعمال)، (مختصّ بمعاني عديدة)
[فَعُلَ]	(+ثلاثي) ، (+مجرّد)، (لازم)[1]، (+ ثبوت)	(- خفيف)، (-كثرة الاستعمال)، (+ مختصّ بمعنى من المعاني)

يظهر بالنّظر إلى السّمات الدلالية المكوّنة لكلّ صيغة أنّ ما اعتبرناه من قبيل "**السّمات الخارجية**" هي المحدّد لتوزيع الصّيغ في أصناف دلالية بعينها وأنّ "**السّمات الدّاخلية**" هي المحدّد لموقع الصّيغة باعتبارها عنصرا ضمن مجموعة، من باقي الصّيغ التي تنتسب معها إلى الصّنف الدّلالي الممثّل لها. وبما أنّ المطلوب في هذه الفقرات هو التصنيف الدّاخلي المبيّن لتراتبية الصّيغ، فإنّ "السّمات الدّاخلية" باعتبارها قرائن تصنيف دلالي تحدّد موقع كلّ صيغة من مركز المقولة هي الجزء الذي يعنينا في توضيح سلّمية الصّيغ والنّظر في بعض المبادئ التي وضعها النّحاة في معالجتها. وقد مثّلت عند النحاة مقاييس تصنيفية نظروا من خلالها إلى الصّيغ باعتبارها وحدات منتظمة تراتبيا في علاقتها بمركز المقولة.

[1]. نذكّر في هذا السياق بأنّ [فَعُلَ] بناء لا يكون إلا لازما غير متعدّ لأنه: "بناء موضوع للغرائز والهيئة التي يكون الإنسان عليها من غير أن يفعل بغيره شيئا ولم يشذّ منه شيء إلاّ ما حكاه سيبويه من أنّ بعضهم قال كُدت بضمّ الكاف أكاد وهو من تداخل اللغات" (ابن يعيش، ش.م،7/ 154).

وقد خلصوا في تعاملهم مع هذا الصّنف من الصّيغ إلى اعتبارهم [فَعَلَ] غير المعجّمة لبساطتها وقربها من الصّواتم المكوّنة للجذر أفضل ممثّل للمقولة. وذهبوا إلى إقرار أوّليتها في السلّم الصّيغي لما تتميّز به من خفّة بناء مقارنة بـ[فَعِلَ] و[فَعُلَ]. وقد مكّنتها تلك السّمة من مخالفة أخواتها من حيث: "كثر(ة) استعماله(ا) واتّساع التصرّف فيه(ا)" (ابن يعيش، ش.م،7/ 157)، رغم مجيء [فَعِلَ] عندهم أيضا: "في معان متسعة" (م.ن، 7 / 157). أمّا [فَعُلَ] فقد وصفوها بالثّقيلة لأنّها: "بناء موضوع للغرائز والهيئة التي يكون الإنسان عليها من غير أن يفعل بغيره شيئا" (م.ن، 7/ 154). ولهذا السبب اعتبروا [فَعِلَ] بمثابة نقطة الاستراحة بين [فَعَلَ] القريبة من مركز المقولة و[فَعُلَ] البعيدة عن ذاك المركز. فميّزوا بين الصّيغ وعدّوها بحكم قربها من مركز المقولة وبعدها عنه، واقعة في مسترسل صيغي أبانوا من خلاله عمّا يوجد بين الصّيغ من تدريج يعكس انتظامها ويوضّح شبكة السّمات الدّلالية المكوّنة لها.

ولم يكتفوا بالإقرار بما تتميّز به تلك الصّيغ من سمات داخلية وخارجية وبالنّظر في أثر السّمات في تصنيف الصّيغ وبيان مراتبها ضمن سلّم الثّلاثي المجرّد، بل عملوا على التمييز بين السمات الدّاخلية أيضا، حين وصلوا "كثرة الاستعمال" و"اتّساع التصّرف في فَعَلَ" بـ"خفّة البناء". فجعلوا من السّمة الدلالية (+ خفيف) علّة للاتّساع في الصّيغة ومدخلا لاستيعاب ما يوجد بين السّمات من مراتب أيضا. فلم تعد السّمات بهذا المعنى متكافئة في وسم الصّيغ فذلك يؤدّي إلى التّعميم ولا يساهم في الإبانة عن أهميّة السّمة في علاقتها بالصّيغة، وإنّما هي متفاوتة في وسم الصّيغ على نحو يستلزم بالضّرورة الخوض في قضايا تمسّ، من قريب أو من بعيد، صور انتظام السّمات ومظاهر تفاعلها فيما بينها.

واعتقادنا أنّ هذا الجزء من دراسة الصّيغ، بقطع النّظر عن تفاصيله، هو جزء قابل للتعمّق أيضا في بيان مظاهر تعامل النحاة مع السّمات المحدّدة للصّيغ، وإن كان التعمّق في السّمات مدخلا للتعمّق في الصّيغ والمقولات المعبّرة عنها. غير أنّ الذي يعنينا ههنا، أنّ السمّات الدّاخلية المعتمدة في تصنيف الصّيغ تراتبيا قد أبانت عن أهميّة الاختيارات التي لجأ إليها النّحاة في وصف هذا الصّنف من الصّيغ وضبط صور انتظامه. فقد كانت "خفّة البناء" التي انتبهوا إليها في [فَعَلَ] سببا مباشرا في فيضان هذه الصّيغة على أخواتها وغلبتها في الانتساب إلى المقولة بحكم قربها منها. بل إنّ فرط الاتّساع في [فَعَلَ] قد جعلها في نظرهم: "مؤاخية أفعل في التعدية" (الزمخشري، ضمن ش.م،159/7)، لكونها تلاقي مثلما تلاقي "أفعل": "شيئا تؤثّر فيه" (ابن السرّاج، الأصول في النّحو،1/ 169). فهي كما ذكرنا في موضع سابق، بنية معجمية صرفية وهي بنية إعرابية مهيّأة بحكم خفّتها لمؤاخاة "أفعل" باقتضائها ما تقتضيه "أفعل" في الجملة بنية إعرابية عاملية.

المهمّ في هذا أنّ النحاة قد وصفوا الصّيغ وأجروا عليها عمليات تصنيف مقولي على أساس التجرّد والزيادة وعلى أساس العلاقات الاشتقاقية بينها ونظروا في ما تقتضيه من معمولات على أساس اللّزوم والتعدية. وقد صاغوا بهذه العمليات جهازهم الواصف وجعلوا من السّمات الدّلالية داخلية كانت أو خارجية مقياسا تصنيفيا حدّدوا انطلاقا منه أصناف الصّيغ ومراتبها مبرّرين في نفس الوقت وجاهة اعتبارهم صيغ الثلاثي المجرّد أوائل صيغية واعتبارهم [فَعَلَ] بضرب من التجريد النحوي "أمّا للباب".

3. أهميّة الثّبوت والحدوث في التّنصيص على هيمنة [فَعَلَ] على أخواتها:

لقد اعتمد النّحاة في تمييزهم بين صيغ الأفعال وصيغ الأسماء مفهومي "الثّبوت" و"الحدوث" فوصلوا "الأسماء" بما يدوم ويثبت و"الأفعال" بما ينتقل ويتحوّل. فقد جاء في المقتصد: "... وتسمّى المصادر الأحداث والحدثان وذلك أنّها تحدث مرّة بعد أخرى ولا تكون ثابتة كزيد وعمرو" (الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 1/ 580). وقد أفادوا من المفهومين في التمييز بين ما تفيده الصّيغ من معان فانتهوا إلى الإقرار بغلبة الثبوت في الصّيغ الدالّة على الصّفات وغلبة الحدوث في الصّيغ الدالّة على الأعمال والحالات. فخصّوا [فَعُلَ] بهذا الاعتبار بالثبوت لدلالتها على الأوصاف المخلوقة في حين جعلوا [فَعَلَ] الدّالة على الأحداث المتحوّلة صيغة معبّرة عن الحدوث وألحقوا بها [فَعِلَ] لتجدّد الحالات التي تدلّ عليها.

والملاحظ في هذا السياق أنّ اتّصاف [فَعُلَ] بالثبوت قد جعلها قريبة من الاسمية بدلالتها على الأحداث المعبّرة عن الهيئة التي يكون عليها الإنسان. وبما أنّها صيغة موضوعة للخصال التي تكون في الأشياء فقد جعلوها مختصّة بتلك المعاني لا تجاوزها خلافا لـ[فَعَلَ] التي وصفوها بكونها غير مختصّة بمعنى من المعاني. وقد ربطوها بـ"الأفعال غير الحقيقية" مقارنة بـ[فَعَلَ] المعبّرة عن "الأفعال الحقيقية" لما تتميّز به من تحوّل وتنقّل. وقد دفعتهم هذه المعطيات إلى اعتبار [فَعُلَ] أقلّ تمكّنا من [فَعَلَ] في التّعبير عن المقولة. فهي أبعد من [فَعَلَ] عن مركز المقولة على اعتبار أنّ مقولة الفعلية كباقي المقولات النّحوية تتّخذ شكل مقولة شعاعية (radial category) تتكوّن من حالة مركزية ذات توسّعات وامتدادات ترتبط بها بطرق مختلفة (winter, 2003, 71). وهو من

بين الاعتبارات التي يمكن أن نبرّر بها مراتب صيغ الثّلاثي المجرّد وتفاوتها قربا وبعدا في علاقتها بمركز المقولة.

نلاحظ اعتمادا على ما مرّ، أنّ [فَعُلَ] وإن كانت تعبّر عن الخصال الثّابتة فقد تميّزت بمحافظتها على مقولة الفعلية محافظة صريحة شأنها في ذلك شأن [فَعَلَ] الدّالة على الأعمال المتجدّدة و[فَعِلَ] الدّالة على الحالات الطّارئة. فمشاركتها أخواتها في انتمائها المقولي وعدم فقدانها خصائصها الإعرابية لكون الفعل كما يقول السّيوطي: "لا يكون إلاّ خبرا به" (السيوطي، الأشباه والنّظائر، 63/1)، من العوامل المساعدة على تفهّم صيغ الثّلاثي المجرّد بمجاوزة تصنيفها على أساس الصّنف أو المقولة إلى البحث في أصالة [فَعَلَ] المتّصفة بالحدوث والتجدّد وأوّليتها ضمن المسترسل الصّيغي مقارنة بـ[فَعِلَ] و[فَعُلَ].

ورغم كون[فَعِلَ] تدلّ مثلما تدلّ [فَعَلَ] على معنى الحدوث الذي تخالف به الثبوت في الصّفات المخلوقة وتأتي للدّلالة على معان عديدة، فقد حملها النّحاة على[فَعَلَ] وأرجعوها إليها لبساطتها وأوّليتها. فـ[فَعَلَ] في علاقتها بأخواتها كالواحد في العدد. وهو ما مكّنها من التّعبير عمّا تعبّر عنه أخواتها دلاليا. ولذلك استعمل النّحاة في وصفها عبارة" اتّساع التصرّف" تأكيدا على كثرة استعمالها وفيضانها على أخواتها وإن كانت للأفعال الحقيقية التي يكثر استعمالها مقارنة بـ"الأفعال غير الحقيقية".

إن مثل هذه الملاحظات المتعلّقة بوصف صيغ الثّلاثي المجرّد تدلّ على **هيمنة** صيغة على باقي الصّيغ وتوضّح دواعي اعتبارها صيغة أصلا مقارنة بأخواتها. ويبدو أنّ التعامل مع الصّيغ بتفهّمها وتحديد خصائصها لا يمكن أن يقوم دون هذا التصوّر المبني على تجريد الصّيغ. فنحن نعتبر أنّ تقدّم [فَعَلَ]

على باقي الصّيغ على أساس الخفّة وكثرة الاستعمال ودلالتها على الأعمال المتجدّدة "الحدوث" واتساع التصرّف فيها فضلا عن مجيئها للأفعال الحقيقية، عوامل أهّلتها للسيطرة على أخواتها. ويبدو أنّ النحاة العرب القدامى قد استغلّوا هذا الثّراء الدّلالي الذي في [فَعَلَ] واعتمدوه رائزا للنّظر في خصائص أخواتها والاستدلال على هيمنتها عليها هيمنة [يفعِل] على باقي مضارعات [فَعَلَ] كما سيتّضح في العنصر الموالي.

4. تراتبية مضارعات [فَعَلَ] بناء على ثنائية (أصل/فرع):

لم يكتف النحاة بالتّعامل مع صيغ الثّلاثي المجرّد في الماضي المنقضي (Perfective) بل عمّقوا النّظر في مضارعات [فَعَلَ] لكونها تتصرّف في المضارع خلافا لأخواتها، على ثلاثة أوزان متباينة. فـ[فَعَلَ] خلافا لـ[فَعِلَ] و[فَعُلَ] تجيء على [يَفْعُل/ ya-fʕul] و[يَفْعِل/ ya-fʕil] و[يَفْعَل/ ya-fʕal]. وهي بقطع النّظر عن كيفية تصوّر الصّيغ العربية في اللّسانيات العامّة أي باعتبارها صيغا غير منقضية (Imperfective) بناء على القيمة الوسمية [- ماض] أو القيمة [- منقض]، تكوّن صنفا من أصناف الصّيغ التي تحتاج بحكم اختلاف حركة عينها إلى النّظر في صور انتظامها وإن كان مجيئها من [فَعَلَ] من مظاهر هيمنة هذه الصّيغة على أخواتها. فمجيء حركة عينها في المضارع مضمومة ومفتوحة ومكسورة، من مظاهر اتّساع التصرّف فيها مقارنة بـ[فَعِلَ] التي تجيء في المضارع على [يَفْعَلُ] لأنّ الذي:" ماضيه فَعِلَ إنّما بابه فتح عين مضارعه" (ابن جني، الخصائص،1/ 379)، و[فَعُلَ] التي تجيء على [يَفْعُلُ] لكون حركة عينه: "في الماضي والمضارع سواء(...)فـ[فَعُلَ] لا يحتمل مضارعه الخلاف" (م.ن، 1/ 376.378).

ويبدو أنّ تعدّد مضارعات [فَعَلَ] مقارنة بـ[فَعِلَ] و[فَعُلَ] قد قاد النّحاة إلى التعامل معها والنّظر في ما تتميّز به من خصائص رغم اشتراكها في كونها غير منقضية [- منقض]. وقد اعتمدوا ثنائية (أصل/ فرع) رائزا للتّمييز بينها مثلما اعتمدوه في تمييزهم بين صيغ الماضي. فانتهوا إلى كون [فَعَلَ/ يَفْعَلُ] أقلّ درجة من [فَعَلَ/ يَفْعُلُ] و[فَعَلَ/ يَفْعِلُ]. فمضارع فَعَلَ مفتوح العين ليس: "بأصل ومن ثمّ لم يجئ إلاّ مشروطا فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق: الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين، إلاّ ما شذّ من نحو أَبَى يأبَى وركَنَ يَرْكَنُ" (الزّمخشري، المفصّل في علم اللغة، 331). أمّا مضارعا [فَعَلَ] أي[يَفْعُلُ] و[يَفْعِلُ] فقد عوّل النّحاة في التّمييز بينهما على حركة العين، فعدّوا [يَفْعُلُ] في باب [فَعَلَ] داخلة على [يَفْعِلُ] من حيث كانت: "كلّ واحدة من الضمّة والكسرة مخالفة للفتحة، ولمّا آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين الماضي ووجدوا الضمّة مخالفة للفتحة خلاف الكسرة لها عدلوا في بعض ذلك إليها، فقالوا: قتل يقتُل ودخل يدخُلُ، وخرج يخرُج" (ابن جنّي، الخصائص،1/ 379).

ورغم كون الملاحظة المذكورة أعلاه تدلّ على أصالة [يَفْعِلُ] مقارنة بـ[يفعُلُ]، فقد اعتبرهما ابن جنّي بالنّظر إلى قرينة اللّزوم والتّعدية أصلين حين جعل [يَفْعُلُ] في غير المتعدّي أقيس من يَفْعِلُ (...) وذلك أنّ: "يفعُلُ إنّما هي في الأصل لما لا يتعدّى" (ابن جنّي، الخصائص،1/ 379) و[يَفْعِلُ] في المتعدّي أقيس من يَفْعُلُ ولذلك اعتبر: "ضَرَبَ يَضْرِبُ (...) أقيس من قَتَلَ يَقتُلُ" (م.ن،1/ 379).

ومهما يكن الأمر عندهم في باب مضارعات [فَعَلَ] فإنّ حملهم [يَفْعُلُ] على [يَفْعِلُ] يدلّ على وعيهم بكون الصّيغ في أبسط مظاهرها قائمة على

التّفاوت والاختلاف. وهي منتظمة على أساس أصالة[يَفْعِلُ] مقارنة بـ[يَفْعَلُ] ووقوع [يَفْعُلُ] بينهما رغم مجيئها في المضاعف المتعدّي: "أكثر من يَفْعِلُ، نحو شدَّه يشُدُّه، ومدّه يمُدُّه، وقدَّه يقُدُّه..." (م.ن،379/1). فـ[يَفْعُلُ] رغم كثرة استعمالها إنّما: "تدخل في باب فَعَلَ على يَفْعِلُ" (م.ن،379/1)، فتصبح أقلّ منها درجة وتُرتّب في السلّم الصّيغي بناء على ذاك التّفاوت. ويمكن انطلاقا من هذا التوجّه في التّعامل مع الصّيغ الصّرفية تَبَيُّن ملامح نظريّة تُبرِز على نحو واضح دقيق العلاقات بين الصّيغ الأوائل والصّيغ الثّواني والعلاقات بين مضارعات [فَعَلَ] فضلا عن علاقة [يَفْعُل] في باب [فَعَلَ] بـ[يَفْعُل] في باب [فَعُلَ]. وهو أمر يدعم الصّرامة المطلوبة لهذه المقاربة وإن كان من أهمّ أولوياتنا في هذا المبحث تعميق النّظر في مظاهر انتظام صيغ الثلاثي المجرّد وما تنبني عليه من خصائص نظاميّة وأخرى شكلية تسمح بتتبّع الحدود القائمة بينها.

المهمّ في هذا أنّ اهتمام النّحاة بمضارعات [فَعَلَ] ونظرهم في أصالة [يَفْعِلُ] مقارنة بـ[يَفْعُلُ] وانحطاط [يَفْعَلُ] عنهما درجة على جهة انحطاط الفروع عن الأصول، من مظاهر تعمّقهم في وصف صيغ الثّلاثي المجرّد. فلم يكتفوا بالنّظر في علاقة [فَعَلَ] بـ[فَعِلَ] و[فَعُلَ] بالتوسّع في تبرير أوّلية [فَعَلَ] على أخواتها في البنية الدّاخلية للمقولة، بل ذهبوا إلى التّعامل مع مضارعاتها بتعليلهم أسبقية [يَفْعِلُ] على [يَفْعُلُ] رغم اعتبارهم [يَفْعُلُ] فيما ماضيه [فَعَلَ] في غير المتعدّي أقيسَ من [يَفْعِلُ]. وقد باينوا في هذا الباب بين [يَفْعُلُ]مضارع [فَعَلَ] و[يَفْعُلُ] مضارع [فَعُلَ] ونبّهوا إلى ما بينهما من فروق دلالية رغم تطابقهما في التأليف الصّوتي. وجعلوا من هذه المعطيات مداخل لتصنيف الصّيغ منقضية كانت أو غير منقضية، ووصفها. وهو أمر يقتضي،

من بين ما يقتضي، مجاوزة الحقول الدّلالية المعجمية إلى المداخل الصرفية والإعرابية وهو ما يحتاجه النّحوي لتخطّي التعقّد الصّيغي وإبراز مظاهر مختلفة من النظام النحوي.

خاتمة المبحث:

حاولنا من خلال هذا المبحث النّظر في مظاهر انتظام صيغ الثّلاثي المجرّد في العربية وتتبّع موضع كلّ صيغة ضمن البنية الدّاخلية لمقولة الفعلية. وقد أفضى ذلك إلى التعمّق فيما تتميّز به كلّ صيغة من خصائص فانتهينا في إطار تفهّم مراتبها ضمن سلّم الثّلاثي المجرّد، إلى التمييز بين "سماتها الخارجية" و"سماتها الدّاخلية" في سياق تفهّم أوّلية [فَعَلَ] مقارنة بأخواتها، في تمثيلها مقولة الفعلية. وقد انتهينا في هذا الباب إلى أنّ اتّصاف [فَعَلَ] بالخفّة قد سمح لها بأن تكون أقرب من [فَعِلَ] و[فَعُلَ] إلى مركز المقولة في مقابل بُعد [فَعُلَ] عن ذاك المركز لثقلها ولاختصاصها بالدلالة على الصّفات الثّابتة. أمّا [فَعِلَ] فقد بدت عندهم متردّدة بين الخفّة والثّقل رغم مجيئها لمعان متعدّدة.

وقد اتّضحت لنا في هذا المبحث جهود النّحاة في استقراء المعطيات المتعلّقة بصيغ الثلاثي المجرّد بمجاوزتهم الصّيغ المنقضية إلى الصّيغ غير المنقضية وتعمّقهم في مضارعات [فَعَلَ] على أساس ثنائية الأصل والفرع. وقد اتّخذوا في وصفها عددا من المصطلحات التي انتظمت في شكل ثنائيات من قبيل (أصل/ فرع) (قرب/ بعد) (خفّة/ ثقل) (لازم/ متعدّ) (ثبوت/ حدوث)... ومثّلت الجهاز الواصف الذي تمّ اعتماده في التّعامل مع الصّيغ المذكورة وتفسير كيفية انتظامها. فوصف الصّيغ يقتضي، في رأينا، ملاحظة المعطيات

وربط العلاقات بينها على نحو يمكّن من تلافي النّقائص الوصفية التي قد تحول دون التعرّف على ما تتميّز به من خصائص.

وقد عملنا في هذا السّياق على استقراء المعطيات المتعلّقة بكيفية تعبير الأصل الحرفي الواحد عن ثلاث صيغ فعلية مختلفة بناء على حركة المقطع الثّاني، وتلك التي تتعلّق باقتران العمل أو الحالة أو الصّفة بصيغة فعلية دون أخرى. وكان من نتائج هذا الاستقراء التنصيص على أهميّة حركة المقطع الثّاني في تحديد دلالة الصّيغة معجميا واختصاصها بمعنى من المعاني وإن كانت بعض الصّيغ التي تجيء من جذر واحد، تجيء متماثلة دلاليا بسبب جريان صيغة مجرى أخرى.

وانتهينا في تعاملنا مع هذا المبحث أيضا إلى التنصيص ولو ضمنيا، على أهميّة المعطيات التي يوفّرها "النّحو الضّمني" في علاقة بصيغ الثلاثي المجرّد وتوظيفها تعليميا. وهو ما يستلزم بالضّرورة الخوض في قضايا تمسّ، من قريب أو من بعيد، مضامين النّحو التّعليمي لمجاوزة النّقائص العلمية وتحقيق صورة تضمن تماسك النّظام النّحوي وتعيد بناء صيغ الثّلاثي المجرّد تعليميا. ومع أنّ هذه المعطيات لم تكن مشغلنا المباشر في مبحثنا هذا لأنّ وصفنا للصّيغ على أساس الأصل والفرع والخفّة والثّقل وبالنّظر إلى حركة المقطع الثّاني منها، يحصر مجال الوصف على اتّساعه ويوجّه البحث وجهة مخصوصة، وإن كانت الصّيغ مرشّحة للاستعمال في مجال التخاطب باعتبارها أبنية نحوية يلجأ إليها المتكلّم ليعبّر بها عن أغراضه في المقامات المناسبة لها.

المبحث الثّالث:

صيغة {أَفْعَلَ} في نظام العربيّة:

" بحث في طبقات السّمات والمقولات النّحويّة المندمجة فيها"

تمهيـد:

نروم من خلال هذا البحث العودة إلى صيغة {أفعل} في نظام العربيّة وبيان ما تتميّز به هذه الصّيغة من خصائص تركيبيّة دلاليّة بدا لنا أنّ عددا من البحوث اللّسانيّة التي اهتمّت بها لم تعالجها على النّحو الذي يسمح بالاطمئنان إلى النّتائج التي تمّ التوصّل إليها في هذا الباب ولا بالاطمئنان إلى كيفيّة تعامل أصحابها مع آراء النّحاة وتأويل ما قدّموه بخصوصها. والملخّص في هذا أنّه انطلاقا من اعتبار عدد منهم {أفعل} مزيد {فعل}[1] واعتبار البعض الآخر الأبنية المتركّبة بـ{أفعل} دالّة على [الجعليّة] على أساس أنّ [الجعليّة] دلالة معجميّة تركيبيّة[2]، وربط البعض الآخر، بصفة آليّة، الزّيادة اللّفظيّة في {أفعل} بإضافة محلاّت إعرابيّة في الأبنية التي تتصدّرها[3]، حاولنا الاستدلال

---

[1]- آنظر في هذا الشّأن كلّ من :(السّعدي، الحدث في اللّغة العربيّة: بحث في الأسس الدّلاليّة للبنى النّحويّة، أطروحة دكتورا مرقونة بكليّة الآداب منّوبة، تونس 314/2006، والمتوكّل، قضايا اللغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة،1996/ص21وما بعدها ومصطفى أحمد النماس، بحث في صيغة (أفعل) بين النحويين واللّغويين واستعمالاتها العربيّة، 1983/ ص9 وما بعدها).

[2]- آنظر بخصوص هذه الفكرة (هيفاء جدّة السّعفي، الجعليّة في التّراث النّحوي، أطروحة دكتورا مرقونة بكليّة الآداب بسوسة، السنة الجامعيّة 2010/2009).

[3]- يمكن العودة بخصوص هذا التصوّر إلى، الفاسي الفهري، المعجم العربي: نماذج تحليليّة جديدة،1986، ص 158 وما بعدها والأشموني، من خلال شرح الأشموني، تحقيق محي الدّين، ج125/2).

على ما تتميّز به هذه الصّيغة من خصائص تركيبيّة دلاليّة تسمح بتحديد المقولات المجرّدة المندمجة فيها وتمكّن من تحديد الطّبقة التي أرجعها إليها النّحاة دون أن نغفل عمّا يمكن أن يحدث بين هذه الصّيغة وبين بعض الصّيغ المتّصلة بها من تقاطعات قد تساعد على فتح مسالك جديدة في البحث وتدعم التوجّه اللّساني الذي يطمح أصحابه إلى إعادة قراءة التّراث النّحوي وبلورة تصوّر جديد له.

على هذا الأساس فإنّ بحثنا في صيغة {أَفْعَلَ} وما تثيره من قضايا دلاليّة لن يكون مقتصرا على تقييم ما توصّل إليه بعض الباحثين من نتائج في الموضوع فحسب، وإن كان ذلك ممّا يمكن أن يُكْتَفَى به في مقال محدّدة أهدافه مسبقا، بل إنّ الحاجة الماسّة اليوم إلى إعادة النّظر في عدد من القضايا اللّسانية بما في ذلك قضايا التّصنيف، واهتمام اللّسانيين المتزايد بمقولة "السّببيّة" (causativity) والأشواط التي قطعوها في معالجة الدّلالات المتّصلة بهذه المقولة[1]، قد كانت من بين الأسباب الكامنة وراء العودة إلى هذه الصّيغة وإعادة النّظر في ما تتميّز به من خصائص.

وهذه المعالجة تنبني في جوهرها على وعي صريح بخصائص"الصّيغة" في النّظام وخصائصها في الاستعمال. فنحن ندرك أنّ الصّيغ منها ما هو موجود في

[1]- يمكن العودة في هذا الموضوع إلى أعمال كلّ من:
- Gaston Gross, Manuel d'analyse linguistique, Approche Sémantico-Syntaxique du lexique, Presses Universitaires du Septentrion,2012 pp331-339.
-Haspelman M, Structures causatives, agentivité et relation inter-sujets, Institut Charles V , journée les constructions Causatives, 21 Janvier 2005.
-Esa Itkonen, Causality in linguistic theory, Indiana University Press,1983.
- Causation, Encyclopédie Asher, V2,1994.
- Beth Levin, English Verb Classes and Alternations, The University of Chicago Press, 1993.

النّظام والاستعمال ومنها ما هو "مستغنى عنه"[1] في الاستعمال دون أن يكون كذلك في النّظام[2]، ومنها ما هو موجود في الاستعمال راسخ فيه بحكم القياس وبمراعاة قواعد التّحويل الصّرفي الإعرابي[3]. وهذه الخاصّية التّصنيفية (± موجود) من المعطيات الضّرورية في التّعامل مع صيغة {أفعل} التي عدّها الخليل بالنّظر إلى استعمالها في علاقتها بـ {فَعَلَ} لغة مختلفة عنها[4].

فرضيّة هذا البحث الأساسيّة أنّ {أَفْعَلَ} صيغة أصليّة تماما كـ{فَعَلَ} وأنّ الزّيادة اللّفظية في {أَفْعَلَ} ليست زيادة على صيغة {فَعَلَ} على نحو يجعل من {أَفْعَلَ} المجموع النّاتج عن الجمع بين ({الهمزة} +{فَعَلَ}). وقد يكون مجيء الأفعال الثلاثيّة المعجّمة على وزن صيغة {فَعَلَ} المجرّدة غير المعجّمة بناء على تقدّم الدّلالة الاشتقاقيّة على الدّلالة المعجميّة اللّفظية[5] وراء حَمْلِ عدد من

---

[1]- "الاستغناء" عبارة اصطلاحية استعملها سيبويه في عدد من السّياقات للتمييز بين "الصّيغ المستعملة" و"الصّيغ المتروكة"، ومنها السّياق الذي وصف فيه الأفعال المبنية للمفعول نحو، جُنَّ، وسُلَّ، وزُكِمَ...إلخ بقوله:" وإنّما جاءت هذه الحروف على جَنَنْتُهُ وسَلَلْتُه وإن لم يُستعمل في الكلام، كما أنّ يدعُ على ودعتُ، ويذَرُ على وذرتُ وإن لم يُستعملا، **استُغني عنهما** بتركتُ، واستُغني عن قَطِعَ بقُطِعَ. وكذلك **استُغني عن** جَنَنْتُ ونحوها بأفعلتُ" (الكتاب،67/4).

[2]- نذكّر في هذا السيّاق بأنّ الاستغناء عن الصّيغ في الاستعمال دون النّظام، أمر بديهي متّصل بمنطق الأشياء في الوجود بما أنّه من غير الممكن ترك شيء مّا و"الاستغناء عنه" ما لم يكن موجودا.

[3]- يمكن العودة في هذا السّياق إلى:(الهيشري، الأفعال الملازمة للبناء للمفعول، ضمن قضايا في معالجة الأبنية الإعرابية والدّلاليّة) (مشترك)، منشورات كليّة الآداب والفنون والإنسانيات منوبة 2005.

[4]- آنظر ملخّص هذا الرّأي، ضمن كتاب سيبويه، ج61/4.

[5]- اعتبر الشّريف تقدّم الدّلالة الاشتقاقيّة على الدّلالة المعجميّة بكيفيّة تصوّرنا للنّظام. وقد اعتبر بموجب هذا التصوّر أنّنا: "ندرس البنية المحتملة للفعل قبل تجسّدها معجميّا

الدّارسين "المزيد" على "المجرّد" وإرجاعهم {أفْعَل} بهذا الاعتبار إلى {فَعَلَ} على نحو تكون {فَعَل} بموجبه صيغة أصلا فيما تكون {أفْعَلَ} صيغة متفرّعة عنها. وقد رأينا في هذا تعميما لا يستجيب لمنطق اشتقاق الصّيغ في التّراث النّحوي ولا لطريقة القدامى في التّعامل معها وصفا وتصنيفا وتفسيرا.

أمّا الفرضيّة الثّانية فتتمثّل في اعتبارنا "الجعلية" مقولة تصريفيّة وليست دلالة، وأنّ هذه المقولة تلعب دورا أساسيّا في الفصل بين الصّيغ باعتبارها كيانات لغويّة. وعلى هذا الأساس يمكننا أن نفسّر العلاقة بين السّمات الدّلاليّة التي تفيدها {أَفْعَلَ} والسّمات التي تفيدها الصّيغ المعبّرة عن "النّقل" من غير {أَفْعَلَ} من قبيل "قَتَلَ"التي تعني:" **نقل س من الحالة أ إلى الحالة ب**[1] و"ترك" التي تفيد "الجعل بالترك"[2]، وغيرها من المعاني التي سنهتمّ بها في فقرات لاحقة من البحث مستفيدين في منهجنا من البنيويين المهتمّين بوصف الأشكال الدّالة في النّظام اللّغوي ومن التّداوليين المهتمّين بتصنيف قوى القول المنجز في المقامات اللّغويّة وما يقتضيه كلّ ذلك من إلمام بالملاحظات النّظرية وبالمعطيات الاختبارية سواء في وصف الصّيغ الصّرفيّة وتفسير كيفيّة اشتغالها أو في وصف ظواهر أخرى من النّظام.

في الأفعال المحيلة على الكائنات الخارجيّة، وقبل تكوّن الأبنية الإعرابيّة المعجّمة" (الشريف، 975/2002).

[1]- يعلّل لاينز دلالة الفعل (قتل) على النّقل من حالة إلى أخرى باستعماله "أفعال عمد" أثناء شرحه خصائصه الدّلاليّة التي تعني إبدال الإيجاب بالسّلب وجعل ما كان حيّا غير حيّ (-حيّ) (devenir non vivant). يُنظر بخصوص هذه الملاحظة (Lyons, Sémantique Linguistique 122; 1978).

[2]- "الجعل بالترك" صنف من الجعل أطلق عليه الفهري عبارة " ترخيص"(Permissive) وقد علّق عن هذا الصّنف من الجعل في قول القائل" تركت زيدا يلعبُ" بقوله: "فالجعل بالترك هنا، أي إنّ التّارك يفترض أنّ بإمكانه أن يمنع حدوث وضع، ولكنّه لا يفعل" (الفهري،166،1986).

1. علاقة {أَفْعَلَ} بـ {فَعَلَ} في نظام العربيّة :

1.1.ليست {أَفْعَلَ} مجموعا ناتجا عن الجمع بين ({الهمزة} + {فَعَلَ}):

ننبّه من خلال هذه الفقرة إلى ما يوجد بين {أَفْعَلَ} و{فَعَلَ} من فروق تسمح ببيان حدود كلّ صيغة وبتحديد الطّبقة التي تنتمي إليها كلّ واحدة منهما. وقد بدا لنا من خلال متابعة هاتين الصّيغتين تفطّن النّحاة إلى ثراء الصّيغ الصّرفية وسعيهم إلى الإلمام بها من وجهات نظر مختلفة عبّرت عنها المقاييس التي اعتمدوها في التّصنيف من قبيل (± مجرّد)،(± لازم)، وهم على وعي بوحدة الأسّ المشترك بينها وقد اصطلح عليه بعضهم بـ"الحروف الأصول" فيما أطلق عليه البعض الآخر مصطلح "جذر"[1]. بناء على هذا التصوّر الذي اعتمدوه في اشتقاق الصّيغ، بدا لنا أنّ {أفعل} عندهم ليست صيغة منحدرة من صيغة، وإنّما هي صيغة تشارك غيرها من الصّيغ في الأسّ المجرّد وتختلف عنها بما تحمله من رأس مقوليّ لفظي يلعب دورا أساسيّا في توجيه الصّيغة والزّيادة في معناها، وإن كان النّحاة قد تحدّثوا في هذا السيّاق أيضا، كما سيتّضح في فقرات لاحقة، عن مجيء [المجرّد] و[المزيد] بمعنى واحد في كلام العرب[2].

---

[1]- يمكن العودة بخصوص مصطلح "جذر" إلى (الخليل بن أحمد، كتاب العين، 2/ 152-156 وابن جني: الخصائص ،1/ 5-17).

[2]- يمكن الاكتفاء في هذا السيّاق بالتنبيه إلى (أبي إسحاق الزجّاج، كتاب فعلتُ وأفعلتُ، تحقيق وشرح وتعليق، ماجد حسن الذّهبي، الشّركة المتّحدة للتوزيع، دمشق، 1984).

1.1.1 التّباين المقطعي بين {أَفْعَلَ} و({الهمزة}+{فَعَلَ}):

وممّا يدلّ على أنّ {أَفْعَلَ} ليست مجموعا ناتجا عن الجمع بين ({الهمزة}+{فَعَلَ}) كما هي الحال بالنّسبة إلى العدد {أربعة} في المعادلة: {(1) + (3) =4} إذا سلّمنا رياضيا بأنّ ناتج عمليّة الجمع بين العددين هو {أربعة} و{أربعة} فقط، أنّ العربيّة وهي لغة اشتقاقيّة تفرّق بين وحداتها على أساس المقاطع أو الحركات، باعتبارها علامات تمييزية دالة على المقولات المختزنة في الصّيغ. وهذا مفاده أنّ الهمزة في {أَفْعَلَ}، علامة دالّة على مقولة من المقولات التّصريفيّة كما أنّ ضمّ فاء (فَعَلَ) وكسر عينها في مثال (فُعِلَ) يدلّ بدوره على مقولة من تلك المقولات. وبذلك فإنّ الاختلاف بين الصّيغ سواء في مستوى الحركات من قبيل (فَعَلَ/ فُعِلَ)، أو في مستوى المقاطع المكوّنة للصّيغ من قبيل (فَعَلَ/ أَفْعَلَ) يدلّ على ما يوجد بين الصّيغ من اختلاف مقولي ويؤكّد أهميّة "الاشتقاق" عند النّحاة في تشييد الأصول وتوسعة المعاني.

وهذا التمشّي في التّعامل مع الصّيغ الصّرفيّة والتّمييز بينها بالنّظر إلى الصّرافم الاشتقاقيّة أو الصّرافم المتولّدة من أثر جريان الصّيغة في التركيب (فَعَلَ/ فُعِلَ)، يؤدّي بنا إلى مراجعة التصوّرات التي تعتبر {أَفْعَلَ} متولّدة من {فَعَلَ}. فنحن لم نجد في المصنّفات النّحويّة التي اطّلعنا عليها، ما يدلّ على أنّ النحاة قد حدّثوا عن اشتقاق المزيد من المجرّد. وقد يكون اعتبارهم المعنى الغالب في{أَفْعَلَ}:" تعديّة ما كان ثلاثيّا" (الرضي، ش.ش،86/1)، دليلا على أنّنا إزاء صيغتين (فَعَلَ/ أَفْعَلَ)، ولسنا بصدد التّعامل مع صيغة واحدة.

ويمكن أن ندعم هذا التصوّر بالعودة إلى البنية المقطعيّة لصيغة {أَفْعَلَ} في علاقتها ببنية ([الهمزة] مع [فَعَلَ]). فلو كانت {أَفْعَلَ}المجموع النّاتج عن الجمع بين {الهمزة} و{فَعَلَ} لكانت مكافئة لها مقطعيّا. غير أنّ البنية

المتركّبة من الجمع بين {الهمزة} و{فَعَلَ} تتكوّن من أربعة مقاطع قصيرة (أَ/فَ/عَ/لَ) بينما تتركّب صيغة {أَفْعَلَ} من ثلاثة مقاطع (أَفْ/عَ/لَ) يوصف الأوّل منها بـ"الطّويل المنغلق" لتكوّنه من (حرف+حركة قصيرة+ حرف ساكن). وهذا معناه أنّ **{أَفْعَلَ}** ليست متركّبة من زيادة لفظيّة لصيغة **{فَعَلَ}** ولو كان الأمر كذلك، لكانت مطابقة مقطعيّا لـ **{أَفَعَلَ}** ولأصبحت **{أَفَعَلَ}** بهذا الاعتبار صيغة صرفيّة.

المهمّ في هذا الباب أنّ النّحاة وإن لم يهملوا ثنائية (الأصل/ الفرع) في التّعامل مع الصّيغ الصّرفيّة[1]، فإنّهم لم يعوّلوا على هذه الخاصّية في تصنيف الصّيغ والتّفريق بينها. بل إنّ المواضع التي اهتمّوا فيها بالصّيغ على أساس السّمات الدّلاليّة (± مجرّد، ± لازم، ± معلوم...) تدلّ على أنّه لا معنى للتّفريق بين الصّيغ على أساس (± أصل) لأنّ الصّيغ في نظرهم مجرّدة كانت أو مزيدة لازمة كانت أو متعدّية، متولّدة من "أسّ مشترك" وصفه الشّريف بكونه:" مركّبا صرفميّا خاليا من الحركات، غير قابل للتلفّظ، ولا يدلّ على شيء واضح معيّن، ما دام مشتركا بين لفظات قوليّة عدّة" (359/2008). وفي هذا ما يدلّ على أنّ ما زاد عن الأسّ المشترك في الصّيغ التي توصف بالمزيدة يلعب دورا أساسيّا في توجيه الصّيغة مقوليا كما سيتّضح في الفقرة الموالية من البحث.

[1]- يمكن أن نشير في هذا السّياق إلى اختلافهم في علاقة صيغة "الثلاثي المبني للفاعل" بصيغة" الثلاثي المبني للمفعول". فقد ذكر أبو حيّان الأندلسي أنّ جمهور البصريين قد ذهبوا إلى أنّ: "صيغة الفعل المبني للمفعول مغيّرة من فعل الفاعل وليست بأصل. وذهب الكوفيون والمبرّد وابن الطرّاوة إلى أنّها أصل وليست مغيّرة من صيغة الفاعل" (ارتشاف الضرب، ج1340/3).

2.1.1. اختلاف {أَفْعَلَ} عن {فَعَلَ} انطلاقا من اختلاف نوع "الصّرفم المقولي" الموجّه لكلّ صيغة منهما:

يؤدّي بنا هذا التحليل إلى الإقرار باختلاف {أَفْعَلَ} عن {فَعَلَ} وإلى بيان عدم وجاهة التصوّرات التي تجعل المزيد متفرّعا عن المجرّد. فهما صيغتان متولّدتان اشتقاقيا من أسّ مشترك، غير أنّ {أَفْعَلَ} تمتاز عن {فَعَلَ} بصرفم مقوليّ ظاهر يلعب دورا محوريّا في توجيه الصّيغة. وهو يعمل فيما بعده عمل العامل في المعمول في البنية الإعرابيّة. ويتلخّص عمل هذا الصّرفم في اعتبار الحدث الكامن فيه سواء كان حدث الـ(جعل) أو حدث "التّعريض" أو"الدّخول في المكان أو الوقت"...إلخ، رأسا مقوليا متحكّما في الحدث الذي تفيده الصّيغة موجّها له. فقولك: **[أخرج الأستاذ الطّالب]** بمثابة قولك: **[جعل الأستاذ الطّالب يخرج]**، وهذا مخالف لقول القائل: **[خرج الطالب]** لأنّ [الهمزة] قد جعلت ما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجعل الذي استفيد منها. ولذلك اعتبرها الشّريف رأسا عاملا في الجذر ومثّل له بالبنية [أ× خ رج] واستدل على ذلك بقوله: "ولولا ذلك (يعني عمل الهمزة باعتبارها رأسا مقوليا في الجذر وليس باعتبارها حرفا زائدا) لما كانت هذه الرّؤوس المقوليّة في الأقوال الشّارحة وعند التّرجمة تعوّض بأفعال عمد تشتغل في الإعراب رؤوسا عاملة كـ"جعله يخرج" و" طلب منه الفهم" أو faire sortir و" demander une réponse" (360/2008).

في مقابل الدّور الذي تلعبه الهمزة باعتبارها صرفما مقوليّا ظاهرا في رأس {أَفْعَلَ}، وهو النّقل من حالة إلى حالة، يتحقّق النّقل في عدد من الصّيغ المجرّدة بواسطة "صرافم معنويّة" غير متحقّقة باللّفظ، مثّل لها الشّريف بالشّكل: [∃ ححا × ف ع ل] واعتبر الرّأس في هذا الصّنف من الصّيغ:" صرفما عدميّا ذا قيمة دلاليّة مؤثّرة في سلوك الفعل إعرابيّا" (361/2008).

وعلى هذا الأساس تكون {أَفْعَلَ} صيغة مباينة لـ{فَعَلَ} رغم إمكانية دلالة {فَعَلَ} على [الجعل] كما في"قتل" التي تعني: "إبدال إيجاب بسلب مفاده [جعل ([+ حيّ]⟵[- حيّ])]" (الشّريف، 361،2008)، وفي "ترك" بما أنّ التّارك في قول القائل: **[تركتُ زيدا يلعبُ]**: "يُفترض أنّ بإمكانه أن يمنع حدوث وضع، ولكنّه لا يفعل" (الفهري، 1986/ 166).

المهمّ في هذا أنّ الصّرفم المقولي الموجّه لـ{أَفْعَلَ} غير الصّرفم الموجّه لـ{فَعَلَ} في الأفعال الدالّة على [الجعل] من دون همزة تعدية. وهذا معناه أنّ دلالة [الجعل] يمكن أن تستفاد من الهمزة باعتبارها صرفما مقوليّا ظاهرا متضمّنا لها، ويمكن أن تستفاد من الصّرافم العدميّة في {فَعَلَ} المتعدّي كما في قولك: [قِلْتُ الرّجل] التي تفيد"السّلب"[1]. وهو ما يجعل (قَالَ) مكافئة دلاليّا لـ(أَعْفَى) على اعتبار أنّ (قَالَ) تنقل كما تنقل (أعفى) أو(أَقَالَ) المجعول من حالة إلى حالة، وتختزل دلالة [الجعليّة] بنفس الطّريقة التي تختزلها بها (أَعفى) و(أَقَالَ) وهي [جعل ([+ منصب]⟵ [- منصب]). بهذا يمكننا أن نفهم حديث عدد من النّحويين عن مجيء {فعلتُ} و{أفعلتُ} المعنى فيهما واحد"[2]، وإن كنّا لا نتصوّر الاشتراك في المعنى مماهاة مطلقة في ذلك المعنى.

---

[1]- آنظر بخصوص دلالة {فَعَلَ} على السّلب (الرّضي الأستراباذي، ش.ش،83/1).

[2]- يمكن أن نذكر من بين النّحاة الذين اهتمّوا بدلالة {أفعل} و{فعل} على معنى واحد، أبا إسحاق الزجّاج. فقد رتّب الصّيغ التي تكلّمت بها العرب على لفظ فعلتُ وأفعلتُ والمعنى واحد، وما تكلّمت به على لفظ فعلتُ وأفعلتُ والمعنى مختلف، ترتيبا يراعي حروف المعجم، وزاد في كتابه "فعلتُ وأفعلتُ" ما ذُكر فيه فعلتُ وحده وما ذكر فيه أفعلتُ وحده ممّا يجري في الكتب والمخاطبات. وعلّل ترتيب هذا المصنّف بمراعاة حروف المعجم ليسهل التماسه على طالبه. انظر ملخّص هذا التصوّر ضمن (مقدّمة كتابه" فعلتُ وأفعلتُ").

2.1. مجيء الشّيء على {أَفْعَلَ} لا يُستعمل غيره:

وممّا يدلّ على أصالة {أَفْعَلَ} في علاقتها بـ{فَعَلَ} في نظام العربيّة، أنّ عددا من الصّيغ التي تكلّمت بها العرب ليس لها مقابل من {فَعَلَ}. فهي لا تُستعمل إلاّ على {أَفْعَلَ} ولا تشاركها في دلالتها صيغ أخرى. وقد عبّر سيبويه عن هذا الصّنف من الصّيغ بشيء من الإيجاز بقوله:" كما أنّه قد يجيء الشّيء على أفعلت لا يُستعمل غيره" (الكتاب،61/4). غير أنّ الزّجاج قد توسّع في الحديث عن هذا الصّنف وخصّص له بابا كاملا رتّبه على حروف المعجم ووصفه بكونه: "ما تُكُلّم فيه بأفعلتُ، وما اختير فيه أفعلتُ دون فَعَلتُ" (الزجّاج، كتاب فعلتُ وأفعلتُ، 106 وما بعدها). ومنه قول القائل: [أبَنَّ الرّجلُ بالمكان] في معنى [جعله مقاما][1]، و: "أحذيتُ الرّجل نعلا(...) وأخرفَ القومُ، دخلوا في الخريف. وأَخْيَفُوا إذا نزلوا خَيْفَ الجبل وهو ما ارتفع عن أسفله" (م.ن،109-110). وقد نبّه الرّضي إلى أهميّة هذا الضّرب من الصّيغ في الاستعمال ووصفه بكونه قد يجيء من غير الثّلاثي كـ" ألجم" و"أسحم". ومنه: [ألجم الرّجل فرسه] إذا وضع في فمه اللّجام، ولم يأت منه ثلاثي" (ش.ش،85/1، هامش1).

المهمّ في هذا الباب أنّ النّحاة قد اعتمدوا في تصنيفهم الصّيغ وتمييزهم بينها وجوه استعمالها. ومع أنّ هذا التمشّي يعكس في الواقع كيفيّة صياغتهم للنّظريّة النّحويّة ويدعم ربطهم إيّاها بوجوه الاستعمال اللّغوي، فإنّه يؤكّد أصالة {أَفْعَلَ} بالاستعمال. إذ الشّيء قد يجيء على {أَفْعَلَ} ولا يُستعمل غيره.

---

[1]- جاء في اللّسان: الإبنان اللّزوم. وأبننتُ بالمكان إبنانا إذا أقمت به"(ابن منظور، اللّسان، مج13/مادّة (بنن)،58). وقد أجاز ابن سيدة "**بنَّ**" غير أنّ الأصمعي أبى إلاّ "**أبنَّ**" ومنه" أبنّت السّحابة: دامت ولزمت. ويقال: رأيت حيّا مُبنّا بمكان كذا أي مقيما. والتّبنين: التّثبيتُ في الأمر" (م.ن).

وفي هذا ما يدلّ على أنّه لا مجال لـ{فَعَلَ} إلى جانب{أَفْعَلَ}، فقد استغنوا بهذه عن تلك وأرجعوا ذلك إلى سلطة الاستعمال. وليس المقصود بالاستغناء ههنا، إجراء صيغة بدل صيغة بل استعمال صيغة وترك الأخرى لتعذّرها في الاستعمال[1]، وإن كان الزّجاج قد فسّر الاستغناء عن {فَعَلَ} في المواضع التي استُعملت فيها {أَفْعَلَ} و{أَفْعَلَ} فقط، باختيار المتكلّم. فأرجع الأمر إليه باعتباره عاملا حقيقيّا يسبق كلامه في كلّ موضع وجعله في موضع خيرة، وهو ما لا يتناسب مع كثير من أراء النّحاة ومنها أنّ الهمزة في {أَفْعَلَ} صرفم مقوليّ موجّه للصّيغة مؤذن بزيادة معنويّة تجعلها مختلفة عن {فَعَلَ}، إذ المزيد لغير الإلحاق لابدّ:" لزيادته من معنى، لأنّها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثا" (الرّضي، ش.ش،83/1).

3-1 مجيء {أَفْعَلَ} في معنى {فَعَلَ} تسامح في العبارة:

بناء على ما تقدّم يبدو الحديث عن تكافؤ دلالي بين {أَفْعَلَ} و{فَعَلَ} غير ممكن رغم تأكيد عدد من النّحويين على إمكانيّة مجيء الصّيغتين بمعنى واحد[2]. ويمكن أن نفهم وجاهة الأراء التي تفرّق دلاليّا بين هاتين الصّيغتين بالعودة إلى المبدأ العامّ الذي أقرّه النّحاة في تعاملهم مع الصّيغ الصّرفيّة وهو

---

[1]- يُذكر في هذا السّياق أنّ التصوّرات اللّسانيّة الحديثة وخاصّة المنوالات التي تهتمّ بالدّلالة قد أولت الاستعمال أهميّة بالغة في دراسة معاني الوحدات ومتابعة حركتها بين النّظام والاستعمال، بل إنّ اهتمام عدد من اللّسانيين بما تتميّز به الوحدات اللّغويّة من سمات دلاليّة قد قوّى نزعتهم في التّعويل على الاستعمال لفهم تلك الوحدات وتحديد خصائصها. ينظر في هذا الباب على سبيل الذّكر لا الحصر (Chomsky، 155/1995).

[2]- يمكن العودة بخصوص هذه الملاحظة إلى (الزجّاج، فعلت وأفعلت، وابن القطّاع، كتاب الأفعال، ج265/2 وج287/3).

أنّ كلّ" زيادة لفظيّة" مؤذنة عندهم بكثرة معنويّة[1] وأنّ الزّيادة إذا لم تكن لـ:" غرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثا" (م.ن).

انطلاقا من هذا المبدأ عمل الرّضي على رفع اللّبس في استعمال {أَفْعَلَ} بمعنى{فَعَلَ}. فنبّه إلى ما يوجد بين الصّيغتين من فروق لفظيّة ظاهرة واعتبر مجيء {أَفْعَلَ} بمعنى{فَعَلَ}: "تسامحا في العبارة"(م.ن). وقد قاس في هذا السّياق، الهمزة في {أفعل} على (الباء) و(مِنْ) في (كفى باللّه) و(ما من إله). فإذا قيل مثلا: إنّ {أقال} بمعنى {قال}، فذلك من قبيل قول القائل:" إنّ الباء في {كفى باللّه} و"مِنْ" في {ما من إله} زائدتان لمّا لم تفيدا فائدة زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده، فكذا لا بدّ في الهمزة في {أقالني} من التّأكيد والمبالغة" (م.ن).

من هذا المنطلق شدّد الرّضي على الفروق المعنويّة بين الصّيغتين رغم اهتمام النّحويين بالسّياقات التي أجرت فيها العربُ{فعلتُ} و{أفعلتُ} والمعنى واحد. فقولك: [حَزِنَ الرّجُلُ] أي [صار حزينا]، وقولك: [حزَنْتُ الرّجُلَ] التي تفيد النّقل من حالة إلى حالة، تأتي بمعنى [أدخلت فيه الحزن]، وأمّا قولك: [أحزنتُه] فهي تفيد بدورها النّقل، وهي بمعنى [جعلته حزينا]. والمغزى من {أَحْزَنْتُهُ} و{حَزَنْتُهُ} واحد، لأنّ: "مَنْ أَدْخَلْتَ فيه الحُزْنَ فقد جَعَلْتَهُ حَزِينا، إلاّ أنّ الأوّل يفيد هذا المعنى على سبيل النّقل والتّصيير لمعنى فعل آخر- وهو حَزِنَ- دون الثّاني" (م.ن،87). وهذا معناه أنّ (حزِنَ) المتعدّي لا يدلّ على [الجعليّة] إلاّ عن طريق النّقل والتّصيير لمعنى اللاّزم، لأنّ اللاّزم كما في قولك: [حزِنَ الرّجلُ] لا يفيد [الجعليّة] وإنّما يدلّ على [الصّيرورة] بما أنّه انتقال من حالة إلى حالة من دون فعل فاعل. وأمّا قول القائل: [أَحزنتُ الرّجُلَ] فيدلّ

[1]- انظر بخصوص هذا المبدأ على السبيل الذّكر دون الحصر، (سيبويه، الكتاب،64/4)

على [الجعليّة] بما أنّه يفيد انتقال المجعول {الرّجل} من حالة إلى حالة بفعل فاعل. غير أنّ حدث الجعل الكامن في الهمزة هو المحقّق لمعنى الجعليّة في الجملة لتكون بمعنى [جعلته حزينا] وليست الجعليّة متولّدة من نقل معنى الثّلاثيّ المجرّد كما في قول القائل: [حزنتُ الرّجلَ].

يدعم هذا الاتّجاه في التّحليل أيضا، تفطّنهم إلى ما يوجد بين {فَعَلَ} و{أَفْعَلَ} التي ليست الهمزة فيها للنّقل من فروق دلاليّة رغم استعمالهما والمعنى فيهما واحد. وقد استدلّوا على ذلك بالنّظر إلى **مدى تمكّن المعنى في الصّيغة التي تعبّر عنه**، كما يتّضح من تمييز سيبويه بين الزّوجين {أَسْرَعَ/ سَرُعَ} و{أَبْطَأَ/ بَطُؤَ}. فرغم كون هذه الصّيغ تشترك مجرّدة كانت أو مزيدة في أنّها غير متعدّية، وأنّ {أَسْرَعَ} و{أَبْطَأَ} تُستعملان بمعنى {سَرُعَ} و{بَطُؤَ}، فإنّ الفرق بينهما أنّ سَرُعَ وبَطُؤَ أبلغُ:" لأنّهما كأنّهما **غريزة** كصَغُرَ وكَبُرَ"(الكتاب،65/4)[1].

بناء على هذا الطّرح الذي يُترجم وعي النّحاة بما تتميّز به كلّ صيغة من سمات دلاليّة وتنبّههم **لمدى تمكّن السّمة من الصّيغة**، وهو ما أصبح يُعرف في نظام الوسم حديثا بالسّمات القويّة(Strong Features) في مقابل السّمات

[1]- علّق السّيرافي على التمييز الذي أقامه سيبويه بين (أسرع/ أبطأ) و(سَرُعَ/ بَطُؤَ) بقوله: "يعني أنّ أسرع وأبطأ لا يتعدّيان وإن كانا على أفعل ثمّ فصل بينهما وبين سَرُعَ وبَطُؤَ، وإن كان ذلك كلّه لا يتعدّى، بأن قال: سَرُعَ وبَطُؤَ كأنّهما غريزة، أي صار طبعه الإسراع والإبطاء. وفي أسرع وأبطأ ليس بطبع" (الكتاب، ج4/ هامش2،65). يمكن التوسّع في الفرق بين هذه الصّيغ أيضا، بالعودة إلى (الرّضي، ش.ش،87/1).

الضّعيفة(Weak Features)[1]، يمكننا أن نُرجع جمع النّحاة {أَفْعَلَ} و{فَعَلَ} ضمن طبقة واحدة واقعة في منطقة تماسّ دلالي بين طبقتين مختلفتين بحكم ما فيها من خصائص تجعلها في علاقة اشتراك معهما، إلى أحد أمرين أو إليهما معا:

- أوّلهما متّصل بكيفيّة تصوّرهم للنّظام النّحوي وللعلاقات الرّابطة بين وحداته. فهم لا يفصلون بين الوحدات فصلا تامّا وإنّما يصدرون عن فلسفة أساسها تواصل الوحدات واسترسال السّمات بينها على نحو يسمح باستعمال وحدة معجميّة بدل أخرى أو قيام علامة مقام علامة[2]. ويبدو أنّ التقاء {أَفْعَلَ} مع {فَعَلَ} في عدد من السّمات الدّلاليّة كما في الالتقاء الحاصل بين الزّوجين أعلاه، قد كان وراء استعمالهم إيّاها بدائل.
- وأمّا الثّاني فيتمثّل في اعتبار بعضهم {فَعَلَ} و{أَفْعَلَ} لغتين مختلفتين. فقد نقل سيبويه عن الخليل مجيء {فعلتُ} و{أفعلتُ} والمعنى فيهما واحد بكونهما لغتين مختلفتين إذ: "يجيء به قوم على فعلتُ، ويلحقُ قوم فيه الألف فيبنونه على أفعلتُ" (الكتاب، 61/4). وقد يكون حديث الخليل عن اختلاف اللّغات متّصلا بما حدّث عنه النّحاة من اختلاف بين اللّهجات العربيّة في التعبير عن

---

[1]- يمكن العودة بخصوص السّمات الدّلاليّة القويّة (S.F) والسّمات الضّعيفة (W.F) إلى شومسكي (Chomsky) ضمن الباب الذي اهتمّ فيه بمسألة المطابقة في المضمرات (expletives) (1995/ 349).

[2]- من مظاهر قيام العلامات بعضها مقام البعض الآخر ما يُعرف في نظام العربيّة بـ"الممنوع من الجرّ والتّنوين". إذ الفتحة (َ) في دال أحمدَ في قولك: [مررتُ بأحمدَ] و[هذا غلام أحمدَ]: "لا تدل على ما تدلّ عليه في [رأيتُ أحمدَ] و[ضربتُ زيدًا]، من المعنى، وكيف والاسم مضاف إليه نعني [غلام أحمدَ] والفتحة في[زيدًا] تدل على المفعوليّة. وإنّما الفتحة هنا قائمة مقام أختها، ونابت عنها لعلّة أوجبت ذلك" (الجرجاني، المقتصد،116/1).

المعاني في مرحلة جمع اللغة وتدوينها[1]. ولعلّ في سعيهم إلى تعليل استعمال العرب {فعلتُ} و{أفعلتُ} والمعنى واحد، دليلا على بحثهم عن الملاءمة قدر الإمكان، بين المبادئ التي بَنَوْا على أساسها النّظريّة، ومنها المبدأ الذي عدّوا بموجبه الزّيادة اللّفظيّة مشروطة بزيادة معنويّة، وبين الاستعمال.

المهمّ في هذا السّياق أنّ استعمال {أَفْعَلَ} و{فَعَلَ} المعنى فيهما واحد لا يمكنه أن يحجب، في رأينا، أصالة {أَفْعَلَ} ولا وعي النّحاة بما يوجد بينها وبين {فَعَلَ} من اختلاف وتفاصل. فقد حاولوا تبرير تباينهما رغم فرط اتّصالهما بالعودة إلى ما يضيفه الصّرفم الزّائد على الأسّ المشترك من معان، وهو ما ينسجم مع مبدأ المشارطة بين الزّيادة اللّفظيّة والكثرة المعنويّة الذي اعتمدوه، من بين المبادئ التي اعتمدوها، في وصف النّظام وتفسير اشتغاله.

على هذا الأساس فإنّ {أَفْعَلَ} و{فَعَلَ} ليستا مصوّرتين (scanné) بنفس الطّريقة. ولذلك فإنّ ما بينهما من تعامل اتّصالا وانفصالا يدعو إلى إعادة النّظر في السّمات الدّلاليّة لكلّ واحدة منهما وبالتّالي في المقولات الفاصلة بينهما. وهذا التصوّر يقتضي الاهتمام بالصّيغتين في وضعية اشتغال حتى يتسنّى لنا رصد الخصائص الدلاليّة لكلّ صيغة منهما وبالتّالي تحديد الصّنف أو الطّبقة التي تنتمي إليها. وهو منهج أساسيّ، نعني بذلك الاشتغال بالصّيغ ضمن التّركيب أو ما يُعبّر عنه بـ"اقتران المعطيات النّظريّة بالتّطبيق"، عوّل عليه اللّسانيون بداية من أواخر القرن العشرين في وصف الكيانات اللّغويّة وتفسير سلوكها التّركيبي الدّلالي[2].

---

[1]- انظر في هذا السّياق، (ابن جنّي، الخصائص، 374/1).

[2]- يمكن أن نعتبر التصوّرات المعالجة للوحدات المعجميّة بالنّظر إلى التّركيب، أو ما أصبح يُعرف بـ"اقتران المعطيات النّظريّة بالتّطبيق"، امتدادا لتصوّر هاريس (Z. Harris) الذي

2. أثر مجيء {أفعل} لازما ومتعدّيا في وسم الصّيغة إعرابيا:

لم يغفل النّحاة في اهتمامهم بصيغة {أَفْعَلَ} عن نظامها الإعرابي وعن الدّور الذي تلعبه همزة النّقل في توليد محلاّت إعرابية في بنية الجملة. ولكنّهم لم يهملوا في مقابل ذلك {أَفْعَل} التي لا تكون الهمزة فيها للنّقل والتي يكون:" الثّلاثي والمزيد فيه(ا) معا غير متعدّيين" (الرّضي، ش.ش،87/1). وقد أفضى ذلك إلى توزيعهم الصّيغة إلى صنفين: صنف تجيء فيه {أفعل} لـ[**تعدية ما كان ثلاثيّا**] وصنف لا تحقّق فيه الهمزة تلك الوظيفة، فتكون الصّيغة بذلك[غير **متعدّية**][1]. غير أنّ توزيعهم [أفعل] على هذا النّحو لا يعني عدم تنبّههم إلى ما

يعتبر أنّ معالجة الوحدات اللّغويّة بالوصف والتّصنيف ينبغي أن يتمّ بالنّظر إلى التّركيب. وقد أضاف في هذا السيّاق ضرورة التّعامل مع أصناف الوحدات انطلاقا من مدوّنة (Corpus). ضمن هذا التوجّه اللّساني اهتمّ عدد من الباحثين بالوحدات المعجميّة واشتغلوا على ما يوجد بينها من صلات انطلاقا من عدد من الآليات كالاستبدال (substitution) والعزل(détachement) والاقتلاع (extraction)...إلخ، وكان من أوكد أهدافهم إعادة النّظر في تلك الوحدات بمزيد وصفها وتدقيق ما تتميّز به كلّ وحدة من خصائص. آنظر في هذا الباب أعمال كلّ من:

Z. Harris; A theory of language and information, a mathematical approach, Oxford 1991

G.GROSS , Manuel d’analyse linguistique, Presses Universitaires du Septentrion, 2012

Dr. DULEIM MASOUD AL-QAHTANI, Semantic Valence of Arabic Verbs, Librairie du Liban Publishers, 2004

. بشير الورهاني، الأفعال النّاقلة في العربيّة المعاصرة: بحث في الخصائص التركيبيّة والدّلاليّة، المطبعة الرّسميّة للجمهوريّة التّونسيّة، تونس 2009).

[1]- لقد استعمل النّحاة قائمة اصطلاحيّة تدل على معنى اللّزوم والتّعديّة، وقد جمعها عاشور في سياق تعريفه لهذه الثّنائيّة واعتبارها مفهوما نحويّا قائما على المقابلة بين عمليتين تركيبيتين تجريان داخل نظام الجملة، على النّحو التّالي:" يشمل ميدان غير المتعدّي ألفاظ: "اللاّزم" و"المنتهي" و"القاصر" و"غير المجاوز" و"غير الملاقي"، وميدان

يوجد بين الصّنفين من تعامل اتّصالا وانفصالا. ولذلك كثيرا ما كانوا يصفون الصّيغة وفي اعتبارهم دورها العاملي وما تؤدّيه من معان سواء كانت لازمة أو متعدّية. ويبدو أنّ انشغالهم بنظريّة العامل واهتمامهم بالمحلاّت الاسميّة وما يجري في فضائها من معان، قد مكّنهم من تعميق النّظر في الصّيغة وما تقتضيه من حيّزات. ولذلك فإنّ الاهتمام بما تتميّز به [أَفْعَل] من خصائص إعرابيّة، كفيل بأن يساعد الباحث على استكمال سماتها الدّلاليّة وبالتالي تحديد الطّبقة أو الصّنف الذي يمكن أن تنضويَ تحته.

1.2. الغالب في {أَفْعَل} تعدية ما كان ثلاثيّا:

لم يكتف النّحاة بالتنبيه إلى ما يحدثه "النّقل" من توليد محلاّت إعرابية في بنية الجملة، وإنّما اهتمّوا، كما ذكرنا في الفقرة السّابقة، بالتشكّل العاملي داخل بنية الجملة[1]، فحدّثوا عن بنية جعليّة قصوى هي: [(جعل(حدث) (جاعل) (مجعول)(مف2) (مف3)]. وقدّموا في هذه البنية مرتبة [المجعول] على مرتبة [مفعول أصل الفعل] إذا كان الفعل متعدّيا إلى واحد، لتضمّنه معنى الفاعليّة. فالفعل إذا كان متعدّيا إلى مفعول صار بالهمزة، كما يقول الرّضي: "متعدّيا إلى اثنين أوّلهما **مفعول الجعل** والثّاني **لأصل الفعل**، نحو: [أحفرت زيدا النّهر]: أي [جعلته حافرا له]، فالأوّل [مجعول] والثّاني [محفور]، ومرتبة المجعول مقدّمة على مرتبة مفعول أصل الفعل، لأنّ فيه معنى الفاعليّة. وإن كان الفعل متعدّيا إلى اثنين صار بالهمزة متعدّيا إلى ثلاثة

المتعدّي تجري فيه الألفاظ التّاليّة: "المجاوز" و"الواقع" و"الموصول" و"النّافذ" و"المباشر" و"المنقول" و"الملاقي" "(455/2004).

[1]- "التشكّل العاملي" إجراء إعرابي داخل البنية عبّر عنه الشّريف بمفهوم "العمل الدّاخلي" نظيرا لمفهوم "العمل الخارجي" الذي يتعلّق بالعلاقة العامليّة الرّابطة بين بنية(أ) وبنية مواجدة لها في إطار التواجد المزدوج [ν إص ν إص] (749/2002).

أوّلها للجعل والثّاني والثّالث لأصل الفعل، وهو فعلان فقط أعلم وأرى" (ش.ش،1/86-87)[1].

وهذا معناه أنّ [الهمزة] قد مكّنتهم من تفهّم التوسّع الحاصل في البنية العامليّة المتركّبة بـ[أَفْعَل] ومن تفسير المحلاّت الإعرابيّة التي تتطلّبها. وقد أدّى ذلك إلى اهتمامهم بالدّور العاملي للصّيغة واعتبارهم العناصر الواقعة في البنية المتركّبة بها من مخصّصاتها. وعالجوا في هذا السّياق، التوسّع الحاصل في هذا الصّنف من الأبنية بالعودة إلى مفهوم[النّقل] ووصفوه بكونه تحوّلا من حالة(أ) إلى حالة(ب) بفعل فاعل دون أن يغفلوا عن العلاقة الرّابطة بينهما. وقد تمكّنوا انطلاقا من هذا التصوّر وبالنّظر إلى ما تلعبه[أَفْعَل] من دور في انتقائها حدودها (arguments)، من تحديد ثلاثة أنواع من التّعدية اختزلوا بمقتضاها بنية [أفعل] عندما تجيء لتعديّة ما كان ثلاثيّا، وهي:

تعدية اللاّزم	[جلس زيدٌ]←[أجلستُ زيدا]= جعل ما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان
تعدية المتعدّي إلى واحد	[حفر زيدٌ النّهر]←[أحفرت زيدا النّهر]: [زيدا]=مفعول الجعل/[النّهر]=مفعول أصل الفعل
تعدية المتعدّي إلى اثنين	[علم زيد عمرا قائما] ←[أعلمتُ زيدا عمرا قائما]= قال ابن يعيش: "فلمّا نقلته من{فعل} إلى {أفعل}

[1]- نشير في هذا السّياق إلى أنّ الأخفش قد أجاز ضمن هذا الضّرب من الأفعال المنقول بالهمزة عن المتعدّي إلى مفعولين، أظننت وأحسبتُ وأخلتُ وأزعمتُ (يُنظر، ابن يعيش، ش.م، ج7/65).

صار الفاعل مفعولا، فاجتمع معك ثلاثة مفاعيل" (ش.م،ج66/7).	

والملاحظ في هذا الباب أنّ النّحاة قد كانوا على وعي تامّ بتفاوت الصّنفين. فهم يقدّرون أنّ {أَفْعَل} تأتي في الغالب لتعدية ما كان ثلاثيّا. وقد استعملوا في بيان التّفاوت الحاصل بين الصّنفين أوصافا من قبيل "وأفعل للتّعديّة في الأكثر" (الزّمخشري، ضمن ش.م، ج159/7)، أو "الغالب في أفعل أن يكون للتّعدية" (ابن الحاجب، ضمن ش.ش، 87/1). ووصفها الرّضي بكونها "للتّعدية غالبا" (ش.ش، 83/1) وذكر في موضع آخر أنّ: "المعنى الغالب في أفعل تعديّة ما كان ثلاثيّا" (م.ن،86/1). وقد يكون تأكيدهم على معنى التعدية في [أَفْعَل] وراء اعتبار السّيوطي همزة أفعل: "همزة تعديّة" (همع الهوامع، ج248/2)، وخصّها بصفتي "النّقل" و"التّعدية" (م.ن)، كما لو أنّها لا تكون إلاّ متعدّية.

والخلاصة في هذا، أنّ تأكيدهم على الأوصاف التي خصّوا بها [أَفْعَل] لبيان المعنى الغالب فيها، يعكس وعيهم بحدود الصّيغة. فقد كانوا يعالجون الصّنف الغالب عليها وفي اعتبارهم الصّنف "المنتهي" و"القاصر" و"غير المجاوز"، وإن كان استعمالها للتّعدية في الأكثر دالاّ على خفّتها مقارنة باستعمالها لازمة، لأنّ اللّفظ إذا خفّ: "كثر استعماله واتّسع التصرّف فيه" (ابن يعيش، ش.م، ج157/7).

2.2. مجيء {أفعل} لازما فضلا عن كونه متعدّيا، من مظاهر عدم تفاصل الطّبقات:

بناء على ما تقدّم تكون {أَفْعَل} إذن، متعدّيّة وغير متعدّية. فهي "تلاقي" و"تؤثّر" في المواضع التي تأتي فيها الهمزة للنّقل و"لا تلاقي" و"لا تؤثّر" في المواضع التي لا تحقّق فيها الهمزة تلك الوظيفة. وهذا معناه أنّها صيغة قابلة للانضواء تحت أكثر من صنف وإن كان المعنى الغالب عليها تعديّة ما كان ثلاثيّا. وهذه الخاصيّة، إمكان تردّد الصّيغة بين صنفين أو أكثر، تقودنا إلى التّساؤل عن الصّنف الذي يمكن أن تنضوي تحته الصّيغة وعن العلاقة بين ما يكون منها "ملاقيا" وما لا يكون كذلك؟

إنّ الغرض من التّأكيد على هذه الخاصيّة التنبيه إلى عدم تفاصل الطّبقات التي تنضوي تحتها الصّيغ. فليس من الطّبيعي في وصف وحدات اللّسان اعتبار الطّبقات التّصنيفيّة متفاصلا بعضها عن البعض الآخر ولا مجال لأن تسترسل السّمات الدّلاليّة بينها. فالتّصنيف ضرب من التّبويب تتمّ بموجبه مراعاة سمات الوحدات الدّلاليّة دون أن تكون الوحدة المنضويّة تحت طبقة من الطّبقات منفصلة عن غيرها من الوحدات المنضوية بدورها تحت طبقة أخرى. ولذلك فإنّ استرسال الطّبقات من استرسال سمات الوحدات المنضويّة تحتها.

في إطار هذا التصوّر الذي نؤكّد من خلاله على استرسال الأصناف المحتويّة بالنّظر إلى استرسال الوحدات المنضوية تحتها، يتّضح لنا أنّ {أَفْعَل} صيغة جارية، بحكم خصائصها الإعرابيّة، هذا المجرى متردّدة بين صنفين من أصناف الوحدات هما: "المتعديّ" و"اللاّزم"، بما أنّها تنقل في مواضع ما كان ثلاثيّا وتتعطّل في مواضع أخرى عن تحقيق تلك الوظيفة. وهذا ما يدفعنا إلى

التّساؤل عن [همزة أفعل]: هل هي الهمزة نفسها سواء كانت الصّيغة متعدّية أو لازمة أم أنّنا إزاء همزتين واحدة تنقل ما كان ثلاثيّا، وهي التي اصطلح عليها النّحاة بـ[همزة النّقل/التعديّة]، والأخرى معطّلة عن النّقل لكونها تكتفي بمحلّ اسميّ واحد لا تجاوزه؟ وإذا كان الأمر كذلك فلم لم يضع النّحاة لهذه الهمزة عبارة اصطلاحيّة مثلما اصطلحوا على همزة التّعدية بهمزة النّقل؟

يبدو أنّ الحديث عن أكثر من {همزة} في [أَفْعَلَ] أمر غير ممكن، لأنّ الإقرار بهذه الفرضيّة يعني التّسليم بوجود صيغتين على وزن واحد وهو ما يتناقض ودور "الوزن" في نظام العربية[1]. فالهمزة في {أَفْعَل}، رأس مقوليّ يتضمّن دلالة حدثيّة توجّه الصّيغة، سواء كانت لازمة أو متعدّية، وتحدّد المقولة المسيّرة لها. وبذلك فإنّ الإشكال لا يتعلّق بـ{الهمزة} في حدّ ذاتها، بل بكيفيّة تصوّر العلاقة الرّابطة بين الدّلالات الحدثيّة التي تتضمّنها {الهمزة}. فإذا كانت {الهمزة} تفيد[الجعليّة] أو[التّعريض] أو[جعل الشّيء نفس أصله][2] في المواضع التي تأتي فيها للنّقل كما في قولك: [أقلتُ حارسَ العمارة] و[أبعتُ الفرس] و[أهديتُ الشّيء] وتفيد [الدّخول في المكان] أو [الدّخول في الوقت] في المواضع التي لا تفيد فيها التعديّة، كما في قولك: [أبحر فلانٌ] و[أنجد فلان] و[أجبلَ] وقولك: [أصبح فلانٌ] و[أَسْحَرَ] التي تفيد [الدّخول في وقت السّحور] ...إلخ، فما الرّابط بين هذه الدّلالات؟ وهل لـ{أَفْعَل} دلالة عميقة

---

[1]- يُذكر في هذا السّياق أنّ في العربيّة حالات يكون فيها الوزن الواحد مشتركا بين صيغتين مختلفتين، وهي بمثابة الاستثناء، لأنّ الأوزان إنّما جيء بها للتّفريق بين الصّيغ. ومن هذه الحالات يمكن أن نذكر اشتراك اِسم التّفضيل والصّفات الدّالة على الألوان والعيوب في وزن " أفعل".

[2]- يقول الرّضي: "وقد يجيء أفعل لجعل الشّيء نفس أصله إذا كان الأصل جامدا، نحو: أهديتُ الشّيء أي جعلته هدية أو هديا" (ش.ش،87/1).

تتجاوز[الجعليّة] و[الدّخول] و[التّعريض] و[جعل الشّيء نفس أصله] أم أنّ تمثّلنا لهذه الدّلالات في حاجة إلى مراجعة؟

ينبني هذا الطّرح على وعي منهجي مفاده أنّ التصوّرات المعالجة [للجعليّة] تصوّرات "ناقصة" بما أنّها قد اهتمّت بالمفهوم باعتباره دلالة كباقي الدّلالات وعالجته باعتباره صنفا موازيا لها والحال أنّه بالنّظر إلى طبيعة العلاقة بين الدّلالات التي تفيدها الهمزة في {أَفْعَل}، [مقولة عليا] تتحقّق في الصّيغة بجملة من السّمات الدّلاليّة وتلعب دورا أساسيّا في تمييزها من باقي الصّيغ. فإذا قيل في باب [التّعريض] مثلا: [أباع فلانٌ الفرس] فمعناه أنّه [جعله معرّضا للبيع] وإذا قيل: [أخرجه] فمعناه أنّه قد [جعله يخرج] كما أنّ [أحفره] تأتي بمعنى [جعله يحفره]... إلخ. وهذا مفاده أنّ [الجعليّة] تتحكّم في مختلف الأصناف الدّلاليّة التي تفيدها {أفعل} عندما تجيء الهمزة فيها للنّقل وتوجّهها. فتصبح السّمات الدّلاليّة المعبّرة عن تلك الأصناف أمارة على تحقّق تلك المقولة في تكوين دلالة الصّيغة.

أمّا إذا تعلّق الأمر بـ{أَفْعَل} التي لا تجيء الهمزة فيها للتّعديّة، فإنّ الإشكال يكمن، في رأينا، في العلاقة بين[الجعليّة] و[الدّخول] و[الصّيرورة]. هل نعتبر [الدّخول] و[الصّيرورة] صنفين دلاليين منضويين كباقي الأصناف الدّلاليّة التي تفيدها {أَفْعَل} المتعدّية، تحت مقولة [الجعليّة] أم أنّ [الدّخول] و[الصّيرورة] صنفان مختلفان عنها؟

يبدو أنّ تعطّل [الهمزة] عن النّقل في {أَفْعَل} مقترن بتخلّي هذا الرّأس عن معنى [الجعليّة] لفائدة معنى آخر هو[الصّيرورة]، إلاّ إذا اعتبرنا قول القائل: [أبحر فلان] أنّه قد [جعل نفسه في البحر؟] واعتبرنا قول من قال: [أسحر فلان] أنّه قد [جعل نفسه في وقت السّحور؟] و[أمسى زيد] أنّه [جعل

نفسه في المساء؟] مع أنّه بالإمكان اعتبار [أبحر] و[أسحر] و[أمسى] التي تأتي للدّلالة على [الدّخول في المكان/أو الزّمان] دالّة على [الصّيرورة] باعتبارها انتقالا من دون جعل جاعل. فـ [الجعليّة] و[الصّيرورة] بهذا الاعتبار، مقولتان تهيمن إحداهما على الأخرى في الصّيغة فتتأثّر خصائص الصّيغة الإعرابيّة. معنى هذا أنّه إذا كانت {أَفْعَل} متعدّية كان [حدث الجعل] الحدث المستكنّ في الهمزة والموجّه للصّيغة. أمّا إذا كانت لازمة، فإنّ [حدث الصّيرورة] يصبح الحدث المختزن في الهمزة والعامل في الصّيغة كما في قول القائل: [ألحم زيد] في معنى أنّه قد [صار ذا لحم] و[أغدّ البعير] في معنى أنّه قد [صار ذا غدّة] ومنه قولهم: [أعسر] أي [صار ذا عسر] وهي السّمات التي عبّر عنها النّحاة بـ "صيرورة الشّيء ذا كذا". وقد وصف الرّضي هذا الصّنف من الدّلالات بقوله: "أي لصيرورة ما هو فاعل أفعل صاحب شيء، وهو على ضربين: إمّا أن يصير صاحب ما اشتق منه نحو [ألحم زيد] أي [صار ذا لحم] و[أطفلت]: أي [صارت ذات طفل] (...) وإمّا أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتقّ منه، نحو [أجرب الرّجل]: أي [صار ذا إبل ذات جرب]، و[أقطف]: أي [صار صاحب خيل تقطف]" (ش.ش،88/1).

المهمّ في هذا السّياق أنّ مجيء {أفعل} "لازمة" و"متعدّية" يجعلها من الصّيغ التي تحمل قرائن أكثر من صنف إذ تُصنّف ضمن طبقة الصّيغ "المتعدّية" و"الملاقيّة" إذا كانت الهمزة فيها للنّقل وضمن طبقة الصّيغ "اللاّزمة" و"غير الملاقيّة" متى لم تحقّق الهمزة معنى النّقل. وفي هذا ما يدلّ على أهميّة [الجعليّة] و[الصّيرورة]، باعتبارهما مقولتين مختزنتين في الهمزة، في توجيه الصّيغة وأهميّة ما يحدث بينهما من علاقات تعكس مدى مساهمة كلّ واحدة منها في تكوين دلالة تلك الصّيغة.

انطلاقا من هذا التصوّر، يمكننا أن نتبيّن طبيعة العلاقة بين المقولات المحقّقة لدلالات الصّيغ والوحدات. إذ تنخزل هذه العلاقة في مفهوم [الاسترسال] وهو من المفاهيم التي تقوى على تفسير اشتغال المقولات وتمكّننا من تفهّم اشتراكها في عدد من الخصائص. وبما أنّ المقولات فاصلة بين المدركات الموجودة في اللّغة وأنّ كلّ صيغة تختزن عددا من المقولات المساهمة في تكوين دلالتها وفي تمييزها من باقي الصّيغ، فإنّ [الجعليّة] و[الصّيرورة] مقولتان تتنافسان على {أفعل} دون أن تكون إحداهما منفصلة عن الأخرى تمام الانفصال خاصّة أنّهما تشتركان في دلالة كلّ واحدة منهما على معنى الانتقال من حالة إلى حالة. وبذلك فإنّ [الجعليّة] تهيمن على الصّيغة عندما تحقّق الهمزة [النّقل] وتهيمن[الصّيرورة] عليها متى تعطّلت عن تحقيق تلك الوظيفة. وبين هذه المقولة وتلك تتردّد الدّلالات التي تفيدها الصّيغة فيقترب بعضها من [الجعليّة] ويبتعد عن [الصّيرورة] فيما يقترب البعض الآخر من [الصّيرورة] ويبتعد عن [الجعليّة] بشكل مسترسل تُراعى فيه خصائص الصّيغة الإعرابيّة (± متعدّ) وكيفية حدوث الانتقال (± فعل فاعل).

3. في العلاقة بين{أفعل} و{فعل} المتعدّي:

نسعى من خلال هذا العنصر إلى تحديد خصائص {أفعل} و{فعل} المتعدّي الدّلاليّة انطلاقا من تحديد السّمات المميّزة لكلّ صيغة منهما. وقد حصرنا اهتمامنا في هذا الموضع بـ{فعل} المتعدّي بما أنّ الإشكال في تصنيف صيغة {أَفْعَل} التي يغلب عليها تعديّة ما كان ثلاثيّا، أنّ صيغ {فعل} المتعدّية الدّالة على [الجعليّة] من دون همزة تعديّة شبيهة بها. وهي الصّيغ التي وصفها قروص(G.Gross) بدلالتها على الجعليّة من غير أن يكون للجعليّة "سند/عماد

مورفولوجي"(support morphologique) من قبيل [قَتَل (tuer) وقلب (renverser) ...إلخ] (331/2012).

وقد يكون من المفيد الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ الاهتمام بالسّمات المحدّدة لأصناف الوحدات/ الأشياء (classes d'objets) من الموضوعات التي شغلت اللّسانيين في تعاملهم معها بالوصف والتّصنيف. ولعلّ من أهمّ المقاييس التي اعتمدوها في تصنيفهم صيغ الأفعال "كيفيّة وقوع الحدث" سواء اقترن بفعل فاعل involvement of an Agent) include the) أو لم يقترن به(without the involvement of an Agent)(± فعل فاعل)، أو وقع بصفة تلقائية في حال دلالته على حالة ذهنيّة(mental state) أو حالة مادّية (physical state)[1]. وبقطع النّظر عن اختلافهم في عدد الأصناف التي يمكن أن تتوزّع ضمنها الأفعال وفي مقاييس التّصنيف[2]، فإنّ التّصنيف الثّلاثي الذي وضعه "أندرسون (Anderson) في توزيع الأفعال بحسب طبقاتها، من شأنه أن يساعدنا على تحديد السّمات الدّلاليّة لكلّ من {أَفْعَل} و{فعل} لكونه يعتمد الدّلالات الوضعيّة للأفعال، وهي سمات كلّية مساهمة في تحديد خصائص هذا القسم من الوحدات في مختلف الألسن. وهذه الأصناف هي: صنف الأفعال الدّالة على الحالة (State) وصنف الأفعال الدّالة على حدث من دون

[1]- عرّف القحطاني هذا الأصناف الدّلاليّة الثّلاثة للأفعال على النّحو التّالي:

State verbs are verbs which express a static situation, or a physical or mental state in which nothing is perceived as moving. Process verbs are verbs that express motion or change but without the involvement of an Agent. Action verbs are also verbs indicating motion or change but include the involvement of an Agent as investigator of the activity (AL-QAHTANI, 2004;37).

[2]- يمكن العودة بخصوص هذه الاختلافات إلى:

Dr. DULEIM MASOUD AL-QAHTANI, 2004, Chapter Three, VERB TYPOLOGY, pp 26-42.

فعل فاعل (Process) وصنف الأفعال الدّالة على عمليّة/ عمل بفعل فاعل (Action)[1].

انطلاقا من هذه الأصناف الدّلاليّة يمكن أن نتوسّع في التّفريق بين الصّيغ بأن نميّز بين صيغة {فَعَلَ} الدّالة على [الجعليّة] من غير همزة التّعديّة وصيغة {أَفْعَل} التي تجعل كما يقول الرّضي: "ما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان" (ش.ش،86/1). فـ{مات}في قولك [مات الرّجل] وهي صيغة لازمة، تفيد [الصّيرورة] بما أنّها تدلّ على انتقال {الرّجل} من حالة إلى حالة، من دون فعل فاعل(- فعل فاعل) إذا تعاملنا مع بنية الجملة بمعزل عن كلّ تصوّر ميتافيزيقيّ. غير أنّ {قتل}، وهي من مجموعة "أفعال القتل" (verbs of killing)[2]، في قول القائل: [قتل زيد عمرا] تفيد معنى نقل {عمرو} من حالة(أ) إلى حالة(ب) بجعل جاعل. و{أمات} في قولك: [أمات زيد الرّجل] فمعناه أنّه قد عرّضه للموت، والتّعريض [جعل] يوصف بالبنية:

[جعل ([+ حيّ]⟵[- حيّ])]

---

[1] - Anderson, John M ,(1971) The Grammar of case, Towards a localistic Theory. England, Cambridge University Press.

يُذكر في هذا السّياق أيضا أنّ ق. قروص قد تبنّى هذه الأصناف الدّلاليّة في توزيعه الأفعال وتمييزه بينها. فقد صنّفها إلى "عمليّات" و"حالات" و"أحداث" رغم إقراره بعسر إلحاق فعل مّا بهذا الصّنف أو ذاك في بعض الأحيان. انظر ملخّص هذا الموقف ضمن(الورهاني،316/2009-317).

[2]- تضم مجموعة **"أفعال القتل"** عددا من الأفعال، صنّفتها بات ليفين (Beth Levin) صنفين هما: (Murder Verbs) و(Poison Verbs) وقد أدرجت تحت الصّنف الأوّل الأفعال { assassinate, butcher, dispatch, eliminate, execute, immolate, kill, liquidate, electrocute, } وأدرجت تحت الصّنف الثّاني الأفعال { massacre, murder, slaughter, sly garoute, hang ,knife, poison, shoot, smother, stab, strangle, suffocate {asphyxiate, crucify, drown, (232-231/1993).

فيصبح {الرّجل} بموجب ذلك، مفعولا لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة وقد كان فاعلا (sujet grammaticale) في البنية [مات الرّجل]. وهو ما يتناسب مع ربط النّحاة [همزة أفعل] بالدّلالة على:"النقل، والتعريض، وصيرورة الشّيء ذا كذا" (م.ن،83/1). فهي صرفم عامل في الجذر موجّه إيّاه في تحقيق معنى الصّيغة.

غير أنّ [الجعليّة] في{أمات} قد استفيدت من الحدث الكامن في الهمزة في حين استفيدت من الحدث المستكنّ في نواة الفعل {قتل}. وهذا معناه أنّ كلّ صيغة منهما تعبّر عن [الجعليّة] بطريقة تنعكس في البنية العامليّة التي تتطلّبها تلك الصّيغة كما في قولك: [قتل زيد عمروا] و[أمات زيد الرّجل]. إذ تشترك البنيتان في[جعل([+حيّ]←[-حيّ])] بفعل فاعل. غير أنّ سمتي **(+منفّذ، +ضحيّة)** أقوى في[قتل زيد عمروا] منها في بنية[أمات زيد الرّجل] التي تهيمن فيها سمتا (+**جاعل**، + **مجعول**) على باقي السّمات الدّلاليّة. وعلى هذا الأساس تحدّث النّحاة عن الفروق الدّلاليّة بين الصّيغ التي استعملتها العرب بدائلَ. وضمن هذا التوجّه شدّد الرّضي على تلك الفروق واعتبر مجيء {أَفْعَل} بمعنى {فعل} تسامحا في العبارة، لأنّ الزّيادة:"إذا لم تكن لمعنى كانت عبثا " (ش.ش،83/1).

والملاحظ في هذا السّياق أنّ النّحاة قد كانوا على وعي بمختلف أوجه تحقّق [الجعليّة]، فهي عندهم: "على ثلاثة أوجه أحدها أن تجعله يفعل، كذلك أخرجته وأدخلته أي جعلته داخلا وخارجا، والثّاني أن تجعله على صفة كقولك أطردته جعلته طريدا، والثّالث أن تجعله صاحب شيء أقبرته جعلت

له قبرا" (ابن عصفور، الممتع في التّصريف،186/1)[1]. وهذه الأوجه، بالإضافة إلى كونها أصنافا للجعليّة، تدل على أنّ [الجعليّة] مترسّخة في {أفعل} وهي أقوى في هذه الصّيغة منها في {فعل} المتعدّي نظرا لتحقّق [الجعل] في {أفعل} بحدث مستكنّ في الهمزة وهي "صرفم مقولي ظاهر" وتحقّقه في {فعل} بحدث مستكنّ في نواة الصّيغة نستدلّ على وجوده بما يتركه من أثر في سلوكها الإعرابي[2]. وهذا معناه أنّ {أفعل} صيغة متركّبة من حدث الجعل ومن حدث مبني عليه [(جعلX(حدث))]. فيكون عمل الجعل في الحدث الذي يليه من قبيل عمل العامل في المعمول في البنية [ع× مع]. أمّا {فعل} الدّالة على [الجعليّة] فهي صيغة متكوّنة بدورها، ممّا اصطلح عليه الشّريف بـ"الحدث الضّامر في نواة الفعل" ومن حدث مبني عليه. وقد عبّر عن ذلك بالشّكل: [Ə ححاX ق ت ل]، وعدّ الرّأس: "صرفما عدميّا ذا قيمة دلاليّة مؤثّرة في سلوك الفعل إعرابيّا" (361/2008). وبهذا يكون "الصّرفم العدمي" بمثابة "العامل المعنوي" الذي توسّل به النّحاة لتبرير رافع الاسم المبتدإ في الجملة الاسميّة.

والملخّص في هذا أنّ [الجعليّة] مقولة تتردّد في {أفعل} و{فعل}المتعدّي، وتلعب دورا أساسيا في تكوين دلالة كلّ صيغة منهما، ولكنّها في {أفعل} أقوى منها في {فعل} على أساس قوّة "الرّؤوس المقوليّة" المتحقّقة باللّفظ مقارنة بـ"الرّؤوس العدميّة" المؤثّرة في سلوك الصّيغة إعرابيا دون أن تكون متحقّقة

---

[1]- يمكن العودة إلى هذه الأصناف/ الأوجه بشيء من التّفصيل عند (المسعودي، حوليات الجامعة التونسية،57/ 2012، صص 289-309).

[2]- رغم كون صيغ (فعل) تتضمّن بدورها دلالة الجعليّة، فإنّ هذه الدّلالة مشروطة بالمنفّذ في إحداث الوضع أو عدم إحداثه. فيصبح الجعل في هذا الصّنف من الصّيغ مقترنا بإرادة المنفّذ، وهو ما يفضي إلى [الجعل بالفعل] من قبيل: {قتل} {قلب} و[الجعل بالتّرك] من قبيل: {ترك}. لمزيد التوسّع في هذا الجانب يمكن العودة إلى (الفهري، 1986،167).

باللّفظ. وهذا معناه أنّ المقولات لا تنتظم في الصّيغ على أساس ثنائي تقابلي يؤدّي وجود إحداها إلى غياب الأخرى، وإنّما تنتظم على أساس القوّة والضّعف (± قوي). وهو الأساس الذي حدّثنا بموجبه عن مفهوم[الهيمنة]، هيمنة مقولة من المقولات على باقي المقولات المختزنة في الصّيغة.

بهذا الاعتبار تصبح كلّ صّيغة "مجالَ تنافس"مقولي يتمّ بموجبه تصنيف كلّ مقولة بالنّظر إلى درجة قوّتها في تحقيق دلالة تلك الصّيغة، تصنيفا تراتبيّا تشغل فيه المقولة المهيمِنة درجة سلّميّة قصوى تسمح لها بأن تكون [مقولة عليا]، فيما تشغل المقولة الأقلّ هيمنة الدّرجة الدّنيا في السلّم المقوليّ فتكون تبعا لذلك [مقولة فرعيّة] سواء في توجيه الصّيغة أو في تكوين دلالتها.

المهمّ في هذا السّياق أنّ مشاركة {أفعل} {فعل} في عدد من السّمات الدّلاليّة من قبيل [التّعديّة، والجعليّة، والنّقل من الإيجاب إلى السّلب ومن السّلب إلى الإيجاب، وضرورة وجود فعل فاعل...إلخ]، لا يعني مشاركتها لها في المعنى الذي تفيده. فالسّمات المشتركة بين الصّيغتين لا يمكنها أن تحجب ما بينهما من انفصال. فـ[التّعدية] في {أفعل} تتحقّق بواسطة الهمزة في حين تتعدّى {فعل} من دون تلك الواسطة، وتتحقّق بها [الجعليّة] في{أفعل} في حين تتحقّق في {فعل} برأس صرفمي عدمي [×Øف ع ل]... إلخ. ويزداد التّباين بين الصّيغتين متى قلّبنا النّظر في السّمات المميّزة لكلّ واحدة منهما. ولذلك فإنّ القول بمجيء{أفعل} و{فعل} المعنى فيهما واحد، لا يعني أنّ الصّيغتين متكافئتان دلاليّا. ولعلّ في استعمال الزّمخشري وهو يدقّق علاقة {فعل} المتعدّي بـ{أفعل} التي تأتي الهمزة فيها للنّقل، عبارة [يؤاخي] في قوله:" وفعل يؤاخي أفعل في التعدية" (ضمن ش.م، ج159/7)، دليلا واضحا على أنّ

[المؤاخاة] لا تعني [المماهاة] وأنّ اشتراك الصّيغتين في التّعديّة وفي دلالة كلّ واحدة منهما على [الجعليّة] فضلا عن باقي السّمات الدّلاليّة المشتركة بينهما، قد كان وراء تقريب النّحاة بينهما ووصف إحداهما بالنّظر إلى الأخرى وهم على وعي تامّ بما تلعبه الألفاظ من دور في وسم المعاني.

4. استرسال معاني {أفعل} بالنّظر إلى الاستعمال بين (غالب/ قليل) وتولّدها عن [الجعل] باعتباره معنى أوّل بسيطا في الصّيغة:

لم يهمل النّحاة في اهتمامهم بالصّيغ الصّرفيّة وجوه استعمالها، بل جعلوا من "الاستعمال" مقياسا في تحديد خصائص تلك الصّيغ انطلاقا من وعيهم بأنّ اللّفظ إذا أُطلق: "فُهم المعنى فيه" (التّهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، 489). وقد صنّفوا في هذا السّياق، المعاني التي تفيدها {أفعل} بالعودة إلى ذاك المقياس، فتحدّثوا عن "معان غالبة" وأخرى "قليلة" يمكن وصفها تجوّزا بـ"المغلوبة". وعدّوا[النّقل] المعنى الغالب على الصّيغة في مقابل اعتبارهم [المطاوعة] من معانيها القليلة[1]. فـ{أفعل} قد يجيء وليس له: "ضابطة كضوابط المعاني المذكورة (يعنون بها النّقل والتّعريض والصّيرورة ...إلخ)، كأبصره: أي رآه، وأوعزت إليه: أي تقدّمت، وقد يجيء مطاوع {فَعَّلَ}، كفطّرته فأفطر وبشّرته فأبشر، وهو قليل" (الرّضي، ش.ش،92/1). وهذا التّصنيف الذي توزّع بموجبه المعاني بالنّظر إلى استعمالها، ينبني في جوهره على فلسفة عامّة مفادها سعي النّحاة إلى البحث عن خصائص اللّغة في الاستعمال. وهو إجراء يقتضي بدوره الإلمام بكيفيّة تعبير الألفاظ رغم قلّتها عن: "أداء ما في التّجربة من معان كليّة وجماعيّة وفرديّة ليس في الفرديّ منها، إن أمكن عزله، حدّ ينتهي فيه" (بن حمّودة،9،2010).

[1]- يمكن العودة بخصوص هذه الملاحظة إلى (الرّضي الأستراباذي، ش.ش،92/1).

ضمن هذا التوجّه حاول المهتمّون من المحدثين بآليات اشتغال النّظام اللّغوي تفهّم دور الألفاظ في وسم المعاني[1]. وقد حملت هذه الإشكاليّة الشّريف إلى صياغة فرضية لسانيّة فسّر انطلاقا منها نوع العلاقة بين المعاني التي يفيدها اللّفظ الواحد. وتتمثّل تلك الفرضيّة في كون: "التعدّد الدّلالي (هو) وسم لتعدّد معنوي متولّد عن معنى أوّل بسيط"(41/2002). وهذا معناه أنّ المعاني التي يفيدها اللّفظ الواحد راجعة بالأساس إلى ذاك [المعنى الأوّل] وهو ما قد يجنّبنا، من النّاحية المنهجيّة على الأقلّ، ما قد يُعدّ في بعض السّياقات "فوضى دلاليّة" ويمكّننا من تفهّم خصائص النّظام وتفسير كيفيّة اشتغاله.

المهمّ في هذا أنّ معاني {أفعل} التي تتحرّك ضمن خطّ مسترسل طرفيه (غالب/ قليل (مغلوب)) تتولّد بناء على ما انتهى إليه الشّريف من فرضيّات (م.ن،1/41-45)، من معنى أوّل بسيط يختزل دلالة الصّيغة مثلما تختزل {أفعل} بشكلها التّأليفيّ، شكلها التّحليليّ [رأس مقوليX مخصّص]. وقد يكون ذاك المعنى البسيط، النّواة التي تختزل مقولة [الجعليّة] في دلالة الصّيغة خاصّة أنّ دلالتها على [المطاوعة] متوقّفة بدورها على [الجعليّة] إذ [المطاوعة] تنبني في جوهرها على سبب ونتيجة مع ضرورة أن يكون السّبب متقدّما على النّتيجة كما يتّضح من [الفاء] الرّابطة بين [الجعليّة] و[الصّيرورة] في قولك: [فطّرته فأفطر] و[بشّرته فأبشر]. بناء على هذا التّحليل اعتبر بعض الباحثين [الصيرورة] مقتضيّة للجعل بصفة ضمنيّة و[المطاوعة] مقتضيّة له صراحة[2]. وبقطع النّظر عن كيفيّة الاقتضاء تلك، فإنّ المهمّ في هذا أنّ اقتران [المطاوعة]

[1] - ينظر في هذا السّياق على سبيل الذّكر دون الحصر (الشّريف، 2002/ 31 وما بعدها، وبن حمّودة، الوصفيّة 2004 والمفعول له والأشكال اللّغويّة المتّصلة به 2010).

[2] - انظر في هذا السيّاق (المسعودي، 258/2013).

و[الصّيرورة] بمعنى [الجعل] يقوّي فرضيّة كون هذا المعنى النّواة مصدر تولّد سائر المعاني في {أفعل} ويسمح لنا بتفهّم خصائص النّظام الذي ينبني في جوهره على: "أداء اللاّمنتهي بالمحدود" (بن حمّودة، 2010،9).

خاتمــة المبحث:

حاولنا في هذا المبحث بيان ما تتميّز به {أفعل} من سمات دلاليّة مقوليّة تسمح بإعادة وصفها وتصنيفها ضمن الطّبقة التي تنتمي إليها. وقد دعتنا لهذه المعالجة بعض التّأويلات المهتمّة بالصّيغة سواء في إطار معرفة سبل الاستفادة منها في تعليم العربيّة أو في إطار المعالجة النّظريّة المجرّدة التي تنبني في جوهرها على تفهّم الصّيغ الصّرفيّة وتفسير كيفيّة اشتغالها. وقد أدّى ذلك إلى مراجعة طبيعة العلاقة بين {أفعل} و{فعل}- في إطار مراجعة أعمّ بين [المزيد] و[المجرّد]- وإلى تدقيق التصوّرات التي يعتبر أصحابها أنّ الزّيادة اللّفظيّة في {أفعل} تفضي بصفة آليّة إلى إضافة محلاّت إعرابيّة في الأبنية التي تتصدّرها. وقد كان من نتائج التّعامل مع الصّيغة في ضوء هذه الإشكاليات، فضلا عن تفهّمها، معرفة بعض الآليات التي يشتغل بها النّظام اللّغوي وأهمّها كيفيّة استيعاب الألفاظ على قلّتها لما في التّجربة البشريّة من معان.

وقد بينّا في ثنايا هذا المبحث أيضا، أنّ الأصناف التي تنضوي تحتها الوحدات والصّيغ ليست متفاصلة تماما وإنّما هي بحكم ما بين الصّيغ من اشتراك دلاليّ، محكومة بنوع من الاسترسال يغري الباحث بإعادة النّظر في خصائص الوحدات المنضويّة تحتها. وقد خلصنا بهذا الإجراء إلى تفسير نوع العلاقة الرّابطة بين المعاني التي تفيدها {أفعل} وإرجاعها إلى معنى بسيط مؤسّس لها قد يكون مناسبا لدعم النّظريّة النّحويّة العربيّة في كفايتها

الوصفيّة والتّفسيريّة شريطة مجاوزة ذاك المعنى النّواة في الصّيغة الصّرفيّة الواحدة إلى المعاني الأُوّل التي تتولّد عنها معاني الصّيغ المختلفة.

الخاتمــة العامّـة

لم يكن الإطار اللّساني الذي انطلقنا منه في التّعامل مع بعض قضايا التفكير اللّغوي العربي محدّدا منذ البداية فقد كانت وجهتنا المساهمة في لسانيات اللّغة العربية بالبحث في حدّ الاسم وتقليب النّظر في عدد من سماته الدّلالية كـ"التمكّن" و"الإبهام" وتعميق النّظر في الصّيغ الصرفية وما تطرحه من قضايا في علاقة بفكرة "الأوائل " وبـ"تراتبيّة الصّيغ". وقد قادتنا هذه المباحث إلى تدقيق الجهاز الاصطلاحي الذي استخدمه النحاة العرب والمناطقة في تعاملهم مع وحدات اللّسان، فكانت المصطلحات النّحوية في المصنّف موضوع تفكير ومدخلا إلى التفكير النّحوي مكّننا من التعرّف على أسلوب القدامى في التعامل مع وحدات اللّسان بالبحث في خفاياها ومجاوزة الوصف والتّصنيف إلى تفسير كيفية اشتغالها وإيجاد المبرّرات الكافية لها.

غير أنّ الحاجة الملحّة إلى معالجة الإشكاليات التي طرحناها في علاقة بالإطار النّظري لتحليل خصائص بعض الأسماء، والنّظر في بعض الصّيغ الصّرفية للأفعال بالوقوف على معانيها وعلى خصائصها التركيبية فضلا عن الإشكاليات التي تثيرها المصطلحات الواصفة، والحاجة إلى وضع الإشكاليات المذكورة في إطارها اللّساني العامّ، قد أمليا علينا استثمار مكتسبات بعض النّظريات اللّسانية الحديثة التي اهتمت على وجه الخصوص بالوصف اللّغوي سواء بتقنينه أو بالبحث عن القواسم المشتركة بين الألسنة بهدف تفسير كيفية اشتغالها وفهم المبادئ المسيّرة لاستعمالها. فبدأت ملامح ذاك الإطار تتشكّل تدريجيا من مبحث لآخر وتقودنا بما يشتمل عليه من فرضيات ومبادئ إلى الانخراط في الفكر اللّساني الحديث والاستفادة من منجزاته في الكشف عن خصائص العربية وفي التعرّف على نحوها باعتباره برنامجا يختزن بما

يشتمل عليه من وحدات معجمية وأبنية إعرابية وصيغ صرفية، تجربة مستعملي ذاك اللّسان الدّلالية.

فنحن في حاجة ماسّة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى إلى العناية بالعربيّة ونحوها رغم ما شهدته المباحث اللّسانية في إطار التحوّلات اللّسانية النّوعية، من انتقال من الاهتمام باللّغة إلى الاهتمام بالنّحو. وقد بدا هذا الاختيار متأكّدا لدينا بناء على كون الوصف اللّساني يقتضي من ضمن ما يقتضيه وصف اللّسان سواء كان في وضعية سكون أو في وضعية اشتغال. وهو ما تنبّهت له عديد النّظريات العلمية واعتمدته في وصفها مظاهر من بعض الألسنة الطّبيعية. وليست"العربية" بمعزل عن هذه الحركة اللّسانية المتجدّدة، فهي كغيرها من الألسنة، في حاجة إلى دراسات وصفية جادّة يمكن الاستفادة منها في التعرّف على ما تتميّز به من خصائص، وفي تطوير الصّناعة القاموسية فضلا عن إمكانية الإفادة منها في وضع برمجيات في مجالات مخصوصة تساعد على الترجمة الآلية.

غير أنّ همّنا في هذا البحث لم يكن متعلّقا بتحقيق نتائج وصفية في علاقة بالصّناعة القاموسية وبالبرمجيات المساعدة على الترجمة الآلية -فذلك يحتاج إلى بحوث أخرى وإلى مداخل لسانية غير المداخل التي اعتمدنا مبادئها ومصادراتها في هذا العمل- بقدر ما كان متّصلا بتتبّع خصائص بعض الأسماء وخصائص بعض الصّيغ الصرفية للأفعال واعتمادها منطلقا في التعرّف على بعض أصناف الوحدات في العربيّة والوقوف على مظاهر انتظامها في علاقتها بالوحدات المنضوية معها تحت صنف واحد. فانتهينا إلى أنّ الجهاز النّظري الذي وضعه النّحاة، لم يكن متضاربا مع مختلف ضروب الاستعمال، وأنّه

منسجم، بحكم تبعيته له، مع أصوله وأحكامه العامّة انسجاما جعله مشتملا على جميع المعطيات المفسّرة للاستعمال.

لقد طرقنا في هذا العمل عددا من الإشكاليات النّحوية وحاولنا النّفاذ إلى الأدوات التي استخدمها النحاة في التّعامل معها بالوصف والتّصنيف والتّفسير. فبدت لنا أهميّة الجهاز الواصف الذي استنبطوه واحتكموا إليه في تحديد وحدات اللّسان ووصف وجوه الاستعمال الممكنة. واتّضحت لنا أهميّة المبادئ والقوانين المسيّرة للقضايا التي أثرناها في المصنّف. فكان العمل مراوحة بين الأدوات الواصفة والموضوع الموصوف وهو قبل ذلك وبعده، بحث في ظواهر لسانية عربية حاولنا تنزيلها في مسار المعارف اللّسانية دون إسقاط ولا تكلّف ومحاولةٌ للظّفر بطريقة القدامى في تفهّمها والتّعامل معها بوصفها وتجريد القوانين المسيّرة لها. فرجاؤنا أن نكون قد أسهمنا بهذا المصنّف في إضاءة السّبيل لمن يروم البحث فيما تطرحه العربية من قضايا بالعودة إلى المنطلقات الإبستمولوجية لبعض النّظريات اللّسانية وبتدقيق النّظر في استعمالات اللّسان التي تختزل تجربة تواصلية تفاعلية تنبني على ربط الأبنية بالمقامات المناسبة لها.

قائمة المصطلحات الأجنبية المستخدمة في البحث ومقابلاتها معربة: (مدخل أجنبي)

(الحرف (A) أمام بعض المصطلحات الأجنبية يعني أنها باللغة الإنجليزية)

A

Abstrait	مجرّد
Actant	مشارك
Accompli	منقض
Acte de representation	عمل تصوّريّ
Adjective (A)	صفة
Allomorphe	صرفم
Antécédent	مفسّر
Antérieur	سابق
Aspect	مظهر
Aspect compose	مظهر مركّب
Aspect of the linguistic sign(A)	مظهر العلامة اللّغوية
Aspect simple	مظهر بسيط

B

bound morpheme (A)	وحدة متّصلة
Broader sense(A)	معنى واسع
But	هدف

C

cas de verbe	كلمة مصّرفة
calcul des propositions	حساب القضايا
Catégorie	مقولة
Catégorie syntaxique	مقولة تركيبية
Catégorie Grammaticale	مقولة نحوية
Catégorie Notionnelle	مقولة مفهومية
Catégorie extra-linguistique	مقولة خارج لسانية
Catégories principals	مقولات أساسية
Catégories secondaires	مقولات فرعية
cas grammatical	حالة إعرابية
champ de virtualization	حقل الافتراضية
Chose	شيء
combinaisons de mots	توليفات الكلمات

Concrète	مادي / ملموس
Conditions necessaries et Suffisantes	شروط ضرورية وكافية
Cognitive Psychology (A)	علم النفس العرفاني
Connexions	ترابطات
Constant	ثابت
Constellation	كوكبة
Constituants immédiats	مكونات مباشرة
Content (A)	مضمون دلالي
Copule	رابطة
Corpus	مدوّنة

D

Datif	حالة مائلة
déclinable	منصرف
Déictique	اسم إشارة
Detachment	عزل
Determination	تخصيص
Diathèse	توجيه البناء
diathèse active	توجيه البناء إلى الفاعل
diathèse passive	توجيه البناء إلى المفعول
Diathèse réciproque	توجيه البناء إلى التبادل

Diathèse réfléchie	توجيه البناء إلى الانعكاس
Direction	توجيه
Discours	خطاب
Distance	مدى
Domination	هيمنة

E

Éloignement	بعد
Espace	فضاء
Expletives	مضمرات
Expliqué	مُظهر
Extrinsic (interstratal) (A)	وظائف ظاهرة
Extraction	اقتلاع
Expression	عبارة
Évènement	حدث

F

faisceau de relations	حزمة علاقات
Figement	تكلّس
Fonction	وظيفة
Forme	شكل
Form classes (A)	أقسام شكلية

Formes composes	صيغ ركبة
Formes simples	صيغ بسيطة
Formes surcomposées	صيغ أكثر تركّبا
Formes verbales	صيغ فعلية

G

Genèse du mot	نشأة الكلمة
Genre	جنس نحوي
Grammaire Systématique	نحو نظامي

H

Habitual (A)	اعتيادي
Hiérarchie notionnelle	تراتبية مفهوميّة
Hiérarchie des Connexions	هرمية لتّرابطات

I

Indeclinable	غير منصرف
Image acoustique	صورة سمعية
Immanent	غير متحقّق
Imperfective (A)	غير منقض
Impliqué	مضمّن
Inaccompli	غير منجز/ غير متحقّق
Internal structure (A)	بنية داخلية

intrinsic (intrastratal) (A)	وظائف خفية

L

Langue	لسان

M

Matière	مادة
Meaning (A)	مضمون دلالي
mental state (A)	حالة ذهنية
Minimalist Program (A)	برنامج أدنوي
Modality (A)	جهة
mode subjonctif	صيغة احتمال
Monème	لفظم
Morphème	صيغم
Morphologie	علم الصرف
Mot	كلمة
Movement (A)	حركة

N

Nœud	عقدة
Nucléus	نواة
Nombre	عدد
Non progressive (A)	غير متدرّج
norrower senses (A)	معاني ضيقة

O

Opérations médiatrices	عمليات وسيطة
Opposition	تقابل

P

Parameters (A)	مقاييس
Participe passé	مشارك ماض
Participe present	مشارك حاضر
Passé compose	ماضي مركّب
Particule	أداة
Particulier	خاصّ
Perfective (A)	منقض
Permissive (A)	ترخيص
Personne	شخص
Phonème	صوتم
Phonologie	علم وظائف الأصوات
Phrase	جملة
pluriel interne	جمع خفيّ
Pluriel externe	جمع ظاهر
point de repos	نقطة استراحة

Postérieur	لاحق
Précède	قبلي
Principals (A)	مبادئ
Progressive (A)	متدرج
Pronom	ضمير
Pronom relatif	موصول اسمي
Pronom Anaphorique	ضمير عائد
Proposition	قضية
Proposition complexe	قضية مركّبة
propositions simples	قضايا بسيطة
Prototype	طراز
Prototypique	طرازي

R

Rapport de dependence	علاقة تبعية
rapprochement	قرب
Représentation	تصورّ
Règles formelles	قواعد شكلية
Relation	علاقة

S

Source sémantique	مورد دلالي
State (A)	حالة
Stemma	تفريعة
Strong Features (A)	سمات قوية
Structuralisme	بنيوية
Subjonctif	صيغة الاحتمال
Substitution	استبدال / تعويض
Substantif	مصدر
Sujet	موضوع
Syntaxe	علم التركيب
Système	نظام

T

Temps	زمان
Temps expliqué	زمان مُظهر
Temps grammatical	زمان نحوي
Temps impliqué	زمان مُضمر
Temps notionnel	زمان مفهومي
Tense (A)	توقيت

Texte	نصّ
Trait	سمة
Traits conceptuels	سمات مفهوميّة
Transcendent	متحقق
Translation	انتقال مقولي

U

Unité d'effet	وحدة موجودة بالفعل
Unité de puissance	وحدة موجودة بالقوّة
Unite linguistique	وحدة لسانية
Universel	كليّ
Universaux linguistiques	كلّيات لسانية

V

Valence	تعلّق
Valence libre	تعلّق حرّ
Valeur	قيمة
Valeur différentielle	قيمة خلافية
Valeur du signe	قيمة الدّليل
Variable	متغيرّ
Verbes	أفعال

Voix	بناء

W

Weak Features (A)	سمات ضعيفة

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في البحث:

1. العربيــة:

❖ **ابن الأنباري** (كمال الدين أبو البركات)، (513. 577 ه):

- (1987) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت.
- (1976) لمع الأدلّة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر بيروت.

❖ **ابن جنّي** (أبو الفتح عثمان) (392 ه):

- (2000) المنصف في شرح تصريف المازني، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- (1985) سرّ صناعة الإعراب جزءان: تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى.
- (1955) الخصائص، 3 أجزاء، تحقيق محمّد علي النجار، مصر

❖ **ابن الخشّاب** (567 ه): (1972) المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق.

❖ **ابن رشد** (الوليد) (520. 595 ه):

- (1981) تلخيص كتاب العبارة –لأرسطو، تح. د.محمود قاسم، الهيئة المصرية العامّة للكتاب

➢ (1980) تلخيص كتاب المقولات –لأرسطو، تحقيق د. محمود قاسم، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

❖ **ابن السرّاج** (أبو بكر محمّد) (316): الأصول في النّحو، 3 أجزاء، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بغداد.

❖ **ابن سينا** (أبو علي) 424هـ/1037م :

➢ (2009) منطق المشرقيين والقصيدة المزدوجة في المنطق، دراسة وتقديم المستشرق البارون كارّا دوقو، دار بيبليون باريس.

➢ (1992) كتاب النّجاة في المنطق والإلاهيات، تحقيق د. عبد الرّحمان عميرة، دار الجيل بيروت، ط1.

❖ **ابن القطّاع** (عليّ بن جعفر): (1983) كتاب الأفعال، 3أجزاء، طبعة أولى، عالم الكتب، بيروت.

❖ **ابن عصفور** (الإشبيلي):

➢ (1971) المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستّار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد.

➢ (1983) الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدّين قباوة، الدّار العربيّة للكتاب.

❖ **ابن منظور** (جمال الدّين): (1994) لسان العرب، دار صادر، بيروت-لبنان.

❖ ابن **يعيش** (موفق الدّين) (643 ه): شرح المفصّل، 10 أجزاء، عالم الكتب، بيروت.

❖ **إبراهيم** (أحمد): (1995) ظاهرة "الحجب" في بناء الفعل والجملة في العربية ولغات أخرى، حوليات الجامعة التونسية، عدد36، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة تونس.

❖ **الأستراباذي** (رضيّ الدين) (688 ه):

➢ (1982) شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمّد نور الحسن ومحمّد الزفزاف ومحمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان.

➢ (1973)، شرح الكافية، 5 أجزاء، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا.

❖ **الأندلسي** (أبو حيّان): (1982 -1989) ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق، د. مصطفى أحمد النحّاس، مطبعة المدني، القاهرة.

❖ **الأنباري** (أبو البركات كمال الدّين) (577 ه): (1961)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين. مجلّدان، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، مصر

❖ **البعزاوي** (محمّد الصّحبي):

➢ (2014) الصيغ الصرفية بين النّحو واللّسانيات: بحث في السّمات المفهومية والخصائص الدّلالية"، دار نهى للطّباعة صفاقس، تونس.

- (2011) الفعل العربي وخصائصه الإعرابية في بعض المناويل الاستشراقيّة الحديثة: قراءة وتقويم، مجلّة موارد، عدد 16 سوسة.
- (2010) الأبنية المتحدة في الأصول والمعنى وقضية أصل الاشتقاق، ضمن ندوة الصرف بين التحويل والتحريف، كلية الآداب صفاقس ووحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفية المتصلة بها، تونس.
- (2008) ثنائية المخبر عنه والمخبر به في العربية: دراسة إعرابية دلالية، المطبعة الرّسميّة للجمهوريّة التّونسيّة، تونس.
- (2006) "المتحدّث عنه" والمفاهيم المشابهة له في المنوال الدّلالي المنطقي عند روبير مارتن، مجلّة موارد عدد 11، سوسة.
- (2005)، حدثا الاستخبار والإخبار بين سيبويه وأوروكيوني، مجلّة موارد، ع10، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، تونس.

❖ **براهم** (عبد الفتّاح): مدخل في الصوتيات، دار الجنوب للنّشر تونس.

❖ **بن حمّودة** (رفيق):

- (2010) المفعول له والأشكال اللّغويّة المتّصلة به لفظا ومعنى، حوليات الجامعة التّونسيّة، عدد 55 كليّة الآداب بمنّوبة، تونس.
- (2004) الوصفيّة مفهومها ونظامها في النّظريّات اللّسانيّة، دار محمّد علي الحامّي للنّشر، تونس.
- (2003) الاسميّة الفعليّة في التّراث النّحوي: خصائصها ودلالاتها، ضمن ندوة المعنى وتشكّله، منشورات كليّة الآداب منّوبة.
- (2002) المطابقة في اصطلاح النحويين: مفهومها وعلاماتها، ضمن مجلة دراسات لسانية، المجلد 5.

❖ **التّهانوي** (محمّد علي): (1984) كشّاف اصطلاحات الفنون، اسطنبول.

❖ **(الجبري)** خميس: (2019) الاسميّة - الحرفيّة في نظام العربيّة: دراسة إعرابيّة دلاليّة، أطروحة دكتورا، تحت إشراف محمد الصحبي البعزاوي، مرقونة بكليّة الآداب بسوسة، تونس.

❖ **الجرجاني** (عبد القاهر) (471 ه):

- (1982) المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرّشيد للنشر، العراق.
- (1972) الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق.
- (1969) دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة

❖ **الخليل** (بن أحمد): (1967) كتاب العين، تحقيق عبد الله درويش، بغداد.

❖ **الرّازي** (فخر الدّين): (1992) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق أحمد حجازي السقّا، بيروت ـ القاهرة، دار الجيل، المكتب الثقافي، ط1.

❖ **الزجّاج** (أبو إسحاق إبراهيم): (1984) كتاب فعلتُ وأفعلتُ، تحقيق وشرح وتعليق، ماجد حسن الذّهبي، الشّركة المتّحدة للتوزيع، دمشق.

❖ **الزّجاجي** (أبو القاسم) (337 ه): (1982)، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، دار النّفائش، بيروت.

❖ **الزّمخشري** (أبو القاسم محمود عمر): (1990) المفصّل في علم اللّغة، بيروت، دار إحياء العلوم.

❖ **الزنّاد** (الأزهر):

- (2017) الفعل في اللغة العربية بحث في تولّد الصّيغ وانتظامها، مركز النّشر الجامعي، منوبة تونس.
- (2007) حفريات تاريخية في المعجم الذهني العربي: مادّة (ص، ف، ر) نموذجا، حوليات الجامعة التونسية، ع52، كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة، تونس.

❖ **السّاوي** (عمر بن سهلان): (1897) البصائر النّصيرية في علم المنطق، تحقيق محمّد عبده وعمر الخشّاب، نشر مكتبة محمّد علي وأولاده، القاهرة.

❖ **السّعدي** (شكري): (2006) الحدث في اللّغة العربيّة: بحث في الأسس الدّلاليّة للبنى النّحويّة، أطروحة دكتورا مرقونة بكليّة الآداب منّوبة، تونس.

❖ **السّعفي** (هيفاء جدّة): (2010/2009) الجعليّة في التّراث النّحوي، أطروحة دكتورا مرقونة بكليّة الآداب بسوسة، تونس.

❖ **السيرافي** (أبو سعيد) (368 هـ):

- (1986) شرح كتاب سيبويه، الجزء الأوّل حقّقه وقدّم له وعلّق عليه د.رمضان عبد التوّاب، د. محمود فهمي حجازي، د. محمد هاشم عبد الدّايم.

➢ (1990) الجزء الثّاني، حقّقه وعلّق عليه د. رمضان عبد التوّاب، الهيئة المصرية العامّة للكتاب.

❖ **سيبويه** (أبو بشر عمرو): (1990) الكتاب، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، دار سحنون للنّشر والتّوزيع، تونس.

❖ **السّيوطي** (أبو الفضل جلال الدّين): (1979) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العلميّة، الكويت.

❖ **الشاوش** (محمد) (2001): أصول تحليل الخطاب في النّظرية النّحوية، نشر المؤسّسة العربية للتوزيع، تونس.

❖ **الشريف** (شكري): (2015) مظاهر من انتظام المعجم، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختصّ، تونس.

❖ **الشريف** (محمد صلاح الدّين):

➢ (2014) بعض الأسس النّظرية لمقاربة نحوية عامّة تعليمية توحّد مختلف القدرات اللّسانية في استعمال العربية في التواصل المناسب للمقام، ضمن أعمال مؤتمر اتّجاهات حديثة في تعليم العربية لغة ثانية، معهد اللغويات العربية، جامعة الملك سعود.

➢ (2008)، أوقد سألتمونيها بحث في مظاهر من العرفان الجماعي المختزن في البرنامج النحوي، حوليات الجامعة التونسية ع53، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة.

➢ (2007) دور صيغ الفعل العربي الخمس في وسم الجهة والمظهر، حوليات الجامعة التونسية ع52، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة.

➢ (2002) الشرط والإنشاء النّحوي للكون، بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات، منشورات كلية الآداب منّوبة، تونس.

❖ **عاشور** (المنصف):

➢ (2005) قضايا في معالجة الأبنية الإعرابية والدلالية (مشترك)، منشورات كلية الآداب منوبة – وحدة البحث: تجديد التّعليم والدّراسات اللسانية في العربية، تونس.

➢ (2005) دروس في أصول النّظرية النّحوية العربية من السّمات إلى المقولات أو لولبية الوسم الموضعي، مركز النّشر الجامعي، تونس.

➢ (2004) ظاهرة الاسم في التفكير النّحوي، بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، ط 2، منشورات كلية الآداب منّوبة، تونس.

❖ **العجم** (رفيق):

➢ (1986) المنطق عند الفارابي، دار المشرق بيروت.

➢ (1986) المنطق عند الغزالي في أبعاده الأسطورية وخصوصياته الإسلاميّة دراسة وتحليل، دار المشرق، بيروت.

❖ **العجم** (رفيق) وآخرون: (1996) موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، مكتبة لبنان، ناشرون الطبعة الأولى.

❖ **الغزالي** (أبو حامد) (450-505هـ): (1993) معيار العلم في فنّ المنطق، تحقيق علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

❖ **غاليم** (محمّد): (2014)، السّمات والوجاهات وهندسة النّحو، ضمن وقائع الندوة العلمية الدولية الثالثة للسانيات، 10- 12 أفريل، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، تونس.

❖ **غنيم** (أميرة): (2003) تنوّع الجهة الزمانية ودور النواسخ الفعلية في توجيهها، مجلّة موارد، ع8، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، تونس.

❖ **فاخوري** (عادل): (1981) منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، دار الطليعة للطباعة والنّشر، ط2.

❖ **الفارابي** (أبو نصر) (339هـ):

- (1968) الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي دار المشرق بيروت، ط2.
- (1949) إحصاء العلوم، تحقيق وتقديم عثمان أمين دار الفكر العربي، ط2.
- (1971) شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة، دار المشرق،

❖ **فضل الله** (مهدي): (1977) مدخل إلى علم المنطق، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، ط1.

❖ **الفارسي** (أبو علي) (377 هـ): المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد

❖ **الفهري** (الفاسي):

➢ (2000)، اللّسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، ط4.

➢ (1988)، إشكال الرتبة وباب الاشتغال، بعض الملاحظات المنهجية، في اللسانيات واللسانيات العربية، دار قرطبة للطباعة والنشر، المغرب.

❖ **قريرة** (توفيق):

➢ (2011) الاسم والاسمية والإسماء في اللّغة العربيّة: مقاربة نحوية عرفانية، مطبعة التسفير الفنّي، صفاقس ـ تونس.

➢ (2003) المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، كليّة الآداب منوبة ودار محمد علي الحامي، تونس.

❖ **كندو** (وليلاي): (2003)، العلاقة بين الأبنية النّحوية من خلال المقتضب وشرح الكافية. بحث لنيل شهادة الدكتورا الموحّدة، مرقون بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، تونس.

❖ **الكندي** (أبو يوسف يعقوب بن إسحاق) (260هـ): (1953) رسالة في الجواهر الخمسة، ضمن رسائل الكندي الفلسفيّة تحقيق محمّد عبد الهادي أبو ريده، دار الفكر العربي القاهرة.

❖ **المبخوت** (شكري):

➢ (2006) الاستدلال البلاغي، ضمن سلسلة مقام مقال، دار المعرفة للنشر بالاشتراك مع كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة، تونس.

➢ (2002) اتّصال الأعمال اللّغوية وانفصالها، ضمن ندوة الاسترسال في الظّاهرة اللّغوية، 31 أكتوبر، 1و2 نوفمبر، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، تونس.

❖ **المبرّد** (أبو العباس محمد) (285 ه): (1963)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، 4 أجزاء، عالم الكتاب، بيروت.

❖ **المتوكّل** (أحمد): (1996) قضايا اللغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة، دار الأمان، الرّباط.

❖ **المجدوب** (عزالدّين): (1998) المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامّي للنّشر والتوزيع بالاشتراك مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، ط1 تونس.

❖ **المرادي** (الحسن بن قاسم): (1973) الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدّين قبّاوة ومحمّد نديم فاضل، المكتبة العربيّة بحلب، ط1/1973.

❖ **المسعودي** (عبد العزيز):

➢ (2013) المعاني الجهيّة والمظهريّة، بحث لساني في المقولة الدّلاليّة، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة، جامعة سوسة- تونس.

➢ (2012) التصنيف المقولي لمعاني المزيد، الجعل والطلب نموذجا، حوليات الجامعة التونسية،57

❖ **المهيري** (عبد القادر): (1993) خواطر حول علاقة النّحو العرب بالمنطق واللّغة، ضمن نظرات في التّراث اللّغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان.

❖ **ميلاد** (خالد): (2001) الإنشاء في العربية بين التركيب والدّلالة، دراسة نحوية تداولية، نشر كلية الآداب بمنّوبة والمؤسسة العربية للتوزيع بتونس، تونس.

❖ **النمّاس** (مصطفى أحمد): (1983) بحث في صيغة (أفعل) بين النحويين واللّغويين واستعمالاتها العربيّة، مطبعة السّعادة.

❖ **الهيشري** (الشاذلي):

➢ (2005) الأفعال الملازمة للبناء للمفعول، ضمن قضايا في معالجة الأبنية الإعرابية والدّلاليّة (مشترك)، منشورات كليّة الآداب والفنون والإنسانيات منوبة- تونس.

➢ (2003)، الضّمير: بنيته ودوره في الجملة، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس.

❖ **الورهاني** (بشير): (2009) الأفعال النّاقلة في العربيّة المعاصرة: بحث في الخصائص التركيبيّة والدّلاليّة، المطبعة الرّسميّة للجمهوريّة التّونسيّة، تونس.

2 . الأجنبيّـة:

- **Anderson**, (John M), (1971) The Grammar of case, Towards a localistic Theory. England, Cambridge University Press.
- **Aristote**, (2004) : *Catégories de l'Interprétation* organon I et II, Traduit par J. Tricot, Librairie Philosophique, J. VRIN, Paris.
- **Besse & Porquier**, (1984), Grammaires et didactique des langues, Paris, Hatier.
- **Beth Levin**, (1993) English Verb Classes and Alternations, The University of Chicago Press.
- **Blachère (**R) **et Gaudefroy-Demombynes** (M) (1975), Grammaire de L'Arabe Classique, edition MAISONNEUVE - LAROSE, PARIS.
- **Blanché** (Robert): (1996), La logique et son histoire, Armand Colin, Paris
- **Bohas** (Georges),
  - (1981): Quelques aspects de l'argumentation et de l'explication chez les grammairiens arabes, in Etudes de linguistique Arabes, LEIDEN-E.J.BRILL-BELGIUM.
  - (1993): Développements récents en linguistique arabe et sémitique, (séminaire tenu au collège de France organisé et presenté par Bohas), Damas
- **Bohas** (Georges) **et Guillaume** (J. Patrick), (1984): Etudes des théories des Grammairiens Arabes, Damas.
- **Brun** (Jean): (1992), Le Stoïcisme, PUF, Paris 11ème, édition, Paris.

- **Cabré (**Maria Térésa**)** (1998): La Terminologie : théorie, méthode et applications, Ottawa, Les Presses de l'Université d'Ottawa.
- **Chauve** (Alain) : (1996), La logique et sa signification philosophique, Delagrave Edition, Paris.
- **Chomsky** (Noam):
  - (1995), *The Minimalist Program*, MIT, Massachusetts – London - England.
  - (2005), *On Nature and Language*, CAMBRIDGE University Press, Third printing 2005.
  - (1972), Questions de sémantique, Editions du Seuil- Paris.
- **Crystal** (David): 1997, A Dictionary of Linguistics and Phonetics, Blackwell Publishers Ltd 1997.
- **Duleim** (Masoud Al-Qahtani), (2004) *Semantic Valence of Arabic Verbs*, Librairie du Liban Publishers.
- **Esa (**Itkonen)
  - **(**1983**)** *Causality in linguistic theory*, Indiana University Press.
  - **(**1994) «Causation», Encyclopédie Ascher, V2,1994.
- **Fleisch (**H**),** (1990): *Traité de Philologie Arabe*, Dar el-Machreq- Beyrouth, Liban.
- **Fuchs (**Catherine) et **Pierre** (Le Goffic), (1992), Les Linguistiques Contemporaines, repères théoriques; HACHETTE Supérieur
- **Gaston (**Gross), (2012) Manuel d'analyse linguistique, Approche Sémantico-Syntaxique du lexique, Presses Universitaires du Septentrion,
- **Harris** (Z), (1991) A theory of language and information, a mathematical approach, Oxford.

- **Haspelman (**M), Structures causatives, agentivité et relation inter-sujets, Institut Charles V , journée les constructions Causatives, 21 Janvier 2005.
- **Hjelmslev** (L),(1972): La Catégorie des cas, Etudes de grammaire générale, Wilhelm Fink Verlag, 2eme éd. **-**
- **Jespersen** (Otto): (1977), La philosophie de la Grammaire, Les Editions de Minuit,Paris.
- **Kleiber** (Georges),1990, La Semantique du prototype, Presses Universitaires de France, Paris.
- **Koselak** Arkadiusz,(2010**:**) «Les primitifs sémantiques dans la langue Leur place et leur fonction», Institut de Linguistique Française, Paris.
- **Languages** of the world Concise Encyclopedia of) 2009, Ed Elsevier. UK,2009.
- **Lyons** (J), (1978) Sémantique Linguistique, Larousse-Université –Paris.
- **Milner** (J- C), (1995)Introduction à une Science du langage, Paris, Seuil.
- **Montrul, (S)**. (2008) Incomplete Acquisition in Bilingualism: Re-examining the Age Factor. Amsterdam: John Benjamins.
- **Naomi (**Bolotin), Arabic speakers resetting of Parameters. In Perspectives on Arabic linguists. N8. Benjamins Amesterdam, 1996.
- **PETRÁČEK** (Karel), (1981): «Le système de l'arabe dans une perspective diachronique», in Etudes de linguistique Arabes, LEIDEN- E.J.BRILL-BELGIUM,.
- **Platon:**
  - (1985) Le sophiste, coll. Tel. Gallimard, Paris
  - Cratyle ou de la rectitude des mots, in œuvres complète, traduction nouvelle et notes par Léon Robin, bibliothèque de la pléiade nrf.

❖ **Robert Vezina, Xavier Darras, Jean Bédart et Micheline Lapointe Giguere**: (2009), «La définition terminologique: réflexions, propositions et conventions», Office québécois de la langue française.

❖ **Rouveret** (Alain): (1987), « La nouvelle syntaxe » in Chomsky (1987)ed. Du Seuil-Paris.

❖ **Russell** (Bertrand) :(1989) La Philosophie de l'atomisme logique, trad. De J.M.Roy ,P.U.F 2ème éd.

❖ **Tesnière** (Lucien) : (1988), Eléments de syntaxe structurale, 2ème éd. Klincksieck, Paris.

❖ **Tomasello, (**M). (2005) Constructing a language: A usage-based theory of language acquisition. Harvard University Press.

❖ **Watson, (**J). (2002), The Phonology and Morphology of Arabic. Oxford : Oxford University Press.

❖ **Wierzbicka (**Anna), (1993) «La quête des primitifs sémantiques», Langue française, n°98.

❖ **Winter (**S.L) (2003), A clearing in the forest: Law, Life and Mind, The University of Chicago.

فهرس المواد

إهـداء: 5

تصديـر:.....6

تقديــم: 7

ــ من قضايا الاسم في العربية: ظاهرتا "التمكّن" و"الإبهام". 15

المبحث الأوّل: مراتب "الاسم" في الإعراب: بحث في الألفاظ المستعملة في وصف الوحدات المتمكّنة الخفيفة نحويا 17

تمهيـد:.....17

1. في الألفاظ الجارية في حدّ الاسم والوحدات المتّصلة به:.....21

1.1. "ماهية الشّيء" و"علاماته"وتوقّف حقيقة المحدود على "الضّروري" دون "اللاّزم": 22

1.2 . لفظ "قيد" من مظاهر احتياط النحاة في الحدّ:.....24

1.3. الشّروط الضّامنة لمناسبة الحدّ للمحدود والألفاظ المتّصلة بها:.....26

2 . (± منصرف) من سمات تمكين قسم الاسم في "الاسمية" رغم جريان صفات الأفعال في الأسماء:.....30

1.2 "المنصرف" و"غير المنصرف" وسم دلالي لصنفين من الأسماء المعربة متفاوتين قربا وبعدا من الاسمية:.....33

2 . 2 . جريان المنصرف مجرى غير المنصرف وبعض مظاهر تطفّل الأسماء على الأفعال:.....36

3 . دلالة "تنوين التّمكين" على الخفّة والاتّساع في الكلام:.....39

خاتمــة المبحث:.....42

المبحث الثّاني: مراتب الاسم في الإبهام: الموصولات الاسمية ومظاهر من كفاية النظرية النحوية العربية الوصفية والتفسيرية.....45

تمهيـد:.....45

1. المبهمات في العربيّة: 52

1.1. حدّ المبهم:.....52

2.1. من أصناف المبهمات في العربية، "الذي وأخواتها": 55

2. تعليل اعتبارهم "الذي" أمَّ الباب:.....58

1.2. توقف معنى الذي على صلته:.....58

2.2 تصرّف {الذي} في الاستعمال تصرّف الأسماء المتمكّنة:.....60

2 .3. مراتب الإبهام في الذي وأخواتها:.....62

3. قضايا الوسم الإعرابي في الذي وأخواتها: 65

1.3 الوسم المطابقي:.....67

3 -2 الإعراب الموضعي:.....73

4-في العلاقـة بين الأبنيـة المتركّبـة بالذي وأخواتـها: 76

خاتمـــة المبحث:.....82

ـ من قضايا الفعل في العربية: في الحدود النّحوية والخصائص التركيبية.85

المبحث الأوّل: من مظاهر التّعامل بين المنطق والنّحو: "كلمة" و"فعل" في الصّناعتين المنطقية والنّحوية. 87

تمهيد:.....87

1- في العلاقة بين مصطلحي "كلمة " و"فعل":.....89

1-1 مصطلح "كلمة" في الصّناعة المنطقيّة:.....92

1.1.1. دلالة مصطلح "كلمة" على أكثر من لفظ:.....92

1-1-2 مقاييس المناطقة في حدّ الكلمة:.....96

2-1 - مصطلح "فعل" في الصّناعة النّحوية:.....100

2 . "كلمة" و" فعل" تعدّد اصطلاحي أم اختلاف مفهومي؟:..... ..104

2 .1 العادة في استعمال "كلمة" للدّلالة على "الفعل": 104
2 .1.1. الكلمة ومفهوم الموضوع غير المعيّن: 104
2. 1. 2 الكلمة لفظة غير قابلة للتجزئة: 105
2. 1. 3. الكلمة والفعل والزّمان: 106
2 . 2 "فعل" و" كلمة" مصطلحان لمفهومين مختلفين: 111
3- دواعي تسمية المناطقة العرب مصطلح "فعل" بالـ "كلمة": 111
3-1. انعدام مقابل للمفهوم المنطقي في التراث النّحوي: 112
3-2 كيفية تصوّر المناطقة مفهوم "فعل": 114
3.3 . مشاركة "الكلمة" "الفعل" في الدّلالة المفهومية: 115
4. طبيعة العلاقة بين الصّناعتين: 116
1.4. عدم وجاهة القول بتبعية علم النّحو لعلم المنطق: 116
4. 2 أهميّة التقاطعات في بيان الصّلة بين الصّناعتين: 119
خاتمة المبحث: 122
المبحث الثّاني: مظاهر من التّعامل بين صيغ الثّلاثي المجرّد: بحث في تراتبية الصّيغ الصّرفية دلاليا 125
تمهيد: 125
1 . خصائص صيغ الثلاثي المجرّد الشّكلية والدّلالية: 129
1. 1. وقوع [فَعَلَ] على معان كثيرة لا تكاد تنحصر توسّعا فيه: 133
2.1. تداخل صيغ الثلاثي المجرد في الجذر وتباينها في المعنى الذي تفيده 131
2 . أثر "التّصنيف الدّاخلي" في تحديد مراتب صيغ الثلاثي المجرّد: 140
3. أهميّة الثّبوت والحدوث في التّنصيص على هيمنة [فَعَلَ] على أخواتها: 145
4. تراتبية مضارعات [فَعَلَ] بناء على ثنائية (أصل/فرع): 147

خاتمـة المبحث: 150
المبحث الثّالث: صيغة {أَفْعَلَ} في نظام العربيّة: "بحث في طبقات السّمات والمقولات النّحويّة المندمجة فيها" 153
تمهيـد: 153
1. علاقة {أَفْعَلَ} بـ {فَعَلَ} في نظام العربيّة : 157
1.1. ليست {أَفْعَلَ} مجموعا ناتجا عن الجمع بين ({الهمزة} + {فَعَلَ}): 157
1.1.1 التّباين المقطعي بين {أَفْعَلَ} و({الهمزة}+{فَعَلَ}): 158
2.1.1. اختلاف {أَفْعَلَ} عن {فَعَلَ} انطلاقا من اختلاف نوع "الصّرفم المقولي" الموجّه لكلّ صيغة منهما: 160
2.1. مجيء الشّيء على {أَفْعَلَ} لا يُستعمل غيره: 162
3-1 مجيء {أَفْعَلَ} في معنى {فَعَلَ} تسامح في العبارة: 163
2. أثر مجيء {أفعل} لازما ومتعدّيا في وسم الصّيغة إعرابيا: 168
1.2. الغالب في {أَفْعَل} تعدية ما كان ثلاثيّا: 169
2.2. مجيء {أفعل} لازما فضلا عن كونه متعدّيا، من مظاهر عدم تفاصل الطّبقات: 172
3. في العلاقة بين{أفعل} و{فعل} المتعدّي: 176
4. استرسال معاني {أفعل} بالنّظر إلى الاستعمال بين (غالب/ قليل) وتولّدها عن [الجعل] باعتباره معنى أوّل بسيطا في الصّيغة: 182
خاتمـة المبحث: 184
قائمة المصطلحات الأجنبية المستخدمة في البحث ومقابلاتها معربة: (مدخل أجنبي) 191
قائمة المصادر والمراجـع المعتمدة في البحث: 203

Abstract

This book seeks to study a number of syntactical and semantic matters from the perspective of some varied linguistic theories, which, despite its variations, have engaged in an indirect interaction with Arabic grammar and, therefore, have become an essential element in reading and explicating some of its problematic issues.

The main concern of the first chapter of this book is to re-examine the 'Noun' by shedding more light on its features about which both grammarians and linguists have diverged in their identification and categorization. Such a variation is related to the definition of the concept and the way they deal with issues associated to it. In my study of the concept of 'Noun' and all its features, I have come to the conclusion that both declension and invariables adopted by grammarians, among other features, to distinguish between 'Nouns', 'Verbs', and 'Prepositions' can be useful in establishing a taxonomy for the 'Noun' that takes into consideration the inter-relations between word classes as well as emphasizing the ancient Arab grammarians' efforts to create an appropriate and valid terminology in defining 'Nouns' that can reflect their linguistic conceptualization of language units.

The problems of case and concord features are investigated in the second section of the first chapter. Here, I attempt to distinguish between the semantics of function words and expletive nouns, and other closely related syntactic – semantic issues that reflect the functionality of the syntactic theory and its descriptive and explanatory adequacy in studying the Arabic language. While this discussion is conducted within the framework of Chomsky's minimalist approach, the purpose of this research is not to compare between the transformationalists' views and those of Arab grammarians vis-a- vis expletive nouns but rather to verify the significance of the syntactic model put forward by Arab

grammarians in its syntactic- semantic description as well as its pragmatic function.

After scrutinizing the semantic and syntactic features of the ‘Noun’, the second chapter of this book aims at defining the relationship between Syntax and Logic on the basis of discussing the connection between the terms "Word" and "Verb". By exploring the special features of each term I try to establish the similarities and differences between the two. Doing so, it would be possible for us to understand why Arab logicians translated the "Verb" into "Word". As a result of this investigation, we become able to justify the hypothesis of relatedness between syntax and logic in such a way that reflects the interrelatedness between all branches of knowledge.

In the light of probing the forms of the ‘Verb’ in Arabic, the second section of Chapter Two grapples with some modern linguistic approaches, particularly, Peter John Glanville’s remarkable study of ground verb patterns in Arabic. In his lexical and semantic research of the ground forms of verbs, he has managed to draw a distinction between essential theme vowels in perfective and imperfective forms, what he and other linguists call ‘prototypes’, and other marginal theme vowels in the category.

As an instance of studying the ‘Verb’ patterns in Arabic language, the third and final section of Chapter Two advances a study case of the form of /ʔafʕala/ in the Arabic grammar. It also presents the features, values and categorizations which specify this form and its relationship with other verbal forms. The description and classification of this form mainly draw on some modern linguistic theories that highlight the importance of categories and the clear role they play in the classifications of the verbal forms.

Despite the ostensible diversity and inconsistency between the different questions and issues so far aroused in this book, the theoretical and conceptualization background of this research has actually provided a solid framework to establish a consistent and

coherent link between them. The fastidious exploration and description of the aforementioned lexical and syntactical matters in Arabic language, is motivated by my aspiration to contribute to the construction of a "grammar" with a cognitive adequacy capable of describing Arabic language. In my opinion, this could not be achieved without venturing beyond the limited conceptualization of Arabic grammar as a set of phonological, morphological, syntactical, and lexical rules, by exploring immeasurable possibilities of intersecting and interfacing with other grammars. This can be very resourceful to deepen and sharpen our linguistic understanding and description of the Arabic language.

Key words: noun – invariable words – declinable - verb – Preposition- Feature - descriptive adequacy- explanatory adequacy– concord- principles – parameters – continuum – parts of discourse - proposition - sentence – categorizations- grammatical category- morphological forms.

... ومع أنّ المسائل التي أثرناها في المصنّف تبدو متباينة في موضوعاتها، فإنّ التصوّر النّظري الذي انطلقنا منه في التّعامل معها يوضّح ما بينها من ترابط وتماسك. وأهمّ ما في هذا التصوّر طموحنا إلى المساهمة في وصف عدد من القضايا التركيبية الدّلالية وصفا كافيا يمكّن من بناء نحو يعبّر عن ملكة مستعملي العربية ويكون ذا كفاية معرفية يمكن استثمارها في وصف هذا اللّسان. وهو أمر متوقّف، في رأينا، على مجاوزة النّحو في معناه الضيّق إلى ما قد يحدث بينه وبين باقي الأنحاء من تقاطعات يمكن الاستفادة منها في مزيد التعمّق في فهم العربية ووصفها وصفا أوفى.

ولم يغب عنّا في هذا العمل التركيز على الجانب الاصطلاحي لما للمصطلح من دور في وصف الوحدات وفي التعرّف على المتصوّرات وعلى السياقات المعبّرة عنه. وقد أدّى ذلك إلى تأصيل جهاز مصطلحي عربي قادر، في رأينا، على وصف القضايا التي يمكن أن تتناولها اللّسانيات العامة بالوصف والتحليل. وقد دعانا هذا الاختيار في عديد المناسبات إلى التصرّف في بعض المصطلحات حتى تكون أكثر ملاءمة لمقتضيات الجهاز الكلّي الواصف...

محمّد الصّحبي البعـزاوي

الثمن: 20,000 د.ت